

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الخليج الساخن واشنطن تهدد وإيران تتحدى



◀ عبادة بوظو

يتواصل في المشهد السياسي والميداني السوري منسوب تبادل الاتهامات وتراشق النعوت بين مختلف مكوناته على الأسس التضليلية الوهمية نفسها التي ساهمت بإيصال البلاد إلى ما هي فيه من أزمة مستعصية. وتتوالى التوصيفات تحديداً بين ما يسمى بالمعارضة الخارجية والمعارضة الداخلية: «نظام، ابن النظام، تصنيع نظام، بديل للنظام، منائى للنظام، مؤيد للنظام، للعظم، يمين النظام، يسار النظام، داخلي- خارجي، موال، خائن، عميل، متآمر، مندر، تحريضي، مسلح، مسالم، صامت، ناشط، طائفي، طائفي مضاد، الخ...» علماً بأن الفرز الحقيقي يبقى «وطني/ لاوطني» وتحدده زاوية رؤية طيف القوى السياسية السورية القائمة والناشئة بعضها لبعض، ولجملة القضايا الجوهرية السورية، بين منظور هندسي بسيط ثنائي الأبعاد، أو هندسي فراغي ثلاثي الأبعاد.

بكلام آخر، إذا كانت العناوين الثابتة للمسألة السورية هي القضايا الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، فإن زاوية الرؤية الهندسية المستقيمة البسيطة ذات البعدين تضع الرؤيا بين من يقف على يمين النظام في الداخل والخارج ومن يقف على يساره بخصوص كل من هذه القضايا، في حين أن الرؤية ثلاثية الأبعاد تسمح بتحديد دقيق يكشف كل الأتعة التمهوية، ويبدد كل السحب الدخانية حول القضايا ذاتها.

باعتقاد البصيرة ثلاثية الأبعاد، أين تقف قوى المعارضة المتمركزة بالداخل بالنسبة إلى مواقع ومواقف النظام، وأين تقف قوى «المعارضة» المتمركزة أساساً بالخارج، والتي «تزاود» على الطرفين الآخرين بالدرجة الأولى بفضل الماكينة الإعلامية الغربية والنفطية، من تلك المواقع والمواقف؟

في المسألة الوطنية، أي موقع سورية ودورها وتحالفاتها المعتمدة لمصلحتها ومعاداتها لمشاريع الهيمنة الاستعمارية والصهيونية ومسألة عودة جولانها، فإن الأكثرية بالنظام تتمسك بهذه القضية بغض النظر عن عمومية الدوافع من عدمها، في حين أن المعارضة «الداخلية» تقف على يساره بوضوح وهي قريبة منه بهذا الخصوص نسبياً، في حين أن المعارضة «الخارجية» تقف على يمينه (التصريحات الواضحة والملمتسة لبرهان غليون في فيينا مؤخراً)!

في المسألة الاقتصادية- الاجتماعية، لا يزال الفرز في صفوف النظام مستمراً ومتصاعداً بين من يستشعر للإبقاء على منظومة الفساد وما أنتجته من ليبرالية اقتصادية وقمع يحميها، ومن يريد استعادة دور ما للدولة دون أن يتحقق له شيء فعلياً، أي أن السياسات لا تزال تلك الموروثة من الحكومات السابقة في العقد الماضي، بينما تقف المعارضة «الداخلية» على يسار النظام لجهة طرح نموذج اقتصادي جديد يحقق أعلى نمو، وأعمق عدالة اجتماعية، ويفكك بنى الفساد الكبير، في حين تتشابه قوى المعارضة «الخارجية» مع النظام في لبرلة الاقتصاد ولم يتحدث أي فصيل منها عن هذه المسألة جدياً وشمولياً، مع كل ما يتضمنه ذلك من مخاطر اجتماعية، تبدأ من الأمن الغذائي والمائي ولا تنتهي بالأمن الوطني، كما يتجلى حالياً..!

في المسألة الديمقراطية، هناك ضعف فرز حول هذه المسألة في صفوف النظام الذي يعتمد الحلول الأمنية أولاً وشبه أخيراً في ظل تباطؤ وضعف تصريحاته وخطواته العملية في هذا المجال، بينما تقترب قوى المعارضة «الخارجية» من قوى المعارضة «الداخلية» في هذا الطرح، ولكن هذا الاقتراب هو «وهمي» وتضليلي، واستعراضي بهدف التمهوية على يمينية مواقفها وتباعدها بخصوص القضايا الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، وبالتالي على نفس الجوهر الحقيقي لإدعائها «الديمقراطية» الكبرى والمجلجلة، وهي بذلك، ومن اتخاذها لسلوك النظام وعدم اعتياده تاريخياً وحالياً على التعاطي الديمقراطي الحقيقي وتجريمه إعلامياً وأمنياً لمفردة «حرية» وتسخيغه إياها، حجة وذريعة، تخلق صورة نمطية كاذبة، وتطلق قنابل دخانية تغطي على لا وطنية مواقف تلك المعارضة بالمعنى الديالكتيكي العميق، ولا سيما أن ديمقراطيتها المزعومة تقوم على نفخ الروح في مكونات ومفردات ما قبل الدولة الوطنية من دينية وعرقية وطائفية الخ.. وبما يكشف أيضاً سر تلاقيها وتلاحمها وتوحيد أطرها («يساريين سابقين» و«ليبراليين وإسلاميين وفاسدين منشقين» بعد شد وجذب سابق، كونها لا تختلف فيما بينها بالقضايا الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، وتتقاطع مع الطرفين الآخرين كلامياً أو فعلياً، بل وتنتظر للمعارضة «الداخلية»، وتقيمها من خلال النظام، كونها ترى الأمور بخط مستقيم، غير فراغي، أي ترى النظام ثم ترى المعارضة، وتوظف كل ذلك في تضليل الرأي العام السوري، ودائماً عبر القنوات الغربية والنفطية سياسياً وإعلامياً وميدانياً.

فماذا يعني كل هذا التشخيص؟

معناه، أن انتزاع القضية الديمقراطية اليوم من هؤلاء وكشف «لحافها» عنهم كفيل بتعريضهم مع مواقفهم اللاوطنية، وامتصاص كل الغبار الذي يثيرونه، وهذه مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على كاهل النظام، أو بالأدق على كاهل من يصنفون أنفسهم كوطنيين في صفوفه ليتولوا مهمة صعبة غير مألوفة لدى تركيباته وبناءه، تتمثل في إطلاق «تعبيرات أوضح» واتخاذ «إجراءات أعمق» في المسألة الديمقراطية، أي إحداث سلسلة تغييرات وإصلاحات ديمقراطية سريعة في القول والسلوك تحمل أيضاً مضموناً اقتصادياً اجتماعياً بالمعنى الوطني.

اليوم، إن الديمقراطية التي تحمل «شهادة منشأ سوري» أو «صنع في سورية» ستشكل الرد التاريخي على كل القوى التي تريد الاستقواء على سورية بالخارج، وهي تعد في الوقت ذاته مسؤولية تاريخية على عاتق كل القوى التي ترفض الاستقواء على الشعب بالداخل وتريد بقاء سورية وطناً وشعباً، وهذه الديمقراطية تشمل عدداً من الإجراءات والتعبيرات التي ينبغي أن تكون واضحة، لا لبس ولا التفاف فيها، في الدستور الجديد المرتقب، وانتخابات مجلس الشعب، وانتخاب الرئيس، وآتياً في تغيير سلوك إدارة الأزمة بما يسهم بمجمله في استعادة ثقة الأجزاء الكبرى من الشعب، وإعادة تكريس الثقة الاجتماعية البينية ضمن النسيج السوري الواحد الموحد، على اعتبار أن روح النص الدستوري تقول إن السلطة دستورياً هي الشعب بلا وصاية من أحد ولا وكالة أحد، وفي ذلك ضماناً لكرامة الوطن والمواطن.

طنطاوي يرد بعنف على أمريكا: «مصر للمصريين فقط»!



طالبات القاهرة واشنطن بضرورة احترام الشعب المصري ومساعدته بما يستحق على أساس أن استيفاء المعونات الإسرائيلية وزيادتها بمقدار الضعف في الميزانية الأمريكية لعام ٢٠١٢، وعدم طرح اسم مصر من الأساس، يعني أن أمريكا قررت حرمان مصر بقرار منفرد من المعونات، وأنها تتعد عن موقعها من معاهدة السلام الموقعة بين مصر و«إسرائيل»، خصوصاً أن شروط الاتفاقية بنيت على المعونات الأمريكية للطرفين لمساعدتهما للقيام بواجباتهما تجاه السلام، مع أن «إسرائيل» تحصل من يومها على ضعف ما أتبع لمصر.

وأشار مصدر إلى محادثات هاتفية عنف فيها المشير حسين طنطاوي وزير الخارجية الأمريكية، كما تناول الفريق سامي عنان مع وزارة الدفاع الأمريكية الموضوع بذات الرد المصري القوي، كاشفاً عن تساؤل الإدارة المصرية خلال المحادثات عن سبب دأب الإدارة ووسائل الإعلام الأمريكية وثيقة الصلة بالمخابرات المركزية الأمريكية، على تشويه صورة المؤسسة العسكرية المصرية ككل، وحرص منظمة التمويل الأمريكية «فريدوم هاوس» على الاتصال بجماعات دينية متشددة في مصر خارج نطاق الأحزاب الدينية والجماعات التي شاركت في الانتخابات المصرية الأخيرة، مما يعطي مؤشراً خطراً على إمكانية حدوث اضطرابات أعنف في مصر قريباً، وأن مصر طلبت بوضوح من أمريكا عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وخاطبت الإدارة المصرية نظيرتها الأمريكية بلهجة عنيفة، وصفها المصدر بـ«القوية» رداً على الحملة الأمريكية ضد قرار السلطة القضائية المصرية بضرورة تفتيش مراكز التمويل الأجنبية، ووضعت القاهرة بين أيدي الإدارة الأمريكية والرئيس أوباما معلومات

الرفيق د. قدري جميل لـ«البعث»:

المؤتمر القطري فرصة تاريخية في ظل الفضاء السياسي الجديد

وصف الرفيق د. قدري جميل أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية المؤتمر القطري الحزبي عشرين لحزب البعث العربي الاشتراكي بأنه فرصة تاريخية من أجل التكيف مع الفضاء السياسي الجديد الذي تعيشه سورية والمرحلة المقبلة بكل ما فيها من معطيات، أهمها التعددية. وقال الدكتور جميل للزميلة «البعث»: إن كل قوة سياسية في سورية مطالبة اليوم بالتطوير والقضاء على شيء من الماضي مع الحفاظ على ما هو قابل للحياة واكتساب الجديد، موضحاً أنه لا يمكن في بنى سياسية جديدة أن تبقى البنى القديمة لأنها تصبح غير قابلة للحياة، وأضاف: إن من يريد الاستمرار لا بد له من التخلص مما هو بال، مشدداً على أن التطوير يشمل المنظومات الفكرية والسياسية والتنظيمية والعلاقة مع المجتمع. وأكد د. جميل أهمية مشروع الدستور الجاري العمل على إنجاز صيغته الأولى خلال الأسبوعين المقبلين، مبرراً أن المشروع نص على نظام سياسي تعددي في سورية، كما أناط بالحكمة الدستورية مهمة إدارة الانتخابات الرئاسية.

ورداً على سؤال رفض، د. جميل التعليق على تفاصيل عمل بعثة المراقبين، لكنه قال: إن المهم ما يحمله التقرير النهائي وضرورة أن يكون غير ميسس، ويلحظ الأمور كما هي، مشيراً إلى أن تاريخ الجامعة منذ عام ١٩٩١ حتى اليوم غير مشجع ولا يبشر بالخير، لكنه أضاف: إن متغيرات كبيرة حدثت، وهناك فضاء دولي وعربي كبير موجودان..

■ ■

■ ■

بمراحة

الحركة النقابية العمالية أمام الاستحقاقات القادمة!!

◀ عادل ياسين

يتصاعد الضغط على عمال القطاع الخاص في ظل الأزمة الوطنية الحالية التي تتهدد فرص عملهم يوماً بعد يوم، حتى أصبح العمال في خوف حقيقي ينتابهم بسبب التسريح الواسع الذي يتعرضون له نتيجة لأغلاق الكثير من المنشآت والمعامل التي يعملون بها تحت حجة يتقدم بها أرباب العمل، وهي أنهم غير قادرين على تحمل تكاليف أجور العمال والإنتاج الذي هو إما متوقف أو شبه متوقف، وهذه الحالة أصبحت عامة ولا تخص منطقة أو مدينة بعينها، ولكنها تظهر جلية واضحة في المدن الصناعية حيث تتمركز معظم الصناعات التي تشغل أعداداً كبيرة من العمال، فهذه المعامل قد قلصت وردياتها من ثلاث إلى وريدية واحدة، وأخذت تعطي إجازات للعمال أو تخفف أيام العمل إلى يومين أو ثلاثة في الأسبوع، والسؤال الهام الذي يطرح برسم الحركة النقابية قبل الحكومة هو: ما هي الطرق العملية والناجحة لحماية حقوق العمال المسرحين من العمل؟

تتناضل الحركة النقابية في معظم دول العالم، من أجل إيجاد أشكال الحماية المختلفة التي تحمي حقوق العمال في العمل الدائم، وتنشئ في هذا السياق صناديق المتعطلين عن العمل لتقديم المساعدة الضرورية للعمال المسرحين، والذين أصبحوا عاطلين عن العمل، وتمول هذه الصناديق من اشتراكات العمال ومن استثمارات النقابات ومن مصادر أخرى حكومية.. وبهذا تستمر العلاقة القوية بين النقابات والعمال، وتجعل هذه العلاقة العامل مطمئناً وموفقاً بأنه لن يصبح مشغوراً في فترة تعطله عن العمل، وهذا أيضا يعزز الدور الاجتماعي للحركة النقابية الذي هو جزء من عملها ونشاطها المفترض.

لقد أخذت قضية تسريح العمال تتحول إلى قضية عامة سواء في القطاع العام أو الخاص، وهذه الظاهرة إذا ما تطورت وتوسعت ستكون منعكساتها خطيرة اجتماعياً وسياسياً، خاصة ونحن مازلنا في بدايات الأزمة الوطنية العميقة بالرغم من مرور عام على بداياتها تقريبا، ولا يمكن الاستمرار في التعاطي مع قضية المسرحين باعتبارها قضية قانونية فقط، بل إن التعامل معها من هذا المنظور لن يجدي نفعاً وإنما سيفاقمها إذا ما أخذنا الوضع الاقتصادي للعاطلين عن العمل والمسرحين بعين الاعتبار، خصوصاً من حيث تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسب الفقر وعدم القدرة على تأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار وفقدان العديد من المواد الأساسية أو صعوبة الحصول عليها إلا بدفع تكاليف إضافية لا طاقة لهم على تحملها. إن حل هذه القضية الاجتماعية الهامة معنية بها الحركة النقابية بالدرجة الأولى، والتصدي لحلها أو الاقتراب من حلها هو جزء من المهام الملقة على عاتق الحركة النقابية، وذلك بالضبط المباشر على الحكومة من أجل أن تجد حلاً سريعاً لإعادة تشغيل ما هو متوقف من العمال في القطاع العام، ومساعدة القطاع الخاص الإنتاجي أيضاً بإعادة وضعه إلى ما كان عليه قبل الأزمة الحالية، وذلك بتخفيض الضرائب وتكاليف الإنتاج وخاصة للمواد الأولية، ومحاولة إيجاد بدائل محلية وبسعر التكلفة لما هو متوفر من المواد الأولية في السوق المحلية. إن كل ذلك سيساعد القطاع الخاص الإنتاجي على التشغيل الكامل للمنشآت والعمال، وإعادة العمل الذين سرحوا بسبب تقادم الأوضاع الحالية التي جعلت أرباب العمل يعلنون عدم قدرتهم على الاستمرار في تشغيل معاملهم المتوقفة جزئياً أو كلياً.

إن الظروف تتبدل وتتغير، ولن يبقى شيء على ما هو عليه في جميع المناسبات، ولهذا فإن الحركة النقابية ستواجه استحقاقات حقيقية في هذه الأوضاع المتغيرة، وأهمها كيف ستحافظ على وحدتها التنظيمية وعلى وحدة الحركة النقابية، بالوقت الذي يجري الآن ارتفاع الكثير من الأصوات المطالبة بالتعددية النقابية والحرية النقابية؟

إن هذه الأصوات ما كانت لتعلو لولا ابتعاد النقابات عن عمال القطاع الخاص وعدم قدرتها على تنظيمهم ووضعهم تحت المظلة النقابية ورعاية شؤونهم والدفاع عن حقوقهم، وإن كل ذلك يجعل تلك الأصوات تتادي بضرورة تأسيس نقابات خاصة لعمال القطاع الخاص لا علاقة لها بالحركة النقابية القائمة الآن، وهذا الطرح يعتبر بمثابة إنذار مدوٍ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار وعدم التعامل معه وكأنه شيء غير موجود، بالوقت الذي نرى أمام أعيننا في مصر وتونس وفلسطين والأردن ما يؤكد الخطر الذي نشير إليه.. خصوصاً إذا ما استمر موقف النقابات بخطاها وآليات عملها على ما هو عليه دون إجراء مراجعة لذلك، بحيث تنقل الحركة النقابية سريعاً من موقع المراقب إلى المكان إلى الموقع الفاعل في كل شؤون الحركة العمالية التي تتأثر بما يجري حولها من أحداث وتجارب، وقد تستجيب لما يطرح عليها من مواقف تليبي مؤقتاً جزءاً من مطالبها المشروعة من أجل الدفاع عن حقوقها التي تطرحها تلك القوى الداعية إلى التعددية النقابية عوضاً عن وحدة الدفاع عن وحدة الحركة النقابية واستقلالية قرارها وعدم هيمنة أي طرف من الأطراف على هذا القرار.

شؤون عمالية

هذا ما يجري عندما يصبح الفساد قانونا



ويهدد الوطن ليس في استمراره فقط بل حتى في وجوده كبلد حر مستقل يحافظ على كرامة مواطنيه ويحفظ حقوقهم ويعاقبهم متى خالفوا القانون ومدوا أياديهم إلى المال العام»، هو الواقف فعليا خلف اتخاذ هذا القرار ليخفي فسادا ونهبه للمال العام باتهامه الناس الشرفاء بمثل هذه التهم، وذلك تطبيقا للمثل الشعبي «يريد تغطية السموات بالقبوات».

تقول القاعدة الفقهية إنه «عندما تتعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة فتفضل المصلحة العامة»، لذلك أصبح طي هذا القرار الذي صدر مخالفا لنص القانون وبالتالي طي ذبوله الاجتماعية الكبيرة التي أصابت بسهامها هؤلاء الموظفين من مهندسين ومهندسات وإداريين وإداريات وعمال وعاملات أمرا فيه الكثير من المصلحة العامة، وإن إعادة الأمور إلى نصابها بعد ثمانية شهور يقتضي أن لا يصح في وطننا أن الصحيح، فهل من مستحجب يحافظ على الوطن وعلى كرامة المواطن أم لا؟ إنه سؤال لا بد للأيام القليلة القادمة أن تجيب عليه.

ليكزيس الصناعة

تقديم معلومات من مصادر موثوقة أن وزارة الصناعة طلبت من مؤسسة التجارة الخارجية الموافقة على طلب استيراد سيارة ليكزيس، ومجلس إدارة المؤسسة وافق على هذا الطلب، والمسألة برمتها باتت قيد التعاقد أو التوريد. قد يبدو هذا الخبر أو المعلومة عادية جداً، ويمكن أن يمر في زحام الأخبار اليومية التي نمطرنا بها الشركات والمؤسسات عن نشاطاتها وجهودها المبذولة في أكثر من مجال والتي تضع نصب عينيها تطوير الاقتصاد الوطني والهوض به، وغير ذلك من مصفوفة الكلمات التي تصلح لكل زمان ومكان، ويمكن استخدامها بكل الجهات العامة، مع تغيير الاسم فقط. لا أن ورودها في هذا الطرف العصيب وما تشهده البلاد من أحداث مؤلمة يثير الكثير من الأسئلة حول مدى ضرورة استيراد سيارة فاخرة من هذا النوع، أو مدى استحاد إليها، ومن هي الشخصية الإدارية في الوزارة التي ترغب في ركوب هكذا سيارة، وإلى آخر قائمة الأسئلة التي تتوالد تلقائياً نتيجة الصدمة التي تلقيناها من تسريب هذه المعلومة التي من المفترض التوقف عندها مطولاً.

سيارة ليكزيس في وقت يحتاج القطاع العام للصناعات إلى إصلاح، والشركات والمؤسسات لتعاني الأمرين جراء تداعيات الأحداث والإنتاج المكسب في المخازن وهناك الكثير من القضايا المتعلقة الأخرى في مؤسسات الصناعة، وأغلبها تحتاج إلى تمويل ليسير في طريق الحل، إلا أن الصناعة لا تجد غضاضة أو مشكلة في اتفاق ببلغ مالي كبير يقدر بـ ٢٥ مليون ليرة ثمن سيارة رفاهية من مال القطاع العام الصناعي وما يسدده دافعو الضرائب.

يبقى السؤال: كيف تتوفر الأموال لمثل هذا الأمر، وتعجز الصناعة أحيانا عن تأمين قـل منه بكثير عندما يتعلق الأمر بالعمال أو الإنتاج؟.

● **نقلًا عن الكفاح الاشتراكي**

ملاحظة: مصادر خاصة أكدت لـ «قاسيون» أن «المحرسة ليكزس» وصلت، ولا ينقصها إلا قيام الوزارة بحفل استقبال خاص لها، وقراءة الفاتحة على روح القطاع العام الصناعي بهمة الوزارة.

الواقع في هذه المادة هو خروجها ومخالفتها لروح ومحتوى الدستور، أو إنكار حق من الحقوق المقررة فيه وهو حق العمل.

ولو كان يجري تطبيق هذه المادة تطبيقاً موضوعياً لا دخل للإرادات والميول الشخصية عند تنفيذ القانون لما حدثت المشكلة أن تطبيق القانون في مجتمعنا لا يسير بخط مستقيم لا أعوجاج فيه بل العكس هو الذي يجري في أحيان كثيرة ودائماً هناك «خيار وفقوس» عندنا ، وأول التباس يبدو في نص هذه المادة هي كلمة «يجوز» ، فالبعض فسرها أن المادة أعطت حقاً مطلقاً لرئيس الوزراء

بصرف الموظف من الخدمة دون مراعاة الشرط الوارد بعد هذا الجواز، وهو أن يستند بقراره إلى اقتراح لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية مصرف العامل من الخدمة، في حين أن المشرع يقصد بكلمة «يجوز» أنه أعطى الحق للرئيس الوزراء بالصرف من الخدمة على أن يستند إلى اقتراح اللجنة التي حددها هذه المادة، وبمعنى أوضح أنه لا يجوز ولا يحق لرئيس مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بصرف العاملين

إصابات العمل والعبء المالي الذي تتركه على مؤسسة التأمينات



٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة
٤٥٣٧	٥٤٠٠	٦٩٢٤	٧٥٩٦	٨٢١٥	عدد الإصابات
١,٣٦٠,٩٧٨,٣٩٩	١,٣٩١,٢٤٨,٦٤٥	١,١٧٤,٩٥٩,٠١٧	١,٠٤٣,٨٩١,٨١٠	٩٦٠,٩٥٤,٠٥٥	التكلفة السنوية
٢٩٩,٩٧٥	٢٥٧,٦٢٨	١٦٩,٦٩٣	١٣٧,٤٢٧	١١٦,٩٧٥	متوسط التكلفة للإصابة الواحدة

وخاصة القرار الوزاري /٢٨/

للعام ٢٠١٠ الخاص بالتعليمات التنفيذية فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية والتعاون على تطبيقها.

تعزيز الكادر التقني وإعطائه الدعم اللوجستي اللازم.

تحميل المسؤولية للجهات العامة في اتخاذ الإجراءات الضرورية للحماية من الحوادث والأمراض المهنية.

أعداد المسنين للتحقيق في الحوادث واستخلاص الأسباب المؤدية للحوادث لتلافيها لاحقاً. تفعيل لجان الصحة والسلامة المهنية في المنشآت. رفع الوعي الوقائي عند العاملين في الجهات العامة على مستوى أصحاب العمل والعمال. إعداد خطة لمواجهة الطوارئ.

على مدى الخمس سنوات المقبلة من خلال استراتيجية محددة ومن خلال التقيد بقواعد الصحة والسلامة المهنية فإنه يتم توفير مبلغ مقدراه ١,٣٩٧,٩٥٥,٠٤٠ ل.س من المال المهدور وهذا يعني أن تفعيل برامج الصحة والسلامة المهنية

يؤدي إلى توفير الأموال وليس يهدرها ويعني أن الاستثمار في مجال الصحة والسلامة المهنية استثمار راجح بشكل أكيد تظهر نتائجها لاحقا.

الحلول المناسبة للحد من هذه الإصابات بشكل عام هي:

- اعتماد سياسة وطنية للصحة والسلامة المهنية تضعها على موقع متقدم في الأجندة الوطنية.
- إلزام الجهات العامة بتنفيذ التشريعات الوطنية الخاصة

ستیرکوه میقري

إذا كان الدستور يعد أبا القوانين، حيث أنه يكفل في الدولة الحديثة «كونه العقد الاجتماعي» حماية حرية المواطنين وحقوقهم من اعتداءات الدولة، لما تتمتع به من سلطة ونفوذ، وضمان المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وباعتبار أنه يجب التمييز بين وظائف الدولة الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وان تقرير مبدأ دستورية القوانين يعني أن يكون سن أي قانون خالياً من العيوب، شكلية كانت أو موضوعية، وأن لا يشوب تفسيره أية التباسات قد تؤدي إلى أخطاء كبرى عند تطبيقه، وهذا الوضع يتبدى بوضوح في تلك المجتمعات والدول التي يكفل فيها الدستور الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتمنح السلطة الرابعة جلالة الملكة «الصعافة الحرة» الحق بممارسة دورها الرقابي المهم، أما عندنا فالأمر مختلف جداً، وعلى سبيل المثال المادة ١٢٧ من النظام الأساسي للعاملين في الدولة، والتي تنص على: «مع الاحتفاظ بأحكام قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وأحكام قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية:

١- يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء
بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من وزير
العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل
ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية
صرف العامل من الخدمة وتصفى
حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقا
للقوانين النافذة.

٢- لا يسمح باستخدام العامل المصروف من الخدمة بموجب الفقرة ١/ من هذه المادة / وذلك مهما كانت صفة هذا الاستخدام/ إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء يجيز ذلك» والالتباس الموضوعي

إصابات العمل

قامت مديرية الصحة والسلامة المهنية برئاسة د. عامر علي بالتعاون مع مديرية الشؤون الطبية في الإدارة العامة برئاسة مديرها د. بسام الحسني، برصد إصابات العمل في سورية خلال آخر خمس سنوات مع تركم أسباب هذه الإصابات. وقد تم دراسة الأثر الذي تركته هذه الإصابات على الناجحين الطبية بالنسبة للعامل، والعبء المالي على المؤسسة بحيث تم حساب متوسط تكلفة الإصابة الواحدة حسب الجدول:

وبالتالي فإن مجموع الإصابات خلال الخمس سنوات الأخيرة ٢٥٦٠٠ إصابة والتكلفة خلال الخمس سنوات نفسها هو ٥,٩٣٢,٠٣١,٩٦٦ ل.س، أي متوسط التكلفة خلال الخمس سنوات للإصابة الواحدة هو ١٩٦٣٤٢ ل.س.

أسباب الإصابات:

حوادث الاصطدام.
الحوادث الناجمة عن عدم
التلاؤم الإجهادي أو التعرض
للمواد المؤذية الفيزيائية أو
الكيميائية.
حوادث الصعق الكهربائي.

الحقوق.
الأضرار المهنية.
إن العمل على تفعيل برامج
الصحة والسلامة المهنية التي
تهدف إلى حماية العمال من
الإصابات والأمراض المهنية
يؤدي إلى الإقلال من تكاليف
هذه الإصابات والأمراض بشكل
كبير وبالتالي تجنب المؤسسة
الكثير من الأموال المهدورة دون
مبرر من العلم أن الإنسان العامل
هو أغلى ما نملك.

العمال والمهندسون المصروفون من الخدمة



◀ عادل ياسين

إن أكثر القضايا التي شغلت الرأي العام والمجتمع السوري منذ سنوات وإلى الآن هي قضية الفساد الكبير، الذي كان وما زال سمة أساسية من سمات السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والفساد الكبير ليس المقصود به نهب المال العام فقط على أهمية هذه المسألة من حيث نتائجها السياسية والاجتماعية، بل نعني به أيضا الفساد الإداري (الكبير) الذي هووجه آخر من أوجه الفساد لا يقل تأثيره من حيث نتائجه عن الفساد المالي،ومكمل له.

لقد رفعت الحكّومة السابقة شعار مكافحة الفساد ..وما يزال الشعار مرفوعا حتى الآن، ووضع العديد من اللوائح والتعليمات التنفيذية له، وأخذ الأعلام يهيبُ الرأي العام والمجتمع لهذه الحرب، موحيا بأن هناك موقفا جديا لمكافحة الفساد، وأن هذه الظاهرة ستحاصر إلى أبعد الحدود على طريق القضاء النهائي عليها في الدولة والمجتمع، ليعيش بعدها المواطن مطمئنا ومرتاح البال، لأن نتائج مكافحة الفساد ستعود عليه بالخير من حيث تحسين مستوى معيشته، وسيجد أولاده مكانا لهم في سوق العمل، ويصبح العلاج والتعليم مجانيين تقريبا ودون تكاليف مرهقة، وستتف شركات القطاع العام على قدميها ثانية، والقطاع الخاص الإنتاجي ستدور عجلة الإنتاج فيه ليساهم إلى جانب القطاع العام في تأمين مستوى النمو الحقيقي المطلوب لانجاز برامج التنمية، كل هذه الأحلام الوردية والأمنيات الطيبة قد عشمنا بها الإعلام الرسمي وغير الرسمي من خلال اللجنة العتيدة المسماة (لجنة مكافحة الفساد).

لنترك الآن الأحلام الوردية والأمنيات الطيبة ونعود إلى الواقع لنرى من الذي كافحته لجنة مكافحة الفساد، وهل هي فعلا لجنة لمكافحة الفساد أم أنها اعتمدت لمآرب أخرى في نفس الحكومة السابقة؟

الفساد المالي والإداري

لقد تطور الفساد المالي والإداري لدرجة أصبح فيها يوازي أو يكاد من حيث نتائجهُ التخريبية على سورية أرضا وشعبا أشكال النهب الأخرى، الذي ترعاه القوى المعادية لشعبنا من أجل تفتيت أوصاله وضرب وحدته الوطنية وتمزيق وحدته الجغرافية، وهذا ما يجري على الأرض الآن من أفعال تقوم بها قوى الفساد الكبير في الداخل والقوى المعادية في الخارج، حيث تتكامل الأدوار للوصول للهدف الواحد المرسوم لبلادنا وللمنطقة، ولا يمكن فصل ما جرى من تراكمات خلال السنوات السابقة بفعل السياسات الليبرالية الاقتصادية كتخضير لما يجري الآن، فقد تم الإعداد له بدقة وبرعاية مباشرة من المؤسسات المالية الرأسمالية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وبشعارات محلية (التطوير والتحديث، مكافحة الفساد، إصلاح القطاع العام..) وعادة هيكله وكل هذه المفردات لها وقع خاص عند المواطن لأنه فعلاً يريد التطوير ومكافحة الفساد وإصلاح القطاع العام وتحسين مستوى المعيشة، وتأمين السكن والعمل والضمان الصحي وغيرها وغيرها من المطالب والاحتياجات... التي هي بالأصل يقع على عاتق الحكومة تأمينها وفقا للدستور السوري الذي جرى انتهاكه ومخالفته بمواضع كثيرة، كانت ومازالت تتطلب محاسبة من قام بهذا الفعل عبر محاكمة علنية، ولكن كان وراء الأكمة ما وراءها، فلم تتم المحاسبة، ولا القضاء قام بدوره، وانكسرت (الشريعة) كما يقال، برأس من كان لا حول لهم ولا قوة في مواجهة آلة الفساد والنهب الجبارة المسلحة بكل ما يلزمها من قوى ودعم من أجل أن لا يرتفع صوت العامل أو المهمش، أو العاطل عن العمل أو المحروم، ولكن لم تجر الرياح بما تشتهي سفن الفساد والنهب حتى الأخير، حيث سقطت كل المساحيق التي كانت تجمل وجه السياسات الليبرالية القبيح ومن تبناها بالقول والفعل.

إن لجنة مكافحة الفساد التي شكّلت هي بمثابة ذر للرماد في

العيون، فلم تطلّ هذه اللجنة بقراراتها من شكّلت لأجلهم من الفاسدين الكبار الذين نهبوا البلاد والعباد حيث يقدر حجم نهبهم من الدخل الوطني ما يفوق ٣٠٪، وهذا الرقم كبير، بل وكبير جدا، وكان يحتاج لمكافحته ليس لجنة صغيرة مفصلة على القياس، بل كان يحتاج لمحاكم تفتيش تجتث النهب والفساد من جذوره، ولكن الذي حدث أن هذه اللجنة فعلت فعلها بمن هم ليس لهم علاقة بالفساد الكبير، بل هم أحد نتائجه ليس إلا، وهؤلاء أقلية من الذين صرفوا من الخدمة، ولكن الأغلبية ليس لهم علاقة مباشرة بما ادعي عليهم زورا (صرفوا لأمر يمس النزاهة)، حيث شهر بهم بالصحافة الرسمية ونشرت أسماؤهم الثلاثية الصريحة..

المهندسون نموذجاُ

من بين من الذين صرفوا من الخدمة عمال البلديات والمهندسين بمحافظة حلب ودمشق، وذلك بتوصية مرفوعة من المدراء والمحافظين لرئيس مجلس الوزراء استنادا للمادة ١٣٧/ من قانون العاملين الأساسي رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، والتي تنص على تشكيل لجنة ثلاثية للنظر في وضع العامل المراد فصله، وهي تقرر الفصل بناء على المستندات والوثائق والتحقيق المفترض إجراؤه مع العامل، ولكن ما جرى لهؤلاء المهندسين والعمال أن صرفوا من الخدمة دون تحقيق ودون اللجنة الثلاثية لأسباب (تمس النزاهة) كما ادعى محافظ دمشق بتوصيته العتيدة لرئيس مجلس الوزراء السابق.

لقد مضى على قضية المهندسين والإداريين والعمال المصروفين من الخدمة عام ونيف، وخلال هذه المدة الزمنية الطويلة من تاريخ قرار الفصل وإلى الآن، لم يتوصلوا إلى نتيجة مفيدة تعيد لهم حقوقهم التي كفها لهم الدستور السوري وهو حق العمل، حيث جرى انتهاك لهذا الحق الدستوري في الطريقة التي تم بها صرفهم من الخدمة، مع العلم أن جهات كثيرة منها نقابات العمال، ونقابة المهندسين، قد أقرتا ببطلان وعدم مشروعية قرار الفصل لعدم وجود مستند قانوني (لجنة تحقيق) تؤيد قرار الفصل ومخالفته الصريحة لقانون العاملين الأساسي. إن العمال والمهندسين المصروفين قد سعوا مع الجهات الرسمية وغير الرسمية من أجل عودتهم إلى عملهم، ولكن الفساد الإداري كان يتقاذفهم من مكان إلى آخر، وكل جهة ترمي الكرة في ملعب الجهة الأخرى، لتستقر الكرة في النهاية في ملعب محافظدمشق الذي أبلغهم بأن قرار الصرف من الخدمة هو بمثابة عقوبة لهم، وأيضا لتأديب غيرهم، لكي يسيروا على الصراط المستقيم

الذي رسمه!! إن محافظ دمشق ومن حوله من الأعوان تعامل مع هؤلاء العمال وكأنهم يعملون في مزرعته الخاصة، ولا قانون نافذا سوى القانون الذي يضعه هو، والمحافظ بهذا العمل يقول كما قال المثل الشعبي(يا فرعون من فرعنك؟ قال: ما لقيت حدا يردني)..ما هكذا تورد الإبل يا سيادة المحافظ. إن الانتقال من شكل عمل إلى آخر متطور عنه ليس فقط بالبرامج والأدوات، وإنما أيضا بتطوير الكادر البشري المؤهل الذي سيتعامل مع التكنولوجيا والبرمجيات المتطورة، التي الهدف منها اختصار التكاليف والزمن على المواطن وعلى المحافظة، وأيضا قطع الطريق على الفساد المستشري في جنبات المحافظة. وهنا نتتور بالمذكرة التي تقدم بها العاملون في محافظة دمشق الصادر بحقهم قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٧٤٩/ تاريخ ٢٠١٠/١١/٢٠ والمتضمن الصرف، وهذه المذكرة تعبر بشكل حقيقي عن الأسباب الكامنة لقرار الفصل لأن أهل مكة أدري بشعائها..

مذكرة..ومطالب

تقول مذكرة المصروفين من الخدمة:

«إن جميع العاملين الذي صدر بحقهم هذا القرار وعددهم ٢٢/ مهندسا ومهندسة كانوا مرتبطين من قريب أو بعيد بمركز خدمة المواطن في المحافظة، حيث تم افتتاح هذا المركز في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ وكانت فكرة السيد المحافظ من افتتاحه هي تجميل صورة المحافظة التي أصبحت سيئة ومضرب المثل في فشل الإدارة ومحط تعليقات الصحف اليومية والهدف منها هي تبسيط الإجراءات للمواطنين بحيث يتم منحهم الرخص الإدارية لحلاتهم خلال فترة ٩ أيام وتم نشر هذا الكلام بالصحف والمجلات والمقابلات التلفزيونية مع المحافظ والمدراء.

وفوجئ السيد المحافظ ومستشاروه بزيارة السيد الرئيس للمركز في الشهر العاشر من عام ٢٠١٠ حيث قدموا لسيادته العديد من ميزات المركز والتي هي صعبة التنفيذ وخاصة أن الموضوع كان بالأساس للدعاية فقط وقاموا بتشكيل لجنة لتبسيط الإجراءات ولكن هذه اللجنة لم تكلف نفسها أي عناء ولم تجتمع أصلاً من أجل إزالة العراقيل الإدارية والروتين الذي ترزح تحته المحافظة.

مما أدى إلى عدم الالتزام من قبل المحافظ ومستشاريه بالوقت الذي حدده من أجل منح الرخص.

فكان الحل الأسهل لديهم هو رفض أغلب المعاملات والطلب من

الحسكة في الوقت الذي تحسب النفقات على كل الشاحنات واحدة بالمقدار نفسه، بما في ذلك الشاحنات المتجهة إلى مدينة رأس العين التي تصل المسافة بين معمل الغاز وتلك المدينة ٢٠٦ كم، في حين المسافة بين الشركة والحسكة ١٦٤ كم، وفي باقي المناطق تم تخفيض الأجرة دون أية تدخلات.

بعض السائقين المضربين همسوا لمراسل قاسيون بأن هذه الإجراءات التي قام بها الوزير جاءت بناء على الكتب والوشايات التي أرسلها كل من(م.ب) من إدارة سادكوب، و(ح.ص) المحاسب في الشركة، و(ع.ج) رئيس قسم الغاز لأجل الزيادة. المضربون يوصلون ليلهم بنهارهم إن هذه الإضرابات هي امتداد طبيعي للحركة المطالبية والأهداف التي رفعها العمال، والتي نادى بها الاتحاد العام لنقابات العمال في مجلسه الأخير بشكل واضح وصريح، وكان أهم أولوياته حجب الثقة عن وزير النفط ومحاسبته فوراً عبر ممثلي العمال.

في الوقت الذي ندعو فيه عمال القطاع النفطي في سورية للتضامن مع زملائهم في العمل في سائر المشاريع والصناعات، وخاصة العاملين في فرع غاز بانيناس ودمشق والحسكة، نطالب الحكومة والإدارات المختصة بتحقيق مطالب العمال فوراً، كما ندعو الاتحاد العام لنقابات العمال الوقوف بحزم مع عمال النفط في كل الفروع المضربة عن العمل والمفصولين منها بشكل تعسفي ومساندة إضرابهم.

■ **الرميلان- مراسل قاسيون**

تزايد وتيرة الإضرابات العمالية..

إضراب سائقي شاحنات الغاز في الحسكة ما يزال مستمراً..

بدا واضحاً في الآونة الأخيرة اتساع رقعة الإضرابات والاعتصامات في سورية في القطاعين العام والخاص ليشمل عدة شركات ومعامل، وليزيد معها الانتفاخ الكبير حول الأهداف والمطالب التي رفعها العاملون الذين بادروا بالإضراب، لكن الغريب أن الطرف الآخر المتمثل بالجهات المسؤولة ما يزال حتى الآن يثبت عدم امتلاكه لأدنى أساليب التعامل الصحيح والتناجع مع العمال المضربين، علما بأن أي إضراب هو دليل التلاحم بالنسبة للعمال، وفيه وحدة المصالح للطبقة العاملة السورية، وهو دليل على وجود صف واع ومُضح بين صفوف القادة العمال، الذين يواجهون الإدارات في القطاع العام، وأرباب العمل في القطاع الخاص بكل شجاعة لفرض مطالبهم.

لقد جاء إضراب سائقي شاحنات الغاز في محافظة الحسكة، في وقت تشهد فيه العديد من المصانع والشركات في عموم البلاد حركة مطلبية، تجلت في العديد من الإضرابات التي قام بها العمال خلال الأسابيع القليلة المنصرمة، وهو برهان على اتساع الحركة المطالبية للعمال في سورية في ظل الأزمة التي تمر فيها البلاد، والتي هي بالأصل من نتاج تلك السياسات الهدامة للحكومة السابقة والحالية، واتخاذها أبعاداً أوسع حيث لم تتوقف على مصنع واحد أو قطاع واحد.

ضاحية قدسيا.. بعض ما خلفه الفساد وسوء التخطيط!

◀ قاسيون

تعدّ ضاحية قدسيا في ريف دمشق امتداداً لما يسمى به الشام الجديدة»، وتتميز من حيث المبدأ باتساع مساحاتها وكثرة مبانيها السكنية.. وكذلك بضيق شوارعها ذات الزفت المتّقر على امتداده، كما تتميز بما تضمه حدودها الإدارية؛ من أوقح ملامح الفساد، وأبشع مظاهر سوء التخطيط، وشتى أشكال رداءة التنفيذ، وخلافه من مباحث الامتعاض المواطني، ولكنها رغم ذلك بقيت حتى وقت قريب تمثل الملاذ الوحيد لسكن أصحاب الدخل المتوسط (والمحدود إذا تعلق الأمر بالسكن الشبابي)..

ضاحية قدسيا التي بنيت بمعظمها على أملاك خاصة استملكتها الدولة دون أن تقدّم للأصحاب الأصليين تعويضات مناسبة، هذه الضاحية الهادئة البعيدة عن التلوث، تعاني منذ استحداثها كضاحية سكنية سوء وضيق الطرقات (الهمم إلا الطريق الجديد الذي يمرّ منها واصلاً بين مشروع دمر والمتلحق الشمالي)، وقلّة الأمكنة المخصصة لركن السيارات، وندرةً في الخدمات، وكثرةً في المخالفات التي تتراوح بين ملحق مخالف من جهة اليمين، و«دكانة» خارجة من قبو سكني من جهة اليسار، فضلاً عن كونها تعاني تصحّراً قل مثيله العالمي في الضواحي السكنية من شرق المعمورة إلى غربها ..

وفي النقل العام، تأتي ضاحية قدسيا في أسفل قائمة الجودة دون منافس، فبعد أن أعادت محافظة ريف دمشق ومديرية النقل فيها النظر به «قرار» تشغيل باصات القطاع الخاص في خدمة سكانها، أصبح النقل من الضاحية واليها حكرّاً على عدد قليل من السرافيس سيئة الأداء، فبات السكان يرزحون تحت رحمة السائقين المزاجيين، أو فليتكلو على الله ويعملوا في سلك الرقص بما يكفل لهم تأمين دخل يكفي لطلب «التكاسي» من مكاتبها التي نمت كالفطر في ضاحية الفقراء (طالما أن الخدمات في أسوأ أحوالها لديهم)..

أما النظافة فحدّث ولا حرج، فالأرصفة إن لم تكن ممزقة البلاط فلايد أن تكون غارقة بالأوساخ المتناثرة، هذه حال وسط الضاحية حيث تتركز الكثافة والنشاط السكاني قديم العهد، أما في الأطراف فحتى زفت الشوارع يكاد لا يرى لكثرة الأتربة والأنقاض و«الزبالة» فالأطراف حديثة عهد بالسكان وخاصةً منها جزر السكن الشبابي التي لم يجد أحد من سكانها ما يستحق السكن، ولولا مرّ الحال لما جربوا مرّ السكن..

ضاحية قدسيا ، كانت لتكون سكنية بامتياز، لولا أن الفاسدين أرادوا لها أن تكون تجارية بامتيازين؛ الأول يحقّق لهم ربحاً عقارياً سهل الهضم طالما أنهم أصحاب الأموال الأكثر نشاطاً وطالما أن مشكلة السكن لم تجد حلاً يحلّها منذ سنوات، والثاني يحقّق لهم ربحاً خديماً زكي الطعم طالما أنهم الأقدر على منح رخص الأكشاك وافتتاح مكاتب التكاسي العاملة بكل الاتجاهات وعلى مدار الساعة في استغلال حاجات السكان ..

ضاحية قدسيا ، ليست الوحيدة، لكنّها النموذج الإسكاني الأبرز الذي خلفه الفساد وسوء التخطيط والتنفيذ للباحثين عن سكن رخيص نسبياً، وهي الأقرب إلى «الشام القديمة» منها إلى «الجديدة»أو«المستقبلية»!..

«ابنوا المدارس.. واستقصوا بها»؟؟



يخلق جوّاً نفسياً معكراً لهم ولعلمهم أيضاً، وتتدخل هنا الظروف «المادية» غير المريحة للمعلم الذي يحتاج إلى توفد الذهن وصفائه لبيع في العطاء، لكن ما يحدث هو العكس، فالراتب لا يسد متطلبات الحياة الكثيرة، ليضطر المعلم للعمل إما في الدروس الخصوصية والعودة في «نصاص الليالي» مهودو الحيل، ومن لم يسعفه الحظ ربما اشتغل في مهنة بعيدة عن اختصاصه كأن يعمل «شوفيراً» على سيارة، أو حارساً ليلياً في شركة «خاصة جداً»..

منهاج حديث «جداً»

قرأت مرة أن المنهاج الذي يطبق الآن في المدارس السورية، طبق في أماكن أخرى، وأثبت فشله، وتم التخلي عنه، لكنه يطبق في مدارسنا، وهو حتى ينجح يحتاج إلى بيئة علمية غير بيئتنا فهو يتطلب كادراً تعليمياً متطوراً ومدرباً على مستوى عال، وضخم جداً، ويتطلب وسائل ايضاح، وصفوف نموذجية ومجموعات عمل منافسة ضمن الحصة الدراسية، وتأتي الوزارة لتضحك علينا وتقول إنها أهلت معلميها ومدرسيها على المنهاج الجديد، ويدخل المعلمون والمدرسون الصفوف دون ان يتذكروا حرفاً واحداً من مآثر وزارة التربية ودوراتها التي لا تزيد كثيراً عن العشرة أيام.

لذا، ولأن المنهاج الجديد أخفق فيما يصبو إليه، نرى أعداد المدرسين الخصوصيين تزداد ، وتغزو حارات المدن وحتى أرياف سورية الفقيرة والمعوزة.

وبعد : سنحتاج إلى صفاء ذهن الرصايه في من جديد، سنحتاج للشعر والقصيدة قريباً نتقذ جيلاً يتجه نحو العطالة والتشيؤ، جيلاً أصبح كأى كائن في حقل تجارب» وزارتنا « العتيبة. لكن يظل الطموح إننا سنعلن في كل مناسبة عن افتتاح مدرسة جديدة، وسنفرح بدخول طلبة جدد في سلك التعليم، حتى» نناول في بنياتنا زحلا» وسنضع يدنا على سبب التسرب الكبير الذي يحدث في مدارسنا، سنشخص العلة لنضع لها دواء.

ولكن أيضاً يظل الطموح لبناء الإنسان فهو أهم من كل عمارة خرساء صماء وباردة.■ ■

بطالة خريجي الجامعات إلى ارتفاع..

وشعار المواءمة مع متطلبات سوق العمل بقي حبراً على ورق!.



ذات التعليم المتوسط والعالي، يكشف ضعف مستوى تطور بنية الإنتاج في الاقتصاد الوطني، العاجز عن استيعاب الكوادر البشرية المتعلمة، واستمرار هيمنة البنى التقليدية على هذا الاقتصاد، وهذا يكشف الهوة الكبيرة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي بقي شعار مواءمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل حبراً على ورق!.

وبالعودة زمنياً إلى الوراء قليلاً، نجد أن معدل البطالة كان في سورية بحدود ٤.٨ ٪ في عام ١٩٨١، و ٦.٩ ٪ حتى عام ١٩٩٤، وفي حينها كانت معدلات النمو السكاني مرتفعة تتراوح بين (٠.٥٨ – ٣) ٪، لكن معدل البطالة أخذ بالارتفاع التدريجي ليصل إلى ٨.٥ ٪ في عام ٢٠١٠ حسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء،

وذلك على الرغم من تراجع معدلات النمو السكاني إلى ٢.٤ ٪، والذي لم ينعكس على تخفيض معدلات البطالة لدى الشباب السوري.. على الرغم من أن المنطق الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي التي تحدثت عنها الحكومة السابقة كانت تفترض حصول مثل هذا التأثير الايجابي على سوق العمل..

التعليم من ناحية اكتساب المعارف والإعداد الجيد للتصدي لمهام وتنشئة جيل واع من كل النواحي، وتعمق هذا الإحساس لأن هذه المعاهد لم تخضع لمراقبة وزارة التربية بشكل مباشر، فحاجة المحافظات إلى كوادر من المعلمين جعلت الدولة تشيد في كل محافظة معهداً، فكان النجاح والتخرج يسير وفق خط أوتوماتيكي، ولم نسمع أن فلاناً فصل من المعهد لاستنفاد سنوات الرسوب وغيرها .

ناقص الأخلاق مكتملا

ونأتي إلى المعادلة الثانية في لب العملية التربوية وهي التلميذ، فمن الناحية التربوية يدخل التلميذ إلى عالم مختلف شكلاً ومضموناً عن عالم أسرته الصغير، وينفصل عنه دون أن يكون جاهزاً – نفسياً على الأقل– لذلك الانفصال، ومن هنا تبرز أهمية التحضير للدخول في مرحلة الصف الأول الذي يتطلب أن يكون الطفل قد اعتاد حياة الجماعة والاندماج مع الأقران واللعب معهم وتقبلهم، لكن هذا لا يتحصل في مدارسنا وخاصة أبناء الريف حيث لا توجد لا دور حضانة ولا تحضيري لهؤلاء فيزجون زجاً في الصف الأول، دون مقدمات مما يسبب في توتر التلاميذ من الوجهة النفسية ويحجم الكثير منهم عن الذهاب إلى المدرسة، ويحن إلى عوالم أسرته الهانئة، ويحتاج التلميذ وقتاً حتى يعلن تحقيق الاندماج مع الأسرة الجديدة الأكبر والأوسع وهي المدرسة.

وهنا يأتي دور المعلم التربوي، دوره في تقريب وترغيب هذا العالم « الغريب» إلى قلب الطفل، وإزكاء روح المحبة والتعاون والإلفة بين التلاميذ، ومن ثم التدرج بهم لتعجي الحروف، والبداهة في الحساب والعلوم.

لكن ظروفاً تتدخل لتسد الطريق أمام المعلم لعل أهمها عدم الاستعداد النفسي للمعلم من ناحية التهيئة والتكوين التعليمي بالدرجة الأولى مضافاً إلى تلك تدخل بعض الظروف التي تسهم في فشل المعلم في النجاح بما أوكل إليه لتنفيذه، ومنها العدد الكبير للتلاميذ في الشعبة الواحدة، وهو ما من شأنه أن يجعل عملية متابعة التلميذ صعبة للغاية، وتعاني معظم مدارس سورية من مشكلة حشر التلاميذ في الشعب مما

عمر كوجري

ليس من باب الإنشاء أن تكون كلمة التربية سابقة لكلمة التعليم في العديد من الدول، ففي أول مراحلهم العمرية يحتاج الناشئون إلى التربية أكثر من احتياجهم إلى التعلم الذي يأتي لاحقاً، ولم يكن الشاعر العربي على خطا حين رأى في لحظة تجل شاعرية في بدايات القرن الماضي أن لا فائدة من فتح المدارس وبنائها وتجهيزها إذا لم يقترن ذلك بقضية هامة وحيوية في حياة المجتمع وهي قضية الأخلاق؛ «وأي نفع لن يأتي مدارسكم إن كان يخرج منها مثلما دخلا»
لندع الرصايه الكبير جانباً مع وجع القصيدة المشتهاة، وإن كانت هذه توطئة لأبد منها للدخول في صميم العنوان.

في بلادنا مدارس كثيرة، كما شأن كل بلد، ومن حقنا أن نتفاخر بتزايد تشييدها وبنائها كل عام في المناسبات الوطنية وغيرها، لكن رغم هذا التطور الأفقي والشاقولي في افتتاح مدارس جديدة، هل أعددنا العدة لبناء الإنسان، وهو العنصر الأهم في معادلة مستقبل البلاد؟

معلمون ولكن؟

في بلاد العالم المتطورة والزراعة نحو الرقي، هناك اهتمام جلي بالتعليم، والمعلمين بدرجة كبيرة، هناك لا يدخل سلك التعليم إلا صاحب السيرة العطرة، والحائز بالتأكيد على العلامات العالية، وهي مهنة تكرم صاحبها من جميع النواحي، ويعيش صاحبها في دعة عيش، بينما في بلادنا ورغم أنه لا يمكن إطلاق أحكام مطلقة إلا أن الكثير الكثير من الذين دخلوا سابقاً سلك التعليم كانوا من أصحاب العلامات المتواضعة، حيث لم تخولهم علاماتهم الدخول في فروع جيدة «من ناحية الكسب المادي» فسجلوا في معاهد إعداد المعلمين التي تطلبت وقتذاك علامات قليلة ليخرجروا بعد سنتين مفتقدين إلى أهلية

وبعد مضي حوالي خمس سنوات على

مؤتمر الاستثمار في دير الزور وما نجم عنه من ادعاء تنمية المنطقة الشرقية لم نقبض سوى الريح.

واليوم حيث تعد وزارة الأوقاف ومديرياتها من أغنى الوزارات ودوائر الدولة لما تملكه من عقارات وريع لها، فهي بؤرة للفساد وقصة مجمع يلبغا في دمشق لا تزال عالقة في الأذهان لما رافقتها من فساد كبير وما خفي فيها أكبر وأعظم بكثير لذا لم ولن نستغرب ما حدث وما سيحدث..

مديرية أوقاف دير الزور ومديرها الجديد الذي باشر عمله في ٢٠١١/٩/٢ وبعد ١٣ يوماً فقط أي في ٩/١٥ يتقدم بكتاب إلى وزارته محتواه أن مديرية أوقاف ريف دمشق تملك العقارات من ٤٥٢ إلى ٤٦٠ في الكسوة وبما أنه لا يتوفر لديها الاعتماد المالي انقضت مع مديرية أوقاف دير الزور مبدئياً بعقد شراكة تقدم خلاله التمويل وتحويل الأموال إلى مديرية أوقاف ريف دمشق تمهيداً لطرح المشروع في مناقصة للبدء بالبناء...

◀ زهير مشعان

يا أيها المواطنون إذا جاءكم مسؤول بنبا فتبينوا ..إن أكرمهم أفسدهم ...!

من كثرة كذب المسؤولين الكبار قبل الصغار فقد المواطنون الثقة بهم جميعاً، ولعل أكبر الكذابين هو الحكومة السابقة، ومن كذبتها أن الاستثمار هو قاطرة النمو، لكن تبين أنه كان استثماراً وهمياً وجريمة سمحت بالمزيد من النهب والفساد وهدر أموال الدولة والشعب وسرقفتها علنا، بل كان هذا الادعاء بوابة للتغلغل المعادي من الخارج، وكله وفق الأنظمة والقوانين، ولكن أية قوانين؟ إنها قوانين الاستثمار بدءاً من القانون رقم ١٠/ وما بعده..

ورغم أن الكذب والخداع والنهب والفساد الذي مارسته لم يعد خافياً على أحد، وأن جرائمها الاقتصادية والاجتماعية باتت معروفة للقاصي والداني، إلا إنها لم تحاسب سواء ككل أو بشكل فردي، ما يعني أن هناك من حماها وما زال يحميها هي والتابعين والموالين لها، ومن لف لفهم...!!

المصروفون من الخدمة في مؤسسة الطيران العربية السورية؛ الحكومة السابقة ظلمتنا.. والحكومة الحالية تتركنا بانصافنا



◀ علي نمر

لعب الفاسدون في سورية دوراً مهماً في تشويه الحقائق وقلبها والتسويق للمشوه منها، حتى أصبح الفساد ثقافة بحد ذاتها، فجرى عن سابق إصرار وترصد وضع الخطط المدروسة للإيقاع بجميع فئات الشعب السوري، لينغمسوا في مستنقع الفساد.. هذه الخطط التي كانت تحاول التواري خلف التصريحات المتواصلة من المسؤولين الرسميين في الحكومة وزعمهم أنهم يعملون ليل نهار من أجل القضاء على الفساد والفسديين، وأن مهمتهم الرئيسية (وتحديداً) في الخطة الخمسية العاشرة كانت محاربة الفساد، ما لبثت أن تعرت وقضت تماماً عند أول محك حقيقي تمر به البلاد.. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: عن أي فاسدين كانوا يتحدثون،وماذا كانوا يقصدون بتصريحاتهم «الخدلية» التي تعد اليوم من أبرز أسباب تفجر الأزمة؟.

لاشك أن أي حديث عن مكافحة الفساد يعتبر ضرباً من الخيال إن لم يبدأ بمحاسبة الحكومة السابقة عن كل القرارات الخاطئة التي اتخذتها بحق الوطن والشعب معاً.. الوطن من خلال ضربهم لالاقتصاد الوطني بكل مفاصله الصناعية والزراعية والخدمية، والمواطن من خلال القرارات الخاطئة التي اتخذت بحقه، وخاصة تلك التي اختبأت تحت يافطة كبيرة جداً: «الصرف من الخدمة لأسباب تمس النزاهة». فاي حق يملكه أي مسؤول في الحكومة ليفصل ويطرّد العشرات من الخبراء الفنية والهندسية والطبية دون أي وجه حق، ودون أي تحقيق أو أخطاء ارتكبت ثم اكتشفها بالجرم المشهود؟!

نطرح هذه الأسئلة الآن، لأن هناك أمثلة تكاد لا تحصى من الذين اتخذت بحقهم إجراءات وقرارات ظالمة، وقد لجأ العشرات من هؤلاء إلى الإعلام لانصافهم.. موظفون فقدوا رزق أسرهم بجرة قلم من مسؤول أقل ما يقال عنه إنه فاسد من الدرجة الأولى، لكن القوة بيده بحكم الموقع والصلاحيات والمنصب الذي أصبح جزءاً ملتبساً بحياته.

فاسدون يحاربون الفساد

يحاربون الرشوة وما يجنونه منها بمئات الآلاف في كل دورة فساد، وملكياتهم بالملايين وملكيات أقربائهم وأصدقائهم غير الشرعية بالملايين، ويكتبون على جدران منازلهم: «هذا من فضل ربي».. وظلوا دائماً – رغم فسادهم- يرتقون باتجاه المناصب الأعلى بسرعة الشهب مزودين بأفضل التقييمات، وتزداد ثروة كل منهم وشهرته بالفساد، ولا يتعرض للمساءلة بينما خطاً بسيط لأي موظف صغير يخسر بسببه وظيفته وتعبه طول العمر.

لعل هذه المقدمة تنطبق تماماً على قضية الموظفين المصروفين من الخدمة في مؤسسة الطيران العربية السورية، الذين فوجئوا بتاريخ ١٣ /٩/ ٢٠١٠ وهم على رأس عملهم بصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء في الحكومة «الرحلة» بصرفهم من الخدمة لأسباب تمس النزاهة دون أية مقدمات.

يقول هؤلاء الموظفون في الكتب التي وجهوها للسادة المسؤولين ما يلي:

«... في البحث عن الأسباب التي اعتمد عليها رئيس الحكومة قراره (أي قرار الصرف)، لم نتوصل لمعرفة تلك الأسباب، ولكن بعد مشوار طويل وشاق وعذابات الوقوف أمام أبواب المسؤولين تبين لنا ما يلي :

«قبل عطلة عيد الفطر دعينا لاجتماع عند مدير عام المؤسسة، وكان اعتقادنا في حينه، هو شكرنا على الجهود التي بذلناها هناك مازوت، والمحطات المجاورة للمركز لم تتوافر فيها المادة أيضاً، فطلت سيارة الإسعاف واقفة وظلّ الواجب ينادي دون مستجيب. بعيداً عن حالة السخيرية التي تناقل بها الناس هذه الحادثة إلا أنها تمثل سابقة خطيرة حقاً حيث تصل الأزمة المتعلقة بمادة المازوت لهذا الحد من الجدية والانتشار هذا من ناحية، وأن يصل الإهمال واللامبالاة في التعاطي مع احتياجات وضروريات المواطنين من ناحية أخرى..

هذه الحادثة بشكل أساسي نموذج عمأ يعانيه قطاع الصحة في المحافظة عموماً، فما أكثر التحقيقات والمقالات التي كتبت عن الفساد والإهمال وتردي الوضع الخدمي والصحي في مستشفى السويداء المركزي، ومستشفى صلخد الزاخر «عدم وجود المازوت هو تقصير شخصي من القائمين في المركز وستتم محاسبة المقصرين»...هكذا رد مدير صحة السويداء د. نزار مهناً معلقاً على الحادثة التي حصلت في مركز ملح الطبي والتي تتلخص ببساطة بأن سيارة إسعاف لم تستجب لحالة إسعافية لعدم توفر المازوت...!

نعم، لم يكن هناك كارثة ولا إزدحام خانق في السير ولا أية حالة قسرية مما قد يتوقعه المرء لمنع سيارة الإسعاف من الاستجابة لنداء الواجب، فقط لم يكن هناك مازوت، والمحطات المجاورة للمركز لم تتوافر فيها المادة أيضاً، فطلت سيارة الإسعاف واقفة وظلّ الواجب ينادي دون مستجيب. بعيداً عن حالة السخيرية التي تناقل بها الناس هذه الحادثة إلا أنها تمثل سابقة خطيرة حقاً حيث تصل الأزمة المتعلقة بمادة المازوت لهذا الحد من الجدية والانتشار هذا من ناحية، وأن يصل الإهمال واللامبالاة في التعاطي مع احتياجات وضروريات المواطنين من ناحية أخرى..

هذه الحادثة بشكل أساسي نموذج عمأ يعانيه قطاع الصحة في المحافظة عموماً، فما أكثر التحقيقات والمقالات التي كتبت عن الفساد والإهمال وتردي الوضع الخدمي والصحي في مستشفى السويداء المركزي، ومستشفى صلخد الزاخر

عن قسم الحجز المركزي بنفس المديرية، فكانت دهشتنا من الطرح، ولكن أعلمناها رغبتنا بالنقل خاصة بان أكثرنا كان يطلب نقله من هذا القسم ويتم الرفض ..».

ويتابع الموظفون في كتابهم: «في أول يوم دوام بعد عطلة عيد الفطر (رابع يوم من عطلة العيد) صدر قرار من المدير العام صباحا بنقلنا إلى عدة أقسام ضمن المديرية التجارية وبنفس التاريخ (١٣/٩/٢٠١٠)، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء «العطري» بفصلنا من الخدمة، وخلال ساعة واحدة اجتمعت اللجنة المؤلفة من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير العدل والوزير المختص، وصاדת اللجنة على محضر الاجتماع، وتمت طباعة القرار وتوقيعه، ومن ثم نشره على الانترنت كل هذا بساعة واحدة، فما هو السبب الحقيقي وراء هذا الاستعجال لا أحد يعلم...».

رحلة البحث عن منقذ

ويؤكد الموظفون أنهم: «وفي اليوم نفسه مساءً بدأت معاناتنا حيث لم نترك باباً إلا وطرقناه، وكنا نتواجد الساعة الرابعة صباحاً أمام باب «أبو سليم دعبول» لإيصال طلبنا إلى السيد رئيس الجمهورية، لأن كل هدفنا أن يعلم بموضوعنا وكلنا أمل ولا زلنا بان السيد الرئيس لا يرضى بالظلم الذي حل بنا، وعرفنا القصة فيما بعد، وهي أن المدير العام اتصلت بأحد الموظفين وهو من ضمن قائمة المسرحين «المفصولين»، وطلبت منه إجراء حجز لشخصين مهمين «حسب قولها» على رحلة مستأجرة لمصلحة محطة أمستردام، وهذه الرحلة لا يمكن الحجز عليها تخفيفا للنفقات، كون قبلها بيوم توجد رحلة وبعدها بيومين توجد رحلة، وهاتان الرحلتان مفتوحتان للبيع، ولا توجد محاولة عالية عليهما كان هذا بتاريخ ١١/٧/٢٠١٠ الساعة السابعة مساء، والمدير العام كانت وقتها في مهمة رسمية في القاهرة، ويمكن طلب لاتصال من شركة سريتل .

ويشير المفصولون أنه: «وبالفعل تم حجز محلين باسم محي الدين علي، والثاني باسم يوسف علي، وقد سألها الموظف حينها: هل أترك الرحلة مفتوحة للبيع؟!» فوافقت وكان السفر صباح ١٢/٧/٢٠١٠، وبالفعل سافر هذان الشخصان بنفس التاريخ، حيث لم يكن على الرحلة سواهما، وعادا بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٠، وقد تقدما بشكوى لإحدى الجهات بأن الرحلة كانت فارغة، وتم استدعاء الموظف الذي قام بحجز المحلين بطلب من المدير العام وثلاثة آخرين إلى الفرع /٢٨٥/ وتم سؤالهم: عن كيفية الحجز وكيف تكون الطائرة مغلقة أو مفتوحة؟ علماً أن هذه الجهة غير اختصاصية، ولا تعرف شيئاً عن عمل الطيران، وكانت النتيجة فصل ١١ موظفاً بدون أي سؤال أو تحقيق، ماعدا أربعة موظفين، وكانت المدير العام أيضاً تذهب للتحقيق

في هذا الفرع، والغريب أن اثنين من المسرحين كانوا بمهمة رسمية في لندن قبل شهر واحد من تاريخ تسريحهم لإتباع دورة على أعمال الحجز في المؤسسة».

نحمد الله ونشكره!

يقول الموظفون في ختام كتبهم الموجهة للجهات المسؤولة: «من يكون متهماً بتهمة صحيحة يحمد الله بأن الأمور انتهت على هذه الحال، أما من يكون مظلوماً، فلا يترك باباً إلا ويطرقة ليثبت براءته، وهو ما فعلناه ومازلنا نفعله لتاريخه لأننا مظلومون.. مظلومون بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني قاسية على الصعيد النفسي والمعنوي والأخلاقي، فما هي حالنا المكافأة، فكيف سيكون مستقبلهم في هذا الوطن؟!.. ونحن نعرف بان الحكومة السابقة كانت فاسدة بكل المقاييس، ولكن ما هي حال الحكومة الحالية التي اقتنعت ببراعتنا، وما زالت تماطل في إنصافنا، فالسيد الرئيس اصدر أكثر من مرسوم عفو عن المجرمين والخارجين عن القانون وعن المعتقلين السياسيين، فما هو الذنب الذي اقترفناه لنبقى حتى الآن عرضة للقليل والقال؟ ونحن دائماً نطلب من كل المسؤولين إجراء التحقيق معنا من قبل لجنة مختصة، لنثبت للجميع بأننا مظلومون، وقد تقدمنا بالكثير من الطلبات لمكتب القصر إما بالبريد المسجل أو بواسطة الفاكس، وتقدمنا بطلبات أيضاً عن طريق رجال الدين، والقيادة القطرية، وعن طريق مجلس الشعب وأمن الدولة، وهذا كان في الشهر الخامس من هذا العام، وتم رفع الطلب مرة ثانية عن طريق الوزير إلى مجلس الوزراء، وتم مقابلة رئيس مجلس الوزراء في مبنى الاتحاد العام، ونطق بالحرف الواحد وأمام رئيس الاتحاد بأنه يعرف بأننا مظلومون، وسيتم دراسة موضوعنا ولتاريخه لم يتم أي شيء».

سجل وظيفي مشرف

بالرجوع للسجل الوظيفي للعاملين المفصولين يبدو واضحاً أن سجلاتهم مشرفة وهم ليسوا بخائفين من البحث عن تاريخهم الوظيفي وهذا ما أكدوه في كتابهم قائلين نحيط علم سيادتكم بما يلي:

– إن سجلاتنا الوظيفية خالية من أية ملاحظة أو عقوبة من أي نوع كان على مدى خدمة كل منا .

– إن موظفي الحجز والكنترول لا علاقة لهم مباشرة بالحجوزات أو بالركاب، حيث يتم طلب المقاعد من قبل مكاتب مبيعات المؤسسة أو مكاتب السياحة والسفر عن طريق الهاتف أو البرقيات.

– تملك المؤسسة نظام التدقيق الآلي water mark الذي

تم تطبيقه منذ ثلاث سنوات بهدف ضبط الحجوزات، بحيث تصبح آلية ١٠٠٪ دون تدخل من أي موظف، حيث يقوم بالتدقيق تلقائياً على جميع الحجوزات وإلغاء الحجوزات غير الكاملة منها بشكل آلي، ولا يقبل هذا النظام أي حجز بدون التفاصيل الضرورية اللازمة (الاسم الكامل، رقم التذكرة المصدرة آلياً ..) وبالتالي لا توجد إمكانية لوجود حجوزات وهمية، ويكلف المؤسسة شهرياً /٨٠٠٠/ دولار وقد وقع على استشاره وزير النقل .

– لم يتم التحقيق مع سبعة أشخاص منا حتى تاريخه من أي جهة كانت؟!

دعوة مفتوحة

ويختم العاملون جميع كتبهم بالدعوة التالية: «حيث إننا نغيل أسرنا وأن قرار صرفنا من الخدمة بدون أي وجه حق، وبدون إجراء أي تحقيق من الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش أو الرقابة الداخلية في المؤسسة أو الوزارة، أو أية جهة مختصة بالتحقيق القانوني والفني، مما يضئنا وأسرنا عرضة للتشدد مع الإحساس بالظلم في استخدام القانون سلاحاً في وجه المواطن بدلا من إحساسه بحمايته له».

لذلك «نقدم بهذا الطلب للسيد رئيس الجمهورية لإنصافنا وإحقاق الحق بتوجيه من ترونه مناسبا لإعادة فتح التحقيق بهذا الموضوع، واستدعاء كل من له علاقة في الموضوع، مع استعدادنا لتكون أول المتواجدين للخضوع للتحقيقات القانونية النزينة والفنية المنصفة، وعلى تحمل صدور أية عقوبة بحقنا عندما تثبت المخالفة القانونية، وفي حال تم إثبات براءتنا نرجو من سيادتكم التكرم بإعادتنا إلى عملنا، وطلي قرار الصرف، علما بأننا تقدمنا بالكثير من الشكاوى مرفق طياً قائمة بها، ولتاريخه لم نلتق أي جواب؟!..».

ملاحظة هامة: نظرا لحساسية الجهات التي لجأ إليها العاملون، وهي عشرون جهة رسمية وحكومية ودينية وجمعيتها من «أعلى المستويات» نعذر عن نشر أسمائها مع التأكيد على استعدادنا لتقديمها لأية جهة تفتح التحقيق في قضية هؤلاء الموظفين المظلومين من أجل إنصافهم.

كما أننا نطالب الجهات المعنية بإعادة التحقيق ومحاسبة الحكومة السابقة مع فريقها الاقتصادي على ما اقترفوه من أخطاء وفساد بحق الدولة والشعب، هؤلاء الفاسدون الذين أكدنا في أكثر من مناسبة أنهم كانوا وما زالوا بوابات العبور للعدو الخارجي.

وللحديث بقية..!!

ali@kassioun.org

واقع الصحة في السويداء.. بين «المؤامرة» و«إسقاط النظام»!

هكذا ترتبط أزمة المحروقات التي تخترق البلاد منذ بداية فصل الشتاء والحكومة عاجزة تماماً عن معالجتها، ترتبط بالتراكم الطويل لانحدار مستوى الخدمات الصحية وتقشي الفساد والسرقة والهدر في أحد القطاعات العصب في المجتمع، ليبقي المواطن يعاني دون أن يسمع أنبئه أحد، فلا حكومة ترى في النقد – وإن كان لازعاً – مصلحة للوطن بل على العكس يتم التعامل مع كل رأي مختلف عن وجهة نظر أجهزة الدولة على أنه خيانة للبلد وتوطيد لل«مؤامرة» انطلاقاً من مقولة: «إسأ مش وقتو هالحكي لازم نواجه المؤامرة وبعدين بنحكي بها لمطالب السخيفة»، ولا تفصل، وأن تقاسم السلطة السياسية ليس هو ما يحلم به المواطن العادي، فتهمل المطالب وتغفل كثير من المعاناة انطلاقاً من مقولة: «إسأ مش وقتو هالحكي، لازم نسقط النظام بالأول وبعدين لاحقين على ها لمطالب العادية».

ليس في الأمر مبالغة، لا، فحادثة كهذه وإن كان حلها ممكناً ببعض المازوت من منزل سائق سيارة الإسعاف.. إلا أنها تحمل مؤشرات لحوامل احتقان طويل ومستمر ينذر بانفجار محتم قد لا نحمد عقباها..!

«لا علم لي بهذه المشكلة وأؤكد أن المادة متوافرة وأن هناك من يحاول الصيد في الماء العكر ولن نسمح بذلك». هكذا ختم د. مهنا تحليله للحادثة..!

بالمعدات المتطورة والحديثة الكفيلة بتغطية الجزء الأكبر من الحالات الاستثنائية طبياً في المحافظة تقريباً، إلا أن معاناة المستشفى من نقص الطواقم والاختصاصيين لا تزال مستمرة منذ افتتاحه تقريباً .

العديد من البلدات والقرى ليس فيها سوى صيدلية واحدة يملكها خريج متدرب مؤقتاً في القرية، أو عيادة واحدة وكثيراً ما رحل الطبيب صاحب العيادة الوحيدة ورحلت معه عيادته دون بديل لوقت ليس بالقليل، تكثر القصص والشكاوى وتتعمق المعاناة وتستمر الأزمة القديمة الجديدة، فارتباط مشاكل القطاع الصحي في السويداء مع أزمة المحروقات التي تعاني منها المحافظة مثلها مثل كل مناطق ألبلد هو ليس إلا نتيجة طبيعية للإهمال والنسيان اللذين تعانيهما هذه المحافظة، وما قد يحرق في القلب أكثر أن السلطات التنفيذية وغيرها من الجهات الحكومية ومن قد يعملون أو يتصرفون تحت تأثيرها، كانت طوال الشهور التسعة الماضية منشغلة بشكل رئيسي بالتصدي لل«مؤامرة» عبر كل أنواع الأخطاء السياسية والوطنية التي من الممكن ارتكابها ابتداءً بالتخوين والقبح والدم لكل ما قد يحسب على «المعارضة» أياً كان خطاب أو مطالب ذاك المعارض، وليس انتهاءً بالملاحقة والتضييق الاجتماعي والأمني وحتى التعرض في بعض الحالات لتخريب الممتلكات أو الأذى الجسدي...

مطبات

من الصف.. انصرف

لا أدري حقاً إن تراجعَت الحكومة عن تنفيذ خطتها التعليمية بالانتقال إلى التعليم الخاص، وهي التي كانت تعدّ العدة بالتحول إليه بنسبة ٣٧٪ في خطتها الخمسية العاشرة، وقدمت عبر مجموعة قرارات أبدعتها في غرف الانتقال زمن العطري، وأكد عليها في كثير من التصريحات قائد التحولات الاقتصادية الكبرى في حكومته عبد الله الدردري الذي برر بدمائه وجمال طلته كل خطوات الحكومة المنصرمة لحذف الفقراء ليس فقط من التعليم. الحكومة المنصرمة أوقفت بحجج واهية أكثر من ١٠٠٠ مههد خاص لأنها حريصة على التعليم في سورية، وهذه المعاهد التي تضررت أنشئت من قبل مغتربين أرادوا أن يعيدوا أموال اغترابهم إلى وطنهم، وأساتذة أفنوا عمرهم في سلك الوقوف على حافة اللوح الأخضر، وهذا ليس مبرراً لتجاوزات أصحاب المعاهد، وانتهازية نسبة ليس بالقليلة منهم، وتعاون بعض من في سلطة التعليم مع هؤلاء، ولكنه استنكار لأخطاء القرارات التي صدرت لمصلحة قلة منتفخة. كان التفكير الحكومي حينها منحصراً بالتحول إلى التعليم الخاص لكافة المراحل، وإقصاء مدرسة الدولة، وسحب الدعم الأخير عن حقائق أنبأنا، وحينها لا يهم كيف سيعلم السوريون الفقراء (الأغلبية) أبنائهم، ولا يكثر أصحاب القرارات كيف سيؤمن السوري تعليم طفلين وهو الذي يرتبك بثمن الأقلام والدفاتر، ويدور في كل أسواق العشوائيات باحثاً عن قرطاسية الفقراء.

ثم خطت الحكومة خطواتها الكبيرة بهذا الانتقال عبر المنهاج الجديد الذي جربته في مدارس نموذجية لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، ومن ثم عممته على مدارس القطر لأنه المنهاج الأمثل المتطور، والخطوة المثلى لنقل أنبأنا إلى التعليم المستقبلي، وبدأت حكايات تثار حول مصدر المنهاج، والمطابع التي أنجزته، والأخطاء الفادحة التي كان سببها السرعة في وضعه، والارتجالية في رميه بأحضان الطلبة، والمعلمين.

أرادت الوزارة أن تمسك بالدفة من جديد، ففقدت دورات للأساتذة على عجل ولدة أربعة أيام، وفي غالبيتهم خرجوا يقول واحد: لم نفهم شيئاً، ومن أجل نقلهم إلى عالم الحاسوب قامت الوزارة بعقد صفقة حواسيب شخصية مع مصارف حكومية لتقديم قروض للأساتذة، ومن أجل أن يستطيع المعلم الجديد قيادة صفه من لوحة مفاتيح الجهاز.

ولكن على أرض الواقع، وفي الصف وأمام الطلبة المبهورين بمنهاج واسع، ويتطلب بنية تحتية، وقاعات دراسية بوسائل شرح مختلفة لا صفوف يحشر فيها خمسون طالباً.. كانت الهوة بين أحلام الوزارة وواقع تعليمي يحتاج إلى ترميم ليس للأبنية فقط، ولكن للكادر البشري الذي يحتاج تأهيلاً على مستوى المنهاج الجديد بالرغم من مطباته.

المعاناة خرجت من المدرسة، واتسعت المشكلة لتصبح اجتماعية، والأهالي امتعضوا وعبروا عن استيائهم من منهاج لا يمكن للأسرة أن تكون شريكة به إلا من خلال الكم الكبير من المدفوعات الجديدة التي أضيفت على كاهلها.

هذا المناخ فتح الباب لعودة المتضررين من قانون إلغاء المعاهد الخاصة إلى الواجبة، وجيش الأساتذة الذي ينتظر الفرصة المناسبة لجمع المزيد من المال وصلته اللقمة سائغة ويدون جهد، وبدأت رحلة البحث عن أساتذة يستطيعون أن يقدموا هذه الوجبة الدسمة لجسم رقيق.

في جانب آخر بدأت النداءات والصيحات تلو بإعادة المنهاج القديم إلى المدارس، وضرورة الانتقال الهادئ إلى نمط تعليمي جديد، ومنح الأساتذة فرصة لتلقي الخبرات، وإقامة دورات أطول زمناً، وبخبرات حقيقية.. ولكن حلقة النقاش توقفت في مرحلة حساسة من تاريخ الوطن، ولكن هذا يستدعي عدم غض الطرف عما يلحق بالجسد التعليمي في سورية.

مدرسة الحكومة كانت ضماناً أبناء الفقراء، وأما اليوم فيذهب الطلبة إلى امتحاناتهم على موعد مسائي مع الأستاذ الخاص.. وأمل بجامعة خاصة فيما بعد.

■ ع. دياب

الجامعيون في صدارة العاطلين عن العمل..

البطالة إلى ٣٠٪.. وسوق العمل مفتوحة لغير المؤهلين!

◀ عبد الرزاق دياب

يخفي أحمد شهادته الجامعية في خزانة أمه العتيقة، ومن بين مجموع الشهادات التي حازها يعتز بأولها، فالابتدائية بقناعته التي يقول بأنها جاءت عن وقائع وتجارب أثبتت أنها (الابتدائية) خير شهادة، وفيها رزق كثير، وجميع أصدقاء دراسته الذين توقفوا عندها، ولم يكملوا تعليمهم استطاعوا أن يؤسسوا أسراً ويبنوا بيوتاً، وأما هو فيعيش على أمل أن تحدث إجازة اللغة العربية نقلة نوعية في حياته.
أما أميرة فتتقدم إلى مسابقة تثبتها كمدرسة أصيلة بعد عشر سنوات من التعليم بالساعات، ويراقب كل ثلاثة أشهر.. تقول: أتمنى لو أنني بلا شهادة جامعية، فأنا أعامل كمن تحمل ثانوية، ولو أنني سعيت لأي وظيفة أخرى لكنت أفضل حالاً..
صديقتي السكرتيرة التي لا تمتلك إلا شهادة (مكياجها) أستاذين منها ما يبقيني على قيد الحياة ريثما أقبض راتبي.

قصتان من وحي بطالة الجامعيين السوريين في فورة التكنولوجيا، والحديث الحكومي عن تطوير وتحديث هيكليات العمل الحكومي، والاستعانة بالخبرات السورية التي ترقد بسلام في بحر البطالة الذي تجاوز الـ ٣٠% بعد الأحداث التي تشهدها البلاد منذ ما يقرب العام.

اعتراف فاضح

تقرير حالة السكان في سورية للعام ٢٠١٠ يفضح ما وصلت إليه أوضاع شرائح كان من الممكن لو استخدمت ودخلت سوق العمل دون حسابات شخصية وأنانية أن ترفد الاقتصاد السوري، وتحدث تطوراً خلافاً في بدائية العمل الحكومي الذي ما زال يعتمد (التوريق)، ومراسلات الخمسينيات في وقت يقف فيه الشباب هنا على أبواب مقاهي الانترنت بالدور ليجثوا عن وظائف في عالم افتراضي تمكنوا من التهامه، أما العمل الحكومي فما زال يدور في برید الموظفين والمدراء والوزراء لشهر وأسابيع لانجاز معاملة بسيطة لمواطن. يقول التقرير: (زيادة بطالة الحاصلين على التعليم الجامعي من ٢٠,٦٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠,٧٪ في عام ٢٠٠٩).... أي حوالي ضعفي الجامعيين انضموا إلى سوق البطالة مما يعني أننا وضعنا أجيالاً في خانة العاجزين الذين يشكلون عبئاً على الدولة والمجتمع، أو في أحسن الحالات عقولاً مهاجرة خارج الوطن. يتابع التقرير قراءة وقائع مفزعة عن زيادة البطالة في فئات التعليم المتوسط والعالي، وأما في الأسباب فتعود إلى اقتصاد يتسم بالضعف التكنولوجي والتنظيمي نتيجة لهيكليته التي تعتمد على قوة عمل غير مؤهلة تأهيلاً عالياً.

قائمة جديدة

لا تتوقف القائمة عند الجامعيين بل تتعداهم إلى شرائح جديدة ومن مختلف الفئات انضمت بسبب الأحداث الأخيرة، وقبلها ساهم قانون العمل الذي سمح بالتعامل بين صاحب العمل والعامل على مبدأ غير متوازن يضع العقد حاسماً في خلافهما، فكيف يمكن الركون إلى عقد بين المال واليد العاملة المحتاجة للعمل، وكيف يكون العقد متوازياً بين رب عمل، وعامل لا نقابة تحميه ولا قوة.

أضف إلى ذلك ما انتقده وزير العمل من ثغرات في قانون العمل تجيز ظلم العامل بدل أن تحميه، حيث يمكن لصاحب العمل أن يطرد العامل ولو أعاده القانون.إذ يستطيع أن لا يعيده بسبب العجز في تشكيل محكمة عمالية قادرة على إنصاف العامل.

الأحداث الأخيرة كما تفيد بيانات مؤسسة التأمينات الاجتماعية أفقدت ٧٠ ألف عامل وظائفهم، وهذا بسبب إغلاق عدد كبير من المعامل والشركات، وتدهور أوضاع الكثير من العاملين في القطاع الخاص بسبب العقوبات الاقتصادية، وعدم تمكن بعضها من دفع رواتب هؤلاء الموظفين والعاملين.

بعض الشركات التي عملت لسنوات قليلة قلصت ساعات العمل، وأنقصت أجور عامليها إلى النصف مما اضطر الكثير منهم إلى ترك

العمل، والبحث عن فرص جديدة، أو القبول بعروض أعلى بقليل، والبعض ارتضى الهجرة حلاً ولو كان أكثر قسوة.

هذا عدا عن أعداد كبيرة من غير المسجلين في التأمينات الاجتماعية نتيجة الفساد وقصور القانون، وأعداد كبيرة من المشتغلين في مهن متواضعة، واقتصاد الظل الذي رسخته الأحداث كأبرز الملامح الكبرى لاقتصادنا.

اقتصاد يدعم البطالة

هل تساهم بنية اقتصادنا في ارتفاع أرقام العاطلين عن العمل، وهل اقتصاد بهذه المواصفات يحتاج إلى يد عاملة رخيصة وغير مؤهلة.

يقول تقرير حالة السكان في سورية: (تبين نتائج مسح سوق العمل للعام ٢٠٠٩ تراجع معدلات بطالة فئة العمال الحاصلين على تعليم ابتدائي فما دون إلى ٤٥,٥% بعد أن كانت ٦٩,٥٪ من إجمالي العاطلين عام ٢٠٠٤.

في الوقت الذي ازدادت نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي بين العاطلين عن العمل من ١١,٤٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ١٩,٨٪ في عام ٢٠٠٩، وازدادت نسبة بطالة الحاصلين على تعليم معهد متوسط من ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢,٥ في عام ٢٠٠٩).

الأرقام تشير بلا أدنى شك إلى أن سوق العمل السوري الذي يفد إليه ٢٥٠ ألف شخص سنوياً يستعمل أصحاب الشهادات الدنيا، واليد العاملة غير الخبيرة، بنسبة تفوق أولئك الحاصلين على الشهادات العليا وأصحاب الكفاءات العلمية.

لم يستثن التقرير الضرر اللاحق بأصحاب الشهادات المتوسطة، والذي يمكن استخدامهم في أعمال مهنية، وخصوصاً بعد أن قامت الحكومة بافتتاح معاهد مهنية تمهّدت بتوظيف خريجها، وتدريبهم تدريباً ذا مستوى عال، وهؤلاء كان من الممكن أيضاً أن يرفدوا قطاعات شارفت على الانهيار، ويمكن أن يقدموا خبرات تساهم في صياغة اقتصاد جديد ينقلب إلى الانفتاح.

مهن جامعية جديدة

البطالة أجبرت الجامعيين على العمل في مهن مختلفة من أجل البقاء على قيد الحياة، والمد التكنولوجي الذي دخل إلى البلاد خلق فرص عمل جديدة، فالبعض ممن تخرج من كليات المعلوماتية اختار أن يفتتح صالة لمستخدمي الانترنت، وبعضهم عمل في صيانة الجوالات. آخرون وجدوا ضالتهم في العمل ضمن قطاعات تحتاج إلى من يتقن اللغة الأجنبية وبعض الدبلوماسية والأناقة، وهذا ما أمنتّه بعض الشركات العاملة في قطاعات التأمين والبنوك الخاصة.

الجامعيات ممن اتسمن بالجمال وإجادة

الحاسبة والتعامل مع الزبائن استخدمتهن شركتا الاتصالات، وأخريات وجدن في السكرتاريا مهنة لا بأس بها حتى يفرجها الله أو تتغير المعايير.

أما (يامن) فقد اضطر للاستعانة بمدخرات والده، وانتقى مكاناً يقول عنه أنه استراتيجي لافتتاح أكبر محلات الفروج المشوي والبروستد على طريقة (كتناكي).

خالد عاد إلى مهنة والده المرحوم بعدما ظن أن شهادته ستغير انطباعات مجتمعه عن أسرته، ويعيش اليوم في أطراف دمشق مع أسرته الصغيرة أما عمله ففي محل للألبسة في إحدى مدن ريف دمشق.

خريج اللغة العربية (حسين) الذي كان يحلم بأن يكون شاعراً كبيراً.. الأيام الصعبة أثناء الدراسة قادتّه لأن يعمل متعهداً لعمال النظافة في جامعة دمشق، واليوم يعتبر حسين المتعهد الكبير لهذه الأعمال، وتتوالى عقودهِ.. والشاعر مات.

خلاصة لا تبشر

يتهم التقرير في خلاصته الحكومات المتعاقبة وسياساتها التعليمية والاقتصادية في ارتفاع النسب المخيفة لأعداد العاطلين عن العمل، ويربط بين خططها التعليمية التي اعتمدت سياسة الاستيعاب غير المدروسة، وبين ضعف مستوى تطور بنى الإنتاج في الاقتصاد الوطني، وهيمنة البنى التقليدية.

يقول التقرير: (إن التحسن في البنية التعليمية للقوة البشرية لم ينعكس بتحسن كاف في بنية المشتغلين التعليمية نتيجة لعاملين أولهما:

يتمثل بضعف مستوى تطور بنى الإنتاج في الاقتصاد الوطني واستمرارية هيمنة البنى التقليدية فيها، حيث يمثل انسجام عرض قوة العمل معها ركوداً تعليمياً وثقافياً، وهنا ليس النظام التعليمي المطالب بتوفير مخرجاته مع الطلب في سوق العمل بل المطلوب من السياسات الاقتصادية تحفيز القطاع الخاص لتطوير بناء الإنتاجية وهياكله التنظيمية، لاكتساب قدرات إنتاجية وتنافسية أكبر.

أما العامل الثاني فيتمثل بمواكبة التطور الحاصل على مستوى الثورة العلمية والتقنية العالمية، وتطوير الفروع التعليمية والمناهج بما يتناسب والتقدم المتحقق على صعيد الإنتاج والإدارة، لكن جميع ما سبق يصطدم بمفهوم القبول الجامعي حيث انتهجت الحكومة السورية خلال العقود الماضية سياسة الاستيعاب في التعليم العالي، حيث كانت الأعداد المقبولة سنوياً في جميع الاختصاصات تنطلق من منطلق وحيد يتمثل بالطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد، ما أفرز أوضاعاً سلبية على سوق العمل أفضت إلى معدلات بطالة مرتفعة لبعض الاختصاصات، والهدر التعليمي الذي يتجلى في أن نسبة غير

قليلة من المتعلمين يعملون في مجالات بعيدة عن اختصاصاتهم، أو أنهم يمارسون أعمالاً هامشية لا تتناسب مع مستوى تحصيلهم العلمي، ويتمثل الفشل بهذه السياسة أيضاً باختلال جغرافيّة من حيث مواكبة تطور الموارد البشرية مع متطلبات التنمية).

بطالة الاختصاص

يرى البعض أنه بالرغم من حصوله على فرصة عمل تعود عليه بدخل مقبول إلا أنه يعيش حالة بطالة أكثر ممن يجلس في البيت، وهؤلاء ممن يعملون في مكاتب إدارية في غير اختصاصاتهم.. كأن يتم مثلاً تعيين خريج معهد ترميز رئيساً لديوان بلدية، أو خريج حقوق مشرفاً على (وردية) في فرن آلي. مما يشعر بالأسف يقول مهندس ميكانيك: الفرن الآلي الذي تكلف أعمال الترميم والصيانة لخطوطه أرقاماً فلكية يديره عامل فئة ثانية يحمل شهادة (البكالوريا) بعد أن يتم إقصاء مهندس شريف كان يقوم بصيائنه بخبرته الواسعة مع عمال الفرن، والنتيجة كانت أن المدير المهندس وضع بأعمال إدارية في شركة المخازن، والمدير المدعوم لا يأبه بكل الشكاوى التي يقدمها المواطنون بسبب الإنتاج السيئ من مادة الخبز.. فالمدير مدعوم.

في المدى المنظور

البطالة وظروف الإحباط التي يعاني منها الشباب السوري قادت الكثيرين إلى الخروج من الجامعة، وعدم الإيمان بجدوى التعليم الذي لا يوصل إلى وظيفة في أقل مواصفاتها حماية وجه الإنسان من العوز بعد أكثر من ربع قرن يقضيها في التحصيل العلمي ليصل إلى نهاية غير مشرفة، وكذلك أفقدت الأسرة إيمانها بالتعليم كحل لمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية.

يعمل الكثيرون منهم ويدرسون في الوقت نفسه، وهؤلاء ما زالوا يراهنون على تحسن سياسات الحكومة، وتحسن الوضع الاقتصادي، ومنهم من يعمل في المطاعم، والنسويق، والترويج لبضائع وسلع استهلاكية. فيما الحكومة الحالية التي تقع تحت تأثير العقوبات الاقتصادية، وضعف الموارد، وعجز في إيجاد حلول إبداعية للخروج من بعض أزماتها لا يمكن أن ينتظر منها سوى الاعتراف بهذه الأزمات.

يأمل بعض المتفائلين بأن يفلح قانون التقاعد المبكر في إزاحة الكم الكبير من العجائز الذين يقبضون على مفاصل المؤسسات، ولا يتزحزون عنها بحجة خيراّتهم الطويلة التي يمكن استبدالها بجامعي واحد..أما في المدى المنظور فالأفاق مفتوحة على أرقام متصاعدة إن لم تتخذ خطوات إبداعية يعتمد فيها على الشباب.

■ ■



أشجارنا و غاباتنا وقود لنار الشتاء

أزمة المازوت تدفع المواطن للبحث عن بدائل غير مشروعة



◀ يوسف البني

اعتاد المواطن السوري على مر السنوات الطويلة أن يكون شتاؤه متميزاً، ليس بالعواصف والأمطار والخيرات، بل بالهموم والأزمات والأعباء المختلفة التي تكاد تقصم ظهره، فمن هموم المؤونة لأشهر الشتاء وتكاليفها الباهظة، إلى افتتاح المدارس والأعباء المترتبة عليها من لباس وكتب ودفاتر ومصاريف أخرى كثيرة، ليصل أخيراً إلى رحلة البحث عن الدفء المترافقة مع الذل والإهانة والتعرض لكل أنواع الابتزاز والتحكم، فإمام محطات الوقود أصبح من المؤلفين أن ترى الطوابير الطويلة التي تصل إلى مئات الأمتار من الأجساد البشرية المترصدة والمتدافعة، والمتشاجرة أحياناً، في محاولة لسبق الآخر للحصول على بيدون المازوت ذي العشرين لتراً، الذي لا يكاد يكفي لأربعة أيام رغم التوفير والتقنين والتخفيف قدر المستطاع من إشعال المدفأة، ومَن أراد أن يحمي نفسه من مظهر الذل والبهذلة هذا، يحاول الحصول على صيد يُحسد عليه ياملاء ماثي ليتير في خزان بيته، ولكن بعد أن يتعرض أيضاً لابتزاز من نوع آخر، حيث يتحكم الموزع بالسعر الذي يرتفع من ١٦ ل.س للتر الواحد إلى ٢٢ أو ٢٣ ل.س للتر الواحد، وتتم هذه الممارسات بعيداً عن اهتمام ومراقبة الجهات الرقابية التي أدارت ظهرها للمواطن بشكل كامل، ولم يعد من واجبه ضبط التلاعبات ومحاسبة المتلاعبين، بل تركت المواطن وحيداً يواجه جشع ضعاف النفوس والمحتركين والمتلاعبين، وإذا حصل وقصد المواطن الشركة العامة لتوزيع المحروقات والمستنقات النفطية (سادكوب) للتسجيل على دور لتعبئة خزانه المنزلي، فالكثير من المواطنين لن تسعفهم الفرصة في الحصول على ذلك قبل نهاية فصل الشتاء، نظراً للازدحام الشديد الذي تشهده مراكز التسجيل، ونظراً للتحكم بالدور وابتزاز المواطنين وعمل الواسطات والمحسوبيات، ومن يدفع أكثر في عملية فساد واضحة أيضاً.

حلول فردية غير قانونية

تحت وطأة هذا الواقع المذل ينطلق المواطن السوري في رحلة جديدة يؤمن فيها حاجياته بطرق وأساليب غير مشروعة، ولكنها بنظره أقل إهانة وإذلالاً، ومنها البحث عن الدفء باستخدام المدافئ الكهربائية التي تعتمد على التيار الكهربائي المستجرب بطريقة غير مشروعة وغير نظامية، أو مدافئ الحطب التي يغذيها من أشجار مقطعة جوراً واعتداء على الثروة الخضراء، في عملية تهدد مساحاتنا المشجرة أو الحراج الطبيعية بالاندثار والفناء خلال عقود قليلة، نظراً للجور الكبير في عملية تقطيع الأشجار واستخدامها في مدافئ الحطب، كحل شخصي بديل عن مدافئ المازوت.

حول هذه الظاهرة الخطيرة طلبت «قاسيون» من مراسليها في بعض المحافظات رصد ملامح هذه الظاهرة، ورأي المواطنين فيها، فكان لنا بداية هذه الملخصات، وسترصد «قاسيون» في العدد القادم على أرض الواقع بعض أماكن قطع الأشجار.

معظم مراسلينا في المحافظات أكدوا أن ارتفاع سعر المازوت وفقدانه من أغلب محطات الوقود وصعوبة الحصول عليه، سبب انخفاضاً كبيراً في استخدام مدافئ المازوت، وجعل الكثير من المواطنين في الأرياف يلجؤون إلى أساليب تدفئة غير مشروعة كتقطيع الأشجار المثمرة، وحتى الحية منها، وأشجار الغابات واستخدام حطبها في إشعال مواقد التدفئة، وفي بعض الأحيان لوحظ الاستمرار غير المشروع للطاقة الكهربائية واستخدامها في تشغيل السخانات والمدافئ الكهربائية، رغم الاحتمال الكبير للخطورة التي قد تسببها في المنازل، بسبب عدم تحمل أسلاك التمديدات للضغط العالي الذي تسببه السخانات الكهربائية.

أزمات بالجملة

- من ريف حمص الغربي قال المواطن (سمعان. ب):«لن نشترى هذا العام مدفأة مازوت بسبب البهذلة التي تلاحقها أثناء بحثنا عن بيدون مازوت أو سعينا لتعبئة الخزان، والابتزاز والقهر والضغط الذي نتعرض له في سبيل الحصول على مائتي ليتير من المازوت، وإذا حصلنا عليها، فإننا في الغالب نعجز عن تحمل ثمنها، فهي زيادة عن السعر الرسمي المحدد بـ١٦ ل.س للتر واصلاً إلى المنزل، يطلب الموزع أحياناً ٢٠ ل.س ثمناً للتر، وأحياناً يصل حتى ٢٥ ل.س، وإذا ما عجبك ما في مازوت، وهذه الأزمة ليست جديدة، بل نحن نتعرض لها كل سنة، ولكن هذه السنة جاءت الأزمة مضاعفة بسبب فقدان المازوت من الكازيات، وليس فقط غلاء سعره، لذلك فقد أصبحت مدافئ الحطب البديل الأوفر للمدافئ رغم الصعوبات أيضاً التي تتعرض لها في تأمين الحطب، فإما عليك أن تقطع الأشجار بنفسك، أو تشتري الحطب الذي بلغ سعر الطن منه ٧٠٠٠ ل.س، وهذا ليس بقليل، ولكنه أرخص من المازوت، فطن الحطب يكفي لمدة شهرين تقريباً، بينما ثمن طن الحطب يؤمن لك من المازوت كمية لا تكفيك لمدة شهر، حيث نحتاج يومياً إلى ١٠ لترات من المازوت

على الأقل، مع التقنين والاقتصاد في تشغيل المدافئ، وسعر اللتر مع الاحتكار والابتزاز قد يصل إلى ٢٥ ل.س، فمن أين سيجدها هذا المواطن الذي يعيش في كل ناحية من نواحي الحياة أزمة خانقة؟!من المازوت، إلى العمل، إلى العلم، إلى هموم المعيشة اليومية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والتموينية بشكل مجنون، وكأنه ليس هناك دولة، وليس هناك قانون، وتحسن أن المسؤولين عن هذا البلد وأصحاب القرار فلتلوا العالمين على بعضهم، والشاطر يكسب، والقوي يأكل الضعيف، وللأسف فإن ٩٠% من شعبنا ضعفاء».

- المواطن (سليمان. ن) من ريف دمشق قال: «بسبب هذا الاستخفاف والبهذلة التي نواجهها في الحصول على المازوت فأننا لا يهمني غطاء أخضر ولا ثروة حراجية، وإنما تأمين الدفء لأطفالي هو الأولوية الكبرى عندي، وأنا مستعد لقطع الشجر حتى لو كان أخضر بعدما حرمتنا الحكومة من المازوت والغاز والكهرباء، فهذا أجبرني على استخدام مدفأة الحطب، وأحياناً أضطر لشراء ما ينقصني رغم ارتفاع سعر طن الحطب أيضاً، ورغم تحكم التجار وأصحاب المناشر».

إبداع.. وتحدّ

- المواطن (فواز. ح) من السويداء يقول: «كل الممارسات التي تقوم بها الحكومة ليست سوى تضيق فسحة العيش على المواطن السوري، فنتيجة أزمة المازوت وفقدانه من محطات الوقود، بحث المواطن عن بدائل لمدافئ المازوت بمدافئ الحطب والغاز والسخانات الكهربائية، وهنا فوجئ بالانقطاع المنكر للكهرباء، بحجة التقنين الذي فضح تقصير المسؤولين في قطاع الكهرباء بإجراء الصيانات الدورية لمحطات التوليد والتوزيع رغم رصد مبالغ ضخمة لهذه المهمة، وكذلك وقع المواطن في أزمة نقص شديد في اسطوانات الغاز التي عز وجودها في مختلف المناطق السورية، ونسمع عن هذه الأزمة حتى في أقل المدن ازدهاماً، وارتفعت بشكل مفاجئ وغير معقول أسعار الحطب، ففقد المواطن السوري أغلب وسائل التدفئة،

نداءات عاجلة

● **يجب الحفاظ على الثروة الحراجية والغابات الطبيعية وضمان عدم الاعتداء عليها وقطعها لغرض التدفئة.**

● **يجب الحفاظ على الغطاء الأخضر لكي نحافظ على ما تبقى من نظافة بيئية، وإعطاء مناظر جمالية لطبيعة تكاد تنشوه.**

● **يجب تكثيف الدور الرقابي والتفتيشي للجهات المعنية صاحبة الاختصاص بهذا المجال دون تلوؤ، فهذه الثروة الوطنية ملك للجميع، ولا يجوز لأحد الاعتداء عليها والإتجار بها، وإن الكثيرين ممن يقطعون الأشجار الحراجية ليسوا من المزارعين، بل هم انتهازيون وضعاف نفوس، يبتغون الربح بالاستفادة من الأزمة بممارستهم التخريب على هذه الثروة الوطنية الهامة.**

● **يجب التشدد بتنفيذ أحكام القانون ضد مرتكبي هذه المخالفات والتجاوزات، وإذا لم يتم التحرك سريعاً لوقف هذه الاعتداءات فإن هذه الثروة ستكون مهددة بالزوال خلال عقود قليلة.**

وهذه هي السياسات التي اتبعتها الحكومات المتتالية، حتى بما فيها الحكومة الحالية التي كنا نتمنى أن تكون حكومة إنقاذ للوطن من أزمته الحالية، فخلال عقود طويلة جعنا وعرينا وبردنا، فماذا يمكن أن نتحمل بعد؟! وتأكد تماماً أن لجوء المواطن إلى الأمور غير المشروعة مثل قطع الأشجار لتأمين الدفء لأطفاله إنما هي عبقرية وخطة تكتيكية لمواجهة صعوبة الأيام وممارسات الحكومة، وقد أثبتت الأيام والظروف التي عاشها المواطن السوري قدرته الفائقة على التأقلم مع مختلف الظروف المعيشية الصعبة، والتعامل معها والتغلب عليها، وهو قادر على الخلق والابتكار والتجديد كلما دعت الحاجة إلى ذلك!!!».

هل من علاج للأزمة؟

إن ارتفاع أسعار المحروقات وفقدانها من السوق المحلية السورية وصعوبة الحصول عليها، تسبب في إحجام الكثير من المواطنين عن استخدام المدافئ التي تعمل على المازوت، لتصبح مدافئ الحطب البديل الأنسب، لاسيما وأن غالبية المواطنين أصبحوا لا يرون ضرراً من تأمين حاجتهم من الوقود من خلال الاعتداء على الأحراش والغابات كوسيلة للتدفئة، لتخفيف الأعباء المالية، وخصوصاً على العائلات السورية من ذوي الدخل المحدود.

إن الإقبال الشديد على استخدام مدافئ الحطب دفع العديد من المواطنين إلى قطع الأشجار الحراجية أو المثمرة للإتجار بها، ولكن تحت حجة تحسين نوعها، وانتشرت العشرات من أسواق بيع الحطب في مختلف المحافظات السورية، وهناك هجمة غير مسبوقة لإزالة ما تبقى من أشجار الحراج الطبيعية المعروفة منذ أقدم العصور بغاباتها الكثيفة. وهذه الأسواق باتت تهدد المساحات الخضراء التي أصبح مصيرها رهناً باستمرار الأزمة، ويساهم في استمرار هذه التعديات على الغطاء الأخضر تقاضي الكثير من عناصر الضابطة الحراجية عن المخالفين للقوانين الذين يقومون بقطع الأشجار، فيتم التفاوضي عنهم إما لواسطة أو محسوبيات، حيث أن من يتجرأ على قطع الأشجار يكون صديقاً لفلان أو يقطعها لمصلحة فلان، أو يتم التفاوضي عنهم بعد أن يقبض حامي الثروة الحراجية ثمن سكوته وغض النظر.

إن الاستمرار في عمليات التحطيب الجائر ومسلسل الاعتداءات المتكررة على الأشجار يشكل خطراً محدقاً على واقع الثروة الحراجية، وحتى الأشجار المثمرة، فالتحطيب الجائر اكسح مساحات كبيرة من بعض الغابات الخضراء والحراج التي باتت مهددة بالزوال بفعل ذلك، وما بين السكوت عن هذا الأمر أو التغافل عنه باتت الكارثة قريبة، ولا يمكن بعد الآن للجهات المسؤولة الوقوف مكتوفة الأيدي أو التفاوضي عما يحدث للثروة الحراجية، ويجب معاقبة الحطابين وتوقيفهم وملاحقتهم قضائياً، لضمان حماية الغطاء الأخضر.

تحقيق

الغابات السورية..

من ٣٠٪ من المساحة الإجمالية إلى ٢,٨٪ فقط!

تشكل حراج الدولة ثروة قومية لا يجوز التصرف بها أو التقليل من رفعتها، وأهمية كبيرة ودوراً مهماً في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنظيم المياه والحد من انجراف التربة. كما تعد الغابة المصنع الطبيعي للأوكسجين إضافة إلى المكونات الفريدة للنظام البيئي داخل الغابة حيث تمثل ملاذاً آمناً للعديد من الكائنات الحيوانية والنباتية تساعد على تحقيق التوازن البيئي والاقتصادي بأن واحد.

وتعد سورية من البلاد الفقيرة نسبياً بالغابات الطبيعية حيث تبلغ مساحة الغابات فيها الآن ٥٠٣ آلاف هكتار، تتوزع على ٢٢٣ ألف هكتار غابات طبيعية وأحراجاً جبلية، و ٢٧٠ ألف هكتار تحريجاً اصطناعياً، وعلى الرغم من انخفاض المساحة الحراجية من ٣٠٪ من مساحة سورية إلى ٢,٨٪ نتيجة الرعي الجائر والحرائق والاحتطاب، فلا تزال الحرائق تعد المدمر الرئيس للغابات الطبيعية خلال العقود السابقة، ولا تزال الحرائق تطول الغابات تخريباً وتدميراً نظراً لما تسببه من أضرار اقتصادية وبيئية فادحة بقضائها على النباتات الحراجية الفريدة والبرية النادرة.

شهدت المساحة الخضراء في سورية تدهوراً مروعاً منذ مطلع القرن العشرين حيث كانت تغطي ٣٠٪ من مساحة البلاد في مطلع القرن العشرين لتصبح الآن على مساحة لا تتجاوز ٢,٨٪ من المساحة الكلية لسورية.

واضافة إلى التحطيب الجائر يوجد تعديات ومخاطر مختلفة أهمها الحرائق والنشاطات السياحية العشوائية وحرق المخلفات الزراعية ومكبات القمامة وأعقاب السجائر فضلاً عن الحرائق المفتعلة

مازالت الغابات الحراجية تواجه العديد من التعديات والأخطار من حرائق وقطع ورعي رغم أهميتها الكبيرة مناخيا واقتصاديا وتشكل الحرائق المفتعلة اشد الأخطار حيث مازالت النيران تكتسح مساحات واسعة من الغابات مخلفة وراءها أرضا جرداء سرعان ما يهب ضعاف النفوس إلى تكسيherا وسرققتها ويساهم عدم الانتهاء من أعمال التحديد والتحرير لأملاك الدولة والحراج وأملاك المزارعين ما يفسح المجال واسعا لتعدي البعض على بعض الأملاك فيما يقوم البعض بحرق البقايا الزراعية ما يؤدي إلى نشوب الحرائق التي تطول الأشجار الحراجية، إضافة لتعدي الحاصل بقصد التخميم فهو يأتي على مساحات من الغابات.

تسعى الجهات الوطنية لتحقيق الأهداف التالية وذلك من خلال إقامة المحميات لطبيعية بأنواعها .

١- الحفاظ على العمليات والعلاقات البيئية الطبيعية المتوازنة ومراقبتها عبر الزمن.

٢- صون وحفظ الأنواع النباتية والحيوانية والمصادر الوراثية التي تتوطن هذه المناطق أو تستخدمها كمحطات في طريق هجرتها .

٣- الاستغلال الاقتصادي المنظم والرشيد لهذه الموارد الحيوية التي يمكن أن تنشأ في هذه المحميات.

٤- أن تبقى هذه المحميات بنوكاً وراثية حية تكون منقذاً عند الحاجة للنظم البيئية الهشة أو التي تتعرض لكوارث طبيعية أو اصطناعية.

٥- الاستثمار الإعلاني والتوعية لهذه المواقع بحيث تزيد الوعي العام للمواطنين بأهمية هذه المحميات خصوصاً والتنوع الحيوي (البيولوجي) عموماً وإيصال حقيقة ثابتة لكل مواطن وهي أن حياته مرهونة باستمرار هذا التنوع.

٦- إعادة تأهيل الأنواع المنقرضة والتي توجد في مواقع أخرى مشابهة وإعادة تنمية وتأهيل الأنواع المهددة بالانقراض والنادرة بحيث تؤمن عودتها بأعدادها الطبيعية التي كانت موجودة في الأيام الخالية للتوازن البيئي.

٧- تطوير صناعة السياحة البيئية خاصة بعد أن أصبحت المنافس الأول للأماكن الأثرية والتاريخية إنما بالشكل الذي لا يؤثر على سلامة هذه المحميات من التدهور والتراجع.

وباختصار التنظيم الإيجابي للعلاقة بين السكان المحليين وغير المحليين وبين المكونات الحية للأوساط الطبيعية.

أهم المحميات الطبيعية في سورية:

١. محمية الشوح والأرز في اللاذقية مساحتها ١٣٥٠ هكتاراً وهي محمية بيئية حراجية ذات طابع علمي تدريبي مع استغلال سياحي مدروس. أنواعها النباتية: الشوح، الأرز، الصلغ، الشرذ، السنديان الأزري.. وأنواع كثير أخرى..

٢. محمية جبل عبد العزيز في الحسكة مساحتها ٤٢٢٠ هكتاراً، وهي محمية بيئية حراجية علمية مع تنظيم العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي. أنواعها النباتية: البطم الأطلسي، البطم العديسي، الزعرور، اللوز الشرقي، الخوخ صغير الثمار، الزعتر، المنثور، الشيح... ٣. محمية جزيرة الثورة في الرقة. مساحتها ٥٩٠ هكتاراً، نظام بيئي حراجي لمناطق شبه جافة + أراضي رطبة. أنواعها النباتية: الصنوبر الحلي، الصنوبر البروتي، الدردار السوري، الطرفة، لسان الطير، العفص، الشيح...

٤. محمية غابات الفرنلق في اللاذقية، مساحتها ١٥٠٠ هكتار. نظامها غابوي، وهو الأكثر كمالاً ونضجاً في سورية وشرق المتوسط (غابة أوجبة)..

الرفيق د. قدري جميل للتلفزيون السوري:

لا حوار مع المعارضة اللاوطنية..

فالخيانة ليست وجهة نظر ولا نقاش حولها!



ما يهمنا هو التشخيص الصحيح لما نحن فيه، واللحظة التي نعيشها اليوم هي لحظة شديدة الخطورة

كان برنامج الفريق الاقتصادي الراحل في حكومة ناجي عطري، وإذا نظرنا إلى كثير من رموز مجلس اسطنبول فسنرى أنها كانت عمليا ذات علاقة بهذا الفريق، فكثُر من رموز هذا المجلس كانت على رأس السياسات الاقتصادية التي خربت البلد وأوصلتنا إلى الانفجار.

• أين كنتم حين ذلك؟

كنا في المعارضة منذ البدء، منذ اللحظة الأولى.

• قلت إنكم على يسار النظام؟

طبعاً، منذ ذلك الوقت ونحن على يسار النظام، وقد عرفت عني بأنّي رئيس تحرير جريدة قاسيون حتى عام ٢٠١٠ وقاسيون منذ ٢٠٠٥ كانت تهجم السياسة الاقتصادية الاجتماعية بكاملها، ولم تكن دعاة إصلاح جزئي ومفرق، بل كنا نتحدث عن السياسة الاقتصادية الاجتماعية كجملة كاملة بأنها ستودي بالبلد إلى كارثة، وكنا نكرر أن هذه السياسة عمليا هي جارية تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدولي، وتبين لاحقاً أنها تحت ضغط قطر وتركيا، وقلنا إن هؤلاء لا يريدون الخير للبلد لأنهم يريدون رفع مستوى التوتر الاجتماعي، وهذا سيؤدي إلى جعل الانفجار السياسي أمراً سهلاً جداً، وهذا ما جرى، فقد رفعوا مستوى الفقر من ٣٠ إلى ٤٤٪ باعترافهم، وحسب تقارير الأمم المتحدة، ورفعوا مستويات البطالة، ورفعوا الدعم عن المازوت، وهو ما كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فهو ما هبط بالإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي، وأتعب المستهلك البسيط، فأصبح الوضع قابلاً للانفجار بأية لحظة.

• أي كان هناك تهينة بطريقة أو بأخرى؟!

أنا أؤكد أن فترة التحضير للأزمة الحالية في سورية جرت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، والذي يعرف الطريقة الأمريكية في إنضاج الثورات المختلفة يعرف أنه يمر بأربعة مراحل، الأولى هي التحضير ومعرفة نقاط القوة والضعف، وتعظيم نقاط الضعف وتخفيض نقاط القوة وبناء المرتكزات؛ المرحلة الثانية هي السيطرة الإعلامية، وقد طبقوها سابقا في يوغوسلافيا والعراق وليبيا؛ ويضاف إليها الحرب الإعلامية الافتراضية، وتتمثل بخلق حالة حرب في الفضاء الإعلامي والإلكتروني بحيث تصاب الجملة العصبية للمجتمع بالتعب والإرهاق؛ والمرحلة الثالثة هي البدء بالعمليات المسلحة على الأرض والتي تعطي الحجة للتدخل الخارجي وهو المرحلة الرابعة؛ ونحن اليوم في المرحلة الثالثة، المرحلة الأولى كانت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وكان للفريق الاقتصادي سواء عن جهل أو عن علم، دور كبير بتنفيذ ما يحتاجه المخطط الأمريكي، وهذا خطأ لا بد من الاعتراف به، فالنظام يجب أن يعترف بأنه أخطأ بهذه القضية، وإذا لم يعترف فإن المخرج من الأزمة الحالية سيكون صعباً، فالمخرج هو عكس الطريق الذي كان بمثابة المدخل إليها.

يجب أن نقوم بأنعطافة جذرية في السياسات الاقتصادية الاجتماعية، فمطلق السياسات السابق غير المعلن والذي أدى إلى النتائج التي نراها اليوم، هو

والإنكليزي، وأول فيتو روسي يستخدم بعد فترة انقطاع وفترة غياب الدور الروسي كان لمصلحة سورية أيضاً، فهل هي ظاهرة عابرة ومؤقتة جاءت لتسجيل موقف، أم أن القضية أعمق من ذلك؟.. لقد خرجنا في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وفي حزب الإرادة الشعبية باستنتاج مفاده أن هذا الموقف له دلالة عميقة وهو مرشح للاستمرار والتعميق والتصلب، وقلنا يجب أن نساعد، فبماذا تختلف سورية عن ليبيا التي جرى فيها التدخل الخارجي؟.

• من أية ناحية؟

من ناحية البنية السياسية- الداخلية، إن الفرق هام جدا، فسورية هي البلد الوحيد من البلدان التي عرفت تدخلاً خارجيا وفيها معارضة وطنية للنظام ترفض التدخل الخارجي وترفض إسقاط النظام بتدخل خارجي، وهي إذ ترفض إسقاطه بتدخل خارجي فذلك ليس لأنها معه بل لأنها ضده، ولأنها تريد تغييراً عميقاً للنظام وتغييراً شاملاً جذريا تدرجيا سلميا اقتصاديا وسياسيا، ولأنها تريد ذلك فهي تريد المحافظة على البلاد بعيدا عن التدخل الخارجي، لأن التدخل الخارجي يخرّب البلاد ويمنع التغيير الحقيقي المطلوب في المستقبل، ذلك التغيير الذي ينتج ما هو جديد وحقيقي، ويعيد سورية إلى الوراء تماما مثلما أعاد العراق وليبيا إلى الوراء.

ومن هنا كنا نحن ضد التدخل الخارجي وذهبنا لتحية الموقف الروسي انطلاقاً من موقف وطني عميق أولاً، يعكس بنية وعي الشعب السوري تاريخيا، ويعكس من جهة أخرى مصلحة الشعب السوري على المدى البعيد، ذهبنا لنقول لهم إن هناك معارضة وطنية في الداخل ترفض التدخل الخارجي، وهذا العامل كان هاما في تثبيت موقفهم والسير به أكثر إلى الأمام، فهذا لا يعني أن النظام فقط من يرفض التدخل الخارجي، بل هناك من هو على يسار النظام ويرفض هذا التدخل.

• ويقف إلى جانب النظام؟

يقف إلى جانب النظام بالمعنى الشكلي إذا تحدثت بالقضية الوطنية المعادية للتدخل الخارجي، وهو ضد النظام بكل الإحداثيات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ومن حيث البنية السياسية التي نحاول تغييرها مع كل الوطنيين الموجودين في النظام وخارجه.

• يصفونك بأنك إلى جانب النظام، وأن هناك طمعا من د. قدري جميل بالمستقبل، ما قولك؟

يقولون إنني إلى جانب النظام.. هل تعلم ما مشكلة المعارضة اللاوطنية في الخارج؟ إنهم لا يرون أننا على يسار النظام، وهم معارضتهم على يمين النظام، فهم لا يطرحون أي بديل اقتصادي اجتماعي، أما نحن فلدينا برنامج كامل اقتصادي واجتماعي.

• هل تسجل نقطة كاملة لكم في هذا؟

أقول إنهم على يمين النظام، فالذي يطلب التدخل الخارجي ألا يكون على يمين النظام؟ وما هو برنامجهم الاقتصادي الاجتماعي؟ كل برامجهم ليبرالية، وكذلك

• أجرت القناة الأرضية في التلفزيون العربي السوري لقاء مطولاً مع الرفيق د.

قدري جميل، وحاورته في الأزمة العميقة التي تمر بها البلاد.. ونظراً لأهمية

ما ورد في هذا اللقاء نفرد له هذا الحيز..

• تعلم أن الجميع يرى أن هناك تحولات حقيقية وكبيرة على الصعد كافة تسير بخطى واثقة، هذه التحولات يؤسس لها بحوامل تشريعية مقابل عدم تعرضها، أو لنقل تطورها بمعزل عن النصوص والقوانين، ماذا تقول؟

• ألا يكفي أننا بدأنا؟

ليس من الخطأ أن نبدأ بالتأكيد، ولكن المهم هو أن نشخص أين نحن تماما، أما أن نبالغ بما وصلنا إليه فهذا يدفعنا إلى الوقوع في خطأ التشخيص، وبالتالي خطأ العلاج، ولذلك فإن ما يهمنا هو التشخيص الصحيح لما نحن فيه، واللحظة التي نعيشها اليوم هي لحظة شديدة الخطورة، وقد تكلم عنها المفكر اليساري المعروف «غرامشي» حين قال: «القديم لم يمت بعد والجديد لم يولد»، أي نحن في حالة انتقال.

• كيف يتم جسر الفجوة والحال هذه؟

يتم عبر المخاض الذي تعيشه البلاد اليوم وما يحمله من آلام الولادة، وهذه الظاهرة التي نراها حاليا لا يمكن أن ننظر إليها على أنها ظاهرة سورية بحتة، فهي ظاهرة أكثر من عربية حتى، لأن الجماهير دخلت إلى الحركة السياسية من الباب الواسع وهذا الاتساع هو شيء نراه واضحا؛ من وول ستريت إلى كل المدن الأوروبية، فلا خيمة فوق رأس أحد في هذا الموضوع، وإذا كان البعض يظن بأن هذه القضية أهلية محلية فهو خاطئ جدا، لأنه قدر لا راد له. فدخل الجماهير في الحركة السياسية هو قضية تشغل بال المفكرين منذ زمن طويل، فالجماهير تدخل معترك السياسة فجأة وتتركه فجأة، وهذه القضية تشغل بال علماء الاجتماع منذ عشرات السنين، ولاحظوا أن هذه الظاهرة عالمية ولها علاقة بالمتطلبات التاريخية التي تصبح البنى السابقة المتعلقة بالدولة والأحزاب غير قادرة على حلها، فيأتي صاحب الجلالة الشعب بكل وزنه لينزل إلى الشوارع ويتصدى لهذه المتطلبات، ثم يعود إلى مراكز راحته.

• كل عقد من الزمن قد نرى الأمر يتكرر في مكان جديد؟

المؤرخون يقولون إن دورة هذه العملية تتجدد في إطار زمني يتراوح بين مئة عام وخمسين عاما.

• عندما توجهتم كمعارضة إلى موسكو، كانت خطوة ايجابية من المعارضة الداخلية... أعترض!

• على ماذا؟

على وصف المعارضة الداخلية، فنحن معارضة وطنية.

• ولكن كما توصفون من الخارج بأنكم معارضة داخلية، ونحن نصف المعارضة خارج البلاد بالخارجية؟

نحن نرفض هذا الوصف، فهذا الوصف تضليلي، ويجب على التلفزيون السوري ألا يستخدم هذا الوصف حسب اعتقادي، ودعني أقل لك لماذا.. لأنك عندما تقول داخلية وخارجية فإن التصنيف يصبح جغرافيا وليس له أية قيمة سياسية، أما في الحقيقة ففي الخارجي هناك أناس وطنيون، وفي الداخلي هناك أناس لا وطنيون، ولذلك أرى أن التقسيم الصحيح هو معارضة وطنية ومعارضة لاوطنية، وهذا يعطي دلالة سياسية.

• من هذا الكلام أنتقل إلى القول: المعارضة الوطنية السورية التي انتقلت إلى موسكو وبحث تثبيت المواقف الخارجية الإيجابية، لاشك ساعدت على بناء شيء، ماذا كان هدفكم من زيارة موسكو كمعارضة وطنية داخلية؟

أولا يجب أن نلاحظ الجو العام الذي جرت فيه الزيارة بالمعنى التاريخي، فمُنذ العام ١٩٩١ كان الأمريكيون يلعبون ويصولون ويجولون في العالم لوحدهم ولا راد لهم، وفجأة أخذ الروس والصينيون فيتو لأول مرة، والمصادفة التي تحتاج إلى تفكير، أن أول فيتو سوفييتي استخدم كان لمصلحة سورية ضد الانتداب الفرنسي

• تعلم أن الجميع يرى أن هناك تحولات حقيقية وكبيرة على الصعد كافة تسير بخطى واثقة، هذه التحولات يؤسس لها بحوامل تشريعية مقابل عدم تعرضها، أو لنقل تطورها بمعزل عن النصوص والقوانين، ماذا تقول؟

أقول إن التحولات ما زالت أسيرة الورق، ما زالت نصوصا، والتحولات الحقيقية تكون في البنية والأداء والممارسة، وفي تكون فضاء سياسي جديد، ونحن ما زلنا في مداخل هذه العملية، والحقيقة التي يجب الاعتراف بها هي أن الفضاء السياسي القديم الناتج عن مرحلة ما بعد الاستقلال استنفذ نفسه، وهو في حالة موت سريري كما أثبتت الأحداث الأخيرة، ولكن بما أن المجتمع والطبيعة لا يجبان الفراغ فإنهما ينتجان فضاءً سياسيا جديدا، وهذا الفضاء الجديد سيكون محصلة لتلك القوى في الفضاء السياسي القديم؛ القدرة على التكيف والتطور والانبعاث، والقوى الجديدة التي تخلق من رحم الجديد، ولكن هناك قوى انتهت، وأصدق ما يقال بحقها هو «عظم الله أجركم».

• ما المقصود بالقوى؟

القوى السياسية، وحين أتكلم عن القوى فأنا لا أتكلم بمعنى انحياز سياسي بين يمين ويسار، بل أتكلم عن ظاهرة علمية، وهذه الظاهرة تشمل الجميع، فهناك قوى من الجانبين لم تعد قادرة على الاستمرار بالبنية السياسية، وأقصد بالاستمرار أن كل بنية سياسية فيها حركات وأحزاب، وهذه الحركات والأحزاب يتحدد مقدار قدرتها على الحياة بمقدار تعاطيها مع المجتمع وتفاعلها معه، واعتراف المجتمع بها في الوقت نفسه، فإذا فقدت هذه القوى الاتصال مع المجتمع فهذا يعني أنها دخلت في حالة موت سريري، وقد كشفت الأحداث الأخيرة عن دخول قوى سياسية في هذه الحالة، فقد أماطت هذه الأحداث اللثام عما يمثله كل حزب أو حركة على الأرض، وهذه الظاهرة التي أتحدث عنها ليست بيد أحد، بل هي ظاهرة تاريخية، فلدينا الآن حراك سياسي نشيط في الشارع، وعندما أقول في الشارع فلا أقصد فقط أولئك الذين ينزلون إلى المظاهرات، بل أقصد درجة نشاط سياسي عالية للناس، وهي تنعكس بالكلام والكتابة والنقاش ومواقع الانترنت والتلفزيون وبكل المجالات، أي بمعنى آخر أن السياسة دخلت بشكل مفاجئ كل البيوت، وأصبحت هماً يوميا، فهل هذا أمر جيد أم سيء؟ إنه جيد بكل تأكيد، فعندما يفكر الناس بالسياسة، وعندما تدخل عملية نشاط سياسي عال، فهذا يعني أن هناك أرضية حقيقية لنشوء حركة سياسية نشيطة.

كثير من رموز مجلس اسطنبول كانت على رأس السياسات الاقتصادية الليبرالية التي خربت البلد

شعار «دع الأغنياء يغتتون».

- ودع الفقراء يزدادون فقراً!**

هذه لا يقولونها، يقولون دع الأغنياء يغتتون لأنهم قاطرة النمو، والطرف الثاني للمعادلة بطبيعة الحال هو دع الفقراء يزدادون فقراً.. إن ما نريده هو العدالة الاجتماعية، نحن لا نريد إفقار الأغنياء ولكننا نريد تحويل الفقراء إلى أغنياء .

- قلت إن الحرب الإعلامية تكون في المرحلة الثانية، ولم تبق قناة لم تشترك في هذه الحرب، ما قولك؟**

لقد طالت المرحلة الثانية في سورية، ولكن الآلية نفسها استخدمت في يوغوسلافيا والعراق وليبيا، وتكمن أهمية هذه المرحلة من الآلية أو الطريقة الأمريكية بإنضاج الثورات في خلق انطباع لدي المشاهد العادي بوجود حرب افتراضية ليقبل لاحقا بسهولة بالحرب الحقيقية.

- قلت إن المخرج من الأزمة يكون بالسير عكس اتجاه المدخل إليها؟**

ليس بالضرورة عكسه تماما، يمكن لنا الالتفاف إلى جهة أخرى، ولكن يجب أن يكون الاتجاه انعطافا .

- ولكن عندما تكون الطريق معبدةً يمكن الخروج من الأزمة، هذا قصدك؟**

لعمرك فإن الطريق الجديدة في التاريخ لا تكون معبدة!.

- متى تعبد الطريق إذاً؟**

خلال العمل.

- إذا الفريق الاقتصادي القادم أو الحالي يحتاج إلى بذل جهد متواصل؟**

برنامجكم اسمه «رؤى مستقبلية»، وأنا أرى أنه لايد من صياغة رؤية مستقبلية للاقتصاد السوري ونموذجه، فسورية اليوم عطشي لعدلاّت نمو مرتفعة، وهي اليوم تصرخ وتعاني طالبة عدالة اجتماعية، وقد حاولوا أن يقنعوننا سابقا بأن تحقيق النمو لا يتم بتحقيق العدالة، ولكن يجب علينا أن نبتكر نموذجا سوريا يؤمن النمو والعدالة معا، وهذا ممكن.

- كيف يمكن ذلك؟**

ببساطة، بداية نعترف بأن هناك فساداً يأكل قطعة كبيرة من الدخل الوطني، ولكن هذا لا يكفي، بل يجب أن يتم استئصال الفساد، ثم يجب أخذ موارده وضخها وتوظيفها في المجالات التي تؤمن النمو والمعيشة الكريمة للمواطنين.

- كم تحتاج هذه الدورة لتتم؟**

يمكن أن تبدأ العملية غداً صباحاً، والانطلاق بها يجب أن يبدأ من الفاسدين الكبار، وعددهم لا يتجاوز ٣٠٠ فاسد، وهم كلهم معروفون وأضابيرهم موجودة في الرقابة والتفتيش، فعلى الرقابة أن تخرج هذه الأضابير. هؤلاء يأكلون ٨٠٪ من كعكة الفساد السورية، وقد أصبح من غير الممكن لسورية أن تستعيد لحمتها الوطنية وعافيتها الاقتصادية، ومن غير الممكن أن يستعيد الإنسان السوري كرامته في بلمدٍ دون أن يشعر بأن الفاسدين الذين كانوا سببا أساسيا في هذه الأزمة، أي الفاسدين الكبار، تحت سيف المحاسبة.

إن أي إصلاح حقيقي يبدأ بضرب الفساد، وكل ما يجري الآن هو جيدٍ، فلجنة الفساد تعمل حاليا، وقد ملأت الدنيا أوراقا وعرفت الفساد وآليات الفساد وخريطته وأشكاله، كل هذا رائع، ولكن المطلوب هو وضع رؤوس الفساد على الطاولة أمام الشعب.

- إذا هناك من يعطل المراسيم برأيك؟**

أرى أن هذه العملية ليست عملية إدارية، بل هي عملية سياسية، وعلى الشعب أن يحمي هذه العملية، وليقوم الشعب بذلك يحتاج إلى منظومة

على هيئة التنسيق التي لديها لاءاتها المشهورة أن تنأى بنفسها عن المعارضة غير الوطنية

سياسية مطابقة للضرورة، وهذه المنظومة ما تزال في طور الإنشاء، فالدستور لم يصدر بعد، وقانون الأحزاب صدر ولكنه ما زال في بدايات عمله لأن الدستور لم يصدر بعد، وقانون الانتخابات ما يزال بحاجة لأخذ ورد على أساس الدستور المنتظر، وأقصد انتخابات مجلس الشعب.

- غير الإدارة المحلية التي تجاوزناها؟**

نعم، فانتخابات مجلس الشعب ما تزال بحاجة لأخذ ورد، وأنا كمعارض أقول إننا نرفض قانون الانتخابات الجديد لأنه تكريس للقانون السابق الذي كرس العجز والشلل السياسي في البلاد .

- إذا عدنا قليلاً إلى موضوع المعارضة الوطنية في الداخل والأخرى غير الوطنية في الخارج، التي تستقوي بالخارج تحت مسميات عدة منها حماية المدنيين وغير ذلك، وتقول إنكم أصحاب رغبات وطموحات في المستقبل؟**

أدقق، أنا لم أقل معارضة وطنية في الداخل، وغير وطنية في الخارج، أنا قلت إن هناك معارضة وطنية وأخرى لاوطنية في الداخل والخارج، وإن كان يغلب على الداخل المعارضة الوطنية.

- ما الفرق.. أليس الوصف قريباً؟**

أبدا، فهذا يعني أن كل من في الخارج لاوطني وكل من في الداخل وطني، ولكن هذا غير دقيق، فهناك لاوطني في الداخل مثلما هناك وطني في الخارج.. ولكن يغلب على الخارج الطابع اللاوطني مثلما يغلب على الداخل الطابع الوطني، وهذا تشخيصي الشخصي.

والآن، السؤال الأول؛ هل المطلوب الحوار مع المعارضة اللاوطنية؟ هذا السؤال لكل المعارضة الوطنية، الجبهة الشعبية وهيئة التنسيق والحركة الشعبية؛ هل المطلوب الحوار مع المعارضة اللاوطنية التي تستدعي التدخل الخارجي؟ أنا أقول لا.. فالخيانة ليست وجهة نظر ولا نقاش حولها. واليوم أتحدثنا بأفكار مضحكة جدا حين وقعوا الوثيقة بين المجلس الوطني وهيئة التنسيق حول أن التدخل الخارجي هو أجنبي فقط والعربي ليس تداخلاً أجنبيا، فهل التدخل العسكري لقطر والسعودية ومن لف لفهما ممن أسلحتهم كلها أمريكية وغير أمريكية غربية يعد تداخلاً غير خارجي؟ أي ليس أمريكي أو إسرائيلي؟..

أعتقد أن هيئة التنسيق التي لديها لاءاتها المشهورة يجب أن تنأى بنفسها عن المعارضة غير الوطنية. والسؤال الثاني: الوحدة مع من: مع المعارضة الوطنية أو اللاوطنية؟ لماذا الركض على الوحدة بين الوطنيين واللاوطنيين؟ هذه طبخة بحص لن يخرج منها شيء!.. يجب أن نبذل جهودنا على توحيد الوطنيين في المعارضة، وهذا لم يبذل عليه الجهد الكافي حتى الآن.

البعض في هيئة التنسيق يضع حجة أن من ندعو إلى الوحدة معهم قريبون من النظام، وسأوضح أمرا هنا، فنحن معارضة قبل أن يكون كثير من هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم معارضة في صف المعارضة، ونحن لم نستفد من النظام ولن نستفيد لا ماديا ولا مكاسب ولا مواقع، بل نحن نسعى إلى منظومة سياسية جديدة نفصل فيها الأحزاب نهائيا عن جهاز الدولة بحيث لا تحصل الأحزاب على أية امتيازات، وأن يكون الامتياز الوحيد هو اعتراف الشعب بها... أنا أفهم الشعب عندما لا يعترف بحزب ما لأنه يتطفل على امتيازات جهاز الدولة، فالحزب يثق به الناس بقدر ما يعبر عنهم ويقدر ما هو زاهد ومتششف، أما الحزب الذي يبحث عن امتيازات في جهاز الدولة ويشطب الناس عليه فسيكون الحق مع الناس.

لذلك أنا أعمل وسأعمل على أن تقوم المنظومة السياسية القادمة بفصل كامل بين امتيازات جهاز الدولة وبين الأحزاب، فالأحزاب يجب ألا تستفيد من امتيازات جهاز الدولة، والأحزاب التي استفادت من هذه الميزات من سيارة أو مكتب أو معاش أضعفت ثقة الشارع بها ووصلت إلى لحظة لم يعد فيها حركة سياسية في سورية.

- كنت تقول إن الأولوية لمحاربة الفساد الكبير، أما الموظف الصغير فحسابه سيكون مختلفا..**

أنا لم أقل إن الموظف يجب أن يحاسب!.. الذي يجب أن يحاسب هو الفاسد الكبير.

- أنا أتحدث عن الفاسد الصغير الذي استفاد من سيارة أو مكاسب أخرى!**

هذا ليس فسادا صغيرا، وأنا أتحدث عن أمر مغاير للفساد، هو مقونن ومشعر بالنسبة لأحزاب معينة أن يكون لديها عدد من السيارات لخدمتها، فهل برأيك أن إعطاء سيارات لحزب ما يجعله أسرع حركة بين الجماهير؟ هذه مكاسب وفقط، لذلك فإن أي مكسب يحصل عليه أي حزب من جهاز الدولة وموازنتها هو ضرر بالحزب نفسه، ومن هنا أقول إننا لم نحصل على امتيازات سابقا، ولا نريد أن نحصل عليها لاحقا، لأنها تضر العمل السياسي وتضر بالأهداف التي نعمل لأجلها .

وفي بحث آخر بالنسبة لقانون الأحزاب التي ستصل إلى مجلس الشعب حسب وزنها وحسب الأصوات التي تحصدها، فهذه تال دُعما من الدولة، ولكن ليس كما كان يجري الأمر سابقا .

ومن حيث الحديث عن أننا قريبون للنظام، فأقول

نعم إننا قريبون لأن جزءاً هاماً من النظام وخاصة في قواعده الجماهيرية هو ضد الفساد وضد التدخل الأجنبي وهو مع الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية، والبعض يريد منا لكي نكون معارضة على هواء أن نعدم النظام، ولكننا لن نقوم بذلك، فنحن لنا في النظام حلفاء كثيرون من عمال وفلاحين وفقراء وغيرهم، وفي المعارضة كذلك لنا حلفاء وفي الحركة الشعبية، أما الفاسد في النظام فهذا ليس حليفنا لأنه عدو الشعب، فالفساد الكبير هو عدو الشعب وهو من أوصلنا إلى هنا .

إن الهجوم الذي أشنه يجري على الفاسدين الكبار في النظام ليس لأنهم فقط فاسدون يضررون بالإقتصاد الوطني والمجتمع، بل هم منتجون للقمع أيضا .

- هل ترى أن فشل الحرب الإعلامية على سورية دفع بعض القنوات إلى التدخل المباشر بالأحداث وتحديد أجدات إلى حد ما؟**

أختلف معك في هذا، فالحرب الإعلامية لم تفشل باعتبارها المرحلة الثانية، فقد استطاعت أن تنقلنا إلى المرحلة الثالثة المتمثلة بالصدام المباشر على الأرض، والمشكلة أن الإعلام السوري لم يستطع فهم المسألة وبالتالي أن يتعامل معها بالطريقة الصحيحة والمناسبة، ولو استطاع لتمكن من قلب الطاولة.

الفكرة ببساطة هي كالتالي: الجملة العصبية للإنسان لها طاقة تحمل محددة، فإذا تم ضخ معلومات كثيرة لها في لحظة معينة تصاب بالتعب الشديد وتتهار، وكذلك الجملة العصبية للمجتمع، ومهمة محطتي الجزيرة والعربية كانت الضخ الهائل للمعلومات كي يقول الناس يكفي خالصونا ..

هل تعلم أن اختصاصيين كباراً في العالم كان رأيهم أن التلفزيون السوري كان يقع في هذا الفخ أحيانا وأنه ساهم في حملة شحن الجملة العصبية للمجتمع؟ كان التلفزيون السوري يظن نفسه مبدافعا بينما كان يساهم في الشحن من مكان آخر عمليا، بينما كان المطلوب أمر آخر وهو لم يجر في حينه، وهذا دليل تخلف معرفي والمطلوب منا هو الارتقاء إعلاميا إلى مستوى الحرب التي تسمى «بسيكوترونية» والتي شنّها العدو ضدنا ونحن لا نفقه بها شيئا .

- أي برأيك لم تفشل الحرب الإعلامية بإثارة الفوضى والتأثير على المجتمع السوري؟**

أنا أرى أنها حققت الوظيفة الموضوعة أمامها، ولم يكن مطلوبا منها بحد ذاتها أن تصل إلى الفوضى، بل المطلوب منها أن توصلنا إلى المرحلة الثالثة حيث تبدأ الصدامات المسلحة التي توصل إلى إنهاء الوحدة الوطنية وتقسيم البلاد، ولذلك فقد أدت الحرب الإعلامية دورها الوظيفي في المرحلة الثانية من الهجوم على سورية، ودورها سيتناقص من الآن فصاعدا، ولكن لأننا دخلنا مرحلة أخطر.

- هل من الممكن أن نرى قريباً مشروع قرار بما يسمى بالتلاعب بالفضاء الإعلامي، أي اعتبار ما تبثه هذه القنوات الإعلامية مثل جريمة تحريرية وفتنة تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية؟**

قلتها مرة، يجب أن يرسل هؤلاء إلى محكمة لاهاي، وأن تتم محاكمتهم تحت البند السابع، والأمم المتحدة يجب أن تأخذ قرارا في هذا الأمر لأن هؤلاء سفكوا دماء سورية، ولكن لا أعتقد أن المجتمع الدولي وصل بعد إلى هذا المستوى، فهذه الأداة الجديدة التي استخدمت في الهجوم ضد المجتمعات والدول ستجد قريبا من يتصدى لها في المجتمع الدولي الذي سيعاقب فضائيات تحت البند السابع.

- خروج المحتل الأمريكي من العراق ما انعكاسه على الوضع السوري، هل أثر الانسحاب بتأجيج الوضع في سورية؟**

خرج الأمريكيون من لعبة التدخل المباشر إلى مرحلة الفوضى الخلاقة، يريدون أن يشتبك الجميع مع الجميع وهم واقفون جانبا يتفرجون ويحكمون، وما هي الفوضى الخلاقة بين قزوين والمتوسط؟ هي مجموعة حروب داخلية وخارجية بين دول المنطقة تؤدي إلى حرب داحس والغبراء تطول عشرات السنين ويبقى موضوع الدولار الذي يسعر به النفط موضوعا مؤجلاً إلى أجل غير مسمى، لذلك فإن الأمريكيين يريدون تفجير الوضع في المنطقة، وقد بدأوا بسورية ولم ينجحوا واليوم هم ذاهبون لزيادة التوتر مع إيران، وهذه المرحلة شديدة الصعوبة والأهمية لأنها ستقرر مصير الولايات المتحدة الأمريكية النهائي، فالدولار في مشكلة والسلطة الأمريكية مركزة على قوة الدولار، وقوة الدولار آتية من تسعير النفط به، وإذا انتهى تسعير النفط بالدولار الأمريكي فهذا يعني انتهاء أمريكا، وبالتالي فهم على استعداد لارتكاب السبعة وذمتها للحفاظ على وضعهم كقوة عظمى، ومن هنا فإن المنطقة التي تحتوي على ٧٠٪ من احياطي نفط العالم هي منطقة استراتيجية يريدون للفوضى أن تتم بها لكي لا يقترب منها أحد من منافسيهم مثل أوروبا والصين وروسيا .

- على ذكر الروس، هل تعتقد أن السيد فلاديمير بوتين قادر على السير بروسيا لتكون قطبا عالميا مائثلاً لأمريكا مع وجود بعض الدول التي تنضوي تحت جناحها، بحيث يكون ترتيب البيت العالمي من خلال**

الإصلاح ليس أوراقاً وكلمات بل هو إجراءات تمس مباشرة لقمة المواطن وكرامته

- ظهور بوتين مرة ثانية رئيساً لروسيا؟**

لقد ارتبط اسم بوتين مع تصاعد الدور الروسي وتوقف الانهيار، وهذا منذ عام ٢٠٠٠، وقد سارت القضية بالتدرج، وروسيا موضوعياً بلد هام عالميا، فهي تملك ٤٠٪ من الثروة الباطنية للكرة الأرضية، ويعادل ما تملكه من ثروات باطنية ضعف ما تملكه الولايات المتحدة والصين واليابان وأوروبا مجتمعين، وقد كان رأي بريجنسكي ومادلين أولبرايت أنه من الظلم أن تبقى ثروات هذا البلد ملكا لبلد واحد، ولذلك فإن مخطط تقسيم روسيا على بساط البحث ويجري علنا .

ناهيك عن أن لدى روسيا ٢٥٪ من علماء العالم، وأنها المكافئ الذري الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية، أما البقية فهم صغار أمام الروس والأمريكان.

لقد كتب على روسيا أن تكون وزنا عالميا، فمساحتها شاسعة تمثل سدس الكرة الأرضية، وثروات طبيعية هائلة، وعلماء كثيرون، وهي قادرة على لعب دور في السياسة العالمية، وهذا الدور تراجع نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي، والأمريكيون يرون في روسيا ضحية مفيدة جدا لإنقاذهم من الأزمة، وهذا يفسر الموقف الروسي من سورية، فسورية هي برأيي خط الدفاع الأخير عن روسيا، وإذا سقطت سورية بيد الأمريكيين، فالهدف اللاحق سيكون روسيا، والروس يفهمون ذلك تماما، ولذلك أعتمد أن بين روسيا وسورية تطابق مصالح عميق، إضافة إلى العلاقات التاريخية القوية بين البلدين، وإلى التقاطع والتطابق في المصالح بينهما، وبما أن الوضع بهذا الشكل فالوقف الروسي كما رأيناه في الفيتو الصيني الروسي، تجاوز حدود التأييد والرفض السياسي للتدخل الأجنبي العسكري، وأعتقد أنه سيذهب حتى النهاية، وهذه اللحظة التاريخية تشبه لحظة ١٩٥٦ حين ظهر الأمريكيون والسوفييت كقطبين برفضهما للغزو العسكري الفرنسي الإنكليزي الإسرائيلي للسويس، وكانت هذه اللحظة إيذانا بانهايار عالم قديم ونشوء عالم جديد، وأقول وكلّي ثقة: إن الفيتو الروسي الصيني هو لحظة انهيار عالم ونشوء عالم جديد، وهذه المرحلة الانتقالية ستأخذ وقتا، وعلينا كسوريين أن نستفيد من هذه اللحظة وأن نقوي منعنتا الداخلية وأن نبدأ فوراً بالتهدئة الداخلية بشكل يفتح باب الإصلاح جذريا، والإصلاح ليس أوراقا وكلمات بل هو إجراءات تمس مباشرة لقمة المواطن وكرامته فقط لا غير، وعندها فقط نقول إن الإصلاح بدأ، أما غير ذلك فهو كلام في كلام.

- في الختام، أين وصلتم في لجنة صياغة الدستور، ومتى يمكن أن يرى النور؟**

لا نستطيع تحديد وقت صدوره، وقد انتهيئا من كل شيء تقريبا، ونحن في التشطيطات الأخيرة، وقد عدلنا النظام السياسي كله، فيقد أصبح النظام المطروح في الدستور الجديد نظاما تعديدا ليس به امتياز لأي حزب، وعدلنا انتخابات الرئاسة فأصبحت انتخابات تعديدية، وما زلنا متوقعين عند مدة الولاية ولا أستطيع التحدث في هذا الموضوع قبل أن يحسم، وثبتنا مكاسب اقتصادية واجتماعية للسوريين وعززناها، أي قد نمد التعليم الإلزامي للمرحلة الثانوية مثلاً، والمجاني مستمر طبعاً، وثبتنا الحد الأدنى للأجر كمفهوم في الدستور، وذلك بالمعنى العلمي أي بمعنى تطابقه مع ضرورات المعيشة، وبالتالي الحكومات التي ستأتي بعد إقرار الدستور ستكون مهمتها أن تبحث عن الحد الأدنى الحقيقي للأجر وليس الاسمي، وعليها أن تجد موارد، وموارده موجودة.

- هل أنتم راضون عن عملكم كلجنة؟**

اللجنة تعبر عن جميع أطراف المجتمع السوري وفي النهاية إن أكثر الحلول توافقية، ولن أكذب عليك لأقول إن الدستور الجديد يعجبني مئة في المئة، فلست أنا من كتبه، وإنما ساهمت بكتابته وجاؤلت أن أضغط باتجاه قناعاتي، ولكن هناك طبعاً قناعات أخرى وبالتالي هناك توافقات يجب أن تجري وهي لا تختلف ولا تتعارض مع المصلحة الوطنية، وعلينا كسوريين أن نتعلم كيف نتنازل لبعضنا البعض بحيث نحافظ على وحدة البلد والوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية العليا. ■■



الكهرباء قطاع مأزوم.. والحكومات المتعاقبة تجاهلت ضرورة معالجة مشكلاته!

القرارات الكبرى كفيلة بالحل.. و«الرتوش» لن تجد في هكذا أزمة

إهمال تاريخي

التقنين الكهربائي ليس بالجديد على السوريين، وهم من خبروه، وكذلك هو حال المبررات الحكومية التي لم تأت بجديد، سوى إضافة مبرر آخر إلى مبرراتهم السابقة، وهو تأثير الأعمال التخريبية في زيادة التقنين، بعد فصل عدد من مجموعات توليد الطاقة الكهربائية بحسب المصادر الحكومية، وهنا لن ننكر دور تلك العمليات في إحداث جزء من التقنين، ولكن الأساس هو بقطاع مأزوم أساساً، تجاهلت كل الحكومات المتعاقبة ضرورة تحسين واقعه، ومعالجة مشكلاته، فالحكومة لم تستثمر بالشكل المطلوب في القطاع الكهربائي، وتعاظمت مشكلات الفاقد الكهربائي الذي يصل متوسطه إلى ٢٥٪ من الطاقة المنتجة، فإذا كانت تكلفة الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية ٢٣٠ مليار ليرة، بحسب الأرقام الرسمية، فإن هذا يعني أن تكلفة الفاقد الكهربائي يبلغ نحو ٥٧ مليار ليرة سورية، وهذا المبلغ كئيل بتمية القطاع الكهربائي إذا ما تم التقليل من حجمه، وضخه كاستثمارات بالقطاع الكهربائي، وهذا يفني عن محاولة الحكومات المتعاقبة استجداء القطاع الخاص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي أساساً، واستتباعه بالتلويح بضرورة رفع أسعار بيع الكهرباء لإغراء هذا القطاع للاستثمار..

■ ■



كيف تتجاوز سورية مأزق العقوبات الاقتصادية الحالية؟!!

◀ **نزار عادلة**

تساؤلات عديدة بات يطرحها الشارع السوري حول مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الأوروبية - الأميركية - العربية التي فرضتها هذه الكتل الاقتصادية الكبرى على الاقتصاد السوري منذ شهور عدة،والإجابة على هذه التساؤلات،تستدعي النظر إلى واقع التجارة الخارجية، وإلى الميزان التجاري (استيراداً وتصديراً)، كما تستدعي الإجابة على سؤال يتعلق بالبدائل المتاحة أمام سورية بعد فرض تلك العقوبات، والتي شملت أشخاصاً ومؤسسات ومصارف بالإضافة إلى قطاع النفط.

دعم خليبي

اتفاق التعاون الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية تم التوقيع عليه في عام ١٩٧٧ ، وقد منحت العديد من المزايا للسلع السورية التي تدخل الأسواق الأوروبية، إضافة إلى بروتوكولات مالية وفرت بعض الدعم لبعض المشاريع، وقدم دعم آخر لإقامة ندوات وورش عمل، وجميعها خليبية، واستفاد منها مالياً وزراء ومدراء، وكانت سورية تلهث لتطوير هذا الاتفاق إلى شراكة، وكانت أوروبا تماطل وتطرح شروطاً سياسية، وكان النائب الاقتصادي في حكومة العطري موافقاً عليها بالكامل طبعاً، وكان يتحفظاً بتصريحات يومية عن بدء توقيع الشراكة مع دول أوروبا .

صادرات خام بمعظمها

جرى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تعاون أخرى عام ٢٠٠٤ ، والتي لم تكن اتفاقية شراكة مع الأوروبيين بكل ما للكلمة من معنى، والوقائع تقول: إن الأسواق العربية استقطبت ما نسبته نحو ٤١٪ من إجمالي الصادرات السورية لعام ٢٠١٠، أو ما قيمته نحو ٥,٧ مليار دولار، وتتوزع على أوروبا وغيرها، أما استيراداً، فقد بلغت قيمة إجمالي المستوردات السورية نحو ١٦,٩ مليار دولار، وقد كانت حصة السوق العربية منها نحو ٢,٣ مليار دولار، أي ما تعادل نسبة ١٤ ٪، والباقي يتوزع على دول العالم الأخرى التي تقيم سورية علاقات اقتصادية معها، مع الإشارة هنا إلى أن أغلب الصادرات السورية إلى أوروبا هي مواد خام، ويأتي النفط في مقدمتها، وقد تراجع الاستيراد إلى ٧٥٪ مع شطب أوروبا من الخارطة، وانخفضت التجارة السورية استيراداً وتصديراً إلى ٥٠٪... فالسوق العربية هي الأهم بالنسبة للصادرات السورية، ولكن

الانفتاح الاقتصادي أحال المنتج الوطني إلى التقاعد المبكر!!

العقوبات فرصة أخيرة لإعادة الاعتبار للإنتاج

الوطني.. فهل سنحسن استغلالها؟!!

◀ **ح.م**

تركت سنوات الانفتاح الاقتصادي الماضية خلفها صناعة وطنية هزيلة غير قادرة على المنافسة المتكافئة، وهذا ما جعل من سورية معبراً مريحاً للبضاعة الأجنبية، لأن تحرير الاقتصاد قبل تمكين الصناعة قد أضّر بالمنتج الوطني، وأخرجه من سوقه الطبيعية، وميزان التبادل التجاري مع تركيا ومصر وغيرها من الدول خير شاهد بالتأكيد، فبضاعتهم غزت أسواقنا بزمّن قياسي، ليبقى ميزاننا التجاري معهم خاسراً، ولكن، ولسخرية القدر، ما أتى بقرار حكومي في السابق، وأضر بالصناعة الوطنية، جاءت اليوم عقوبات اقتصادية خارجية، لتعطل كل شراكاتنا وانفتاحنا الاقتصادي السابق مع العديد من الكتل الاقتصادية، وهذا ليس بالأمر السلبي بالمطلق على الاقتصاد الوطني، فدرّب ضارة نافعة»، لأن خلفنا صناعة وطنية يجب إعادة الاعتبار لها، ولكن إذا ما أحسن السوريون استغلال العقوبات الحالية لتفعيل طاقاتهم وثرواتهم الداخلية، وبناء الهوية المتميزة والمنافسة لمنتجهم الوطني..

امتحان

العقوبات الاقتصادية بقدر ما هي مضرّة بالاقتصاد، فإنها ستشكل فرصة مؤاتية لاستغلال طاقاتنا الاقتصادية الداخلية، فنحن أمام واقع اقتصادي جديد، سيفرض انسحاباً محدوداً للسلع الأجنبية القادمة للسوق الداخلية كما ونوعاً، وهذا سيضع على كاهل صناعتنا الوطنية أعباء تأمين حاجات السوق المحلية بالدرجة الأولى، وتحسين وتطوير إنتاجها لاختراق أسواق عالمية بالدرجة الثانية في المستقبل القريب، فالمنتج المنافس يخترق أية عقوبات مفروضة، فالاستفادة الإيجابية من العقوبات الحالية أمر لا مفر منه، إذا ما أردنا بناء اقتصاد وطني متين انطلاقاً من إمكانياته الذاتية.

فرصة ضائعة

دول عديدة سبقتنا إلى حصار مشابه من دول العالم، ولكن تجارب بعضهم كانت نموذجاً يمكن الاستفادة منه، فالالاتحاد السوفييتي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى، والحصار الأوروبي الحديدي كان مفروضاً عليه، وكانت الغاية خنقه، ولكنه، وبعد عشرين عاماً فقط انتقل الاتحاد السوفييتي من بلد زراعي إلى دولة صناعية يحسب حسابها، وكذلك هو حال النموذج الإيراني، الذي تجاوز العقوبات ببناء دولة صناعية، فحسب المثل الشعبي «الضربة يلي ما بتقتلك بتقويك»، وهكذا كان حال هذين النموذجين مع العقوبات، وبالنسبة لنا فالفرصة الحالية مؤاتية بالتجربة لتحسين الصناعة والمنتج الوطني، ولكن المشككين بالقدرة على الاستفادة من هذه الفرصة كثر، ولهم أسبابهم ومبرراتهم في إدعائهم هذا ..

آمال

أخرجت سنوات الانفتاح الاقتصادي صناعات وطنية بالجملة من السوق السورية، لوضعها في ظروف منافسة غير متكافئة مع منتج وافد إلى أسواقنا على «صهوة» الاتفاقيات الثنائية، ومعهادات التبادل التجاري الحرة، لتحيل إنتاجنا الوطني إلى التقاعد المبكر، وهذا لم يكن من محض اختياره، بل أجبرته على الاستسلام لهذا الواقع، فمن صناعة النسيج التي أغلقت ٢٠٪ من ورشاتها ومصانعها الصغيرة في سنوات الانفتاح القليلة الماضية، لتخسر بسببها الأسواق الخارجية أيضاً، مروراً بصناعة الموبيليا التي يشتهر بها ريف دمشق، فبلدات عدة امتهنت العمل به، إلا أن الاستيراد أغلق عشرات الورش في سقيا، وحمورية، وغيرها من البلدات السورية، والتي غزاها المنتج التركي في عقردارها، وصولاً للأدوات الكهربائية التي ملأت أسواقنا بأنواعها ومنشئها، فقائمة صناعتنا المتضررة تقول، ونحن لسنا هنا بصدد البكاء على أطلال صناعتنا الوطنية، بل إننا من المتألمين أن نعيد العقوبات الاقتصادية الحالية صناعاتنا الوطنية الناشئة إلى مكانها الطبيعي، وهي السوق المحلية، على أن تستعيد صناعتنا الوطنية أسواقها التاريخية الخارجية الضائعة، والتي حرمتها منها اتفاقيات التجارة الحرة، وقرارات الانفتاح الاقتصادي، فالعقوبات فرصة تاريخية لإعادة ترتيب أولوياتنا ..

■ ■

ليس بسبب الحصار فقط، وإنما بسبب السياسة الاقتصادية لحكومة العطري، كما أن القدرة الشرائية للمواطن السوري تتهالك، وهو العاجز عن الوفاء حتى بالمتطلبات الحياتية الأساسية، بالإضافة إلى الأزمات التي تأخذ وقت المواطن في البحث عن المازوت والغاز، ومتطلبات أخرى أساسية، في حين يجري تهريب المليارات من مافيا الفساد الذين كان يتم الاتكال عليهم لإقامة مشاريع استثمارية .

تكتاف الظروف

إذا كانت الأسواق العربية تستقطب ما نسبته ٤١,٥٪ من إجمالي الصادرات السورية، أو ما يعادل قيمته ٥,٧ مليار دولار، فإن قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري بتوقيع عقوبات اقتصادية وسياسية، وهي الأولى من نوعها في تاريخ الجامعة العربية، يعني هذا الشكل سيضيق الخناق على الاقتصاد السوري، وبالمحصلة على المواطن السوري أولاً وأخيراً، وسيكون قطاع المواد الغذائية والمنسوجات من أكثر القطاعات تضرراً، وفي الوقت نفسه فقد توقفت أكثر المشاريع الاستثمارية العربية، والواقع يقول، إن القطاع المالي والنقدي من أكثر القطاعات تأثراً، وفي هذا الاتجاه، تتكاثف عدة ظروف في أن واحد، ومنها سعر صرف الليرة السورية المتذبذب، والذي يشكل أكثر العوامل ضغطاً على الاقتصاد السوري.

الناتج المحلي الإجمالي السوري لا يتجاوز ٤٠ مليار دولار والفاتورة النفطية الاستهلاكية تصل إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي. وهذه كارثة اقتصادية بكل المعايير مع توقف الشركة الأميركية والأوروبية عن العمل وأبرزها شركة توتال المشتركة مع شركة دير الزور للنفط والتي تعمل في سورية منذ العام ١٩٩٠ .

الاعتماد على الذات هو الحل

ترك القطاع العام في سورية خلال السنوات الماضية أمام مواجهة مصيره ومشاكله، والمتمثلة بالروتين والفساد الذي ينخر مفاصله، والتي تكونت بفعلها ثروات طائلة، ورغم ذلك فقد بقي القطاع العام عبر العقود الأربعة الماضية عنوان التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في سورية، وهذا يعني أنه وأمام ما عصفت بسورية من أزمات، وما تواجهه من تحديات الآن، لا حلول إلا بالعودة للاعتماد على الذات، فالواقع الاقتصادي الحالي يستدعي صيانة قانون لإصلاح شركات القطاع العام، وللاقلاع بالشركات المتوقفة قسراً، والمخسرة بالأساس، وهذه مهمة ليست مستحيلة أمام الحكومة بل إنها تحتاج لقرارات جريئة..

■ ■

التبادل التجاري، وكانت وزارة الاقتصاد و التجارة قد فرضت حظراً على استيراد السيارات والسلع الكمالية المستوردة، وذلك للحد من نزيف رصيد الدولة من احتياطي العملات الأجنبية، ولكن سرعان ما تراجعت عنه بعد احتجاجات ومذكرات رفعت من تجار حلب ودمشق إلى الحكومة.

مشاريع بعدها مافيا الفساد

النفط يمثل الشريان المالي الرئيسي للاقتصاد السوري، وذلك بصرف النظر عن المكان الذي تذهب إليه عائداته، ومنذ سنوات، ونحن نطالب بإنشاء مصفاة، أو تطوير وتحديث مصفاة حمص، ولكن الجهات الوصائية لم تفكر بذلك أو تعره أي اهتمام، أما بالنسبة لليرة السورية، فهي أمام انخفاض يومي أمام الدولار، وذلك على الرغم من المحاولات الحثيثة ل حمايتها، إلا أنها في هبوط مستمر، مما جعل التفكير يتجه في التعامل مع الرويل الروسي والعملة الصينية عوضاً عن اليورو، وقد أوقفت هذه الأوضاع الصعبة نشاطات الآلاف من رجال الأعمال، وتم تسريح آلاف العمال لينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل.. في حين توقفت أكثر من ٢٠ شركة في القطاع العام عن الإنتاج،

سباق على احتياطي المناطق الباردة

تفشي حمى نפט الصقيع



◀ أومبرتو ماركيز

دفع ارتفاع أسعار العالمية للنفط المستخرج من رمال صحراء المملكة السعودية الحارقة ودلتا النيجر شديدة الحرارة وسهول أورينوكو عالية السخونة، الشركات المنتجة للخام نحو التنقيب عن مصدر الطاقة هذا في بطن الأراضي الباردة أيضا .

فقد وقع الكونسورتيوم الأمريكيّ العملاق «اكسون» مع نظيره الروسي «روستنت» اتفاقا لاستثمار ٣,٢٠٠ مليون دولار للتنقيب عن النفط والغاز في بحر كارا، شمال غرب روسيا. ولا تزال شركة البترول البريطانية تلعق جراحها بعد أن خسرت فرصة البحث عن النفط الثمين في هذه المنطقة نفسها مع شركة TNK الروسية .

وشرح كينيث راميريث، أخصائي الجغرافيا السياسية والنفط بجامعة فنزويلا المركزية، أن «احتياطي الخام المتوفر تحت المحيط المتجمد الشمالي يقدر بنحو ١٠٠,٠٠٠ مليون برميل، وهو ما يفوق مجموع احتياطي العراق أو الكويت بأكثر من ٤٤,٠٠٠ مليون برميل من سوائل الغاز الطبيعي و ٨٠ تريليون قدم مكعب من الغاز». ومن المعروف أن منظمة أوبك تضم أنغولا، المملكة السعودية، الجزائر، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، وفنزويلا، وتنتج ٣٠ مليون برميل من إجمالي ٨٨ مليون برميل يوميا من النفط الخام اللازم لتلبية الطلب العالمي.

ويوجد تحت القطب الشمالي ما بين ١٣ و ٢٠ في المئة من النفط الذي ينتظر «اكتشافه» في العالم وفقا للمسح الجيولوجي الأمريكي، ويتوفر الكثير منه على عمق ضحل، مما يزيد من احتمالات تحقيق عائدات مربحة نظرا لتزايد الطلب وحال استمرار أسعار النفط الحالية بمعدل ١٠٠ دولار أو أكثر للبرميل.

وأضاف كينيث راميريث أن ذوبان القطب الشمالي واستغلال نفطه سوف يؤدي أيضا إلى فتح خطوط شحن جديدة، في وقت تحرص فيه روسيا على استعادة دورها

عدالة لا تموت بالتقادم

الأرجنتين تحقق في جرائم فرانكو في أسبانيا



اكتسبت قضية الجرائم الخطيرة المرتكبة خلال الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) وديكتاتورية الجنرال فرانسيסקو فرانكو اللاحقة (١٩٣٩-١٩٧٥) زخما جديدا في الأرجنتين، حيث شرع القضاء في التحقيق في دعوى قضائية رفعها عدد من المحامين في الأرجنتين في أبريل ٢٠١٠ نيابة عن ضحايا نظام فرانكو، حسبما كتبت مارسيلا فالينتي في موقع «انتر برس سيرفيس».

وحسب الكاتبة فقد طالبت القضية الأرجنتينية ماريا سيرفيني دي كوربيا السلطات الأسبانية بالفعل في الشهر الماضي بتقديم أسماء العسكر المشاركين في النظام الدكتاتوري، وكذلك قوائم المفقودين والأطفال الذين قتلهم رصاص النظام والشركات التي يفترض أنها استفادت من العمل القسري للسجناء، من بين أدلة أخرى. وكانت القضية قد أوقفت التحقيق في هذه الدعوى في البداية على أساس أنه كان قد تم فتح تحقيقات بشأنها في أسبانيا. لكن المحكمة الاتحادية الأرجنتينية أمرتها بالتحقق مما إذا كانت سلطات العدالة في أسبانيا تتحرى في هذه القضية «بالفعل».

وهكذا، عادت الدعوى إلى مائدة القضية ماريا سيرفيني دي كوربيا التي طالبت أسبانيا- بموجب مبدأ الاختصاص العالمي

للعادلة- بالكثير من الأدلة المادية، ومنها عناوين إقامة عملاء النظام الديكتاتوري الأسباني الذين ما زالوا على قيد الحياة، وشهادات وفاة من ماتوا منهم.

وفي مسعى لتعزيز الشكوى، قدم محامو الادعاء للقاضية الأرجنتينية مستندا جديدا يؤكد أنه «لا توجد أية لجنة لتقصي الحقائق، بل ولم يسترد ولا طفل واحد هويته»على الرغم من انقضاء ٣٦ عاما على نهاية الديكتاتورية و بروز حكم ديمقراطي في أسبانيا.

وأوضح بينومز سزموكليز، أحد المحامين الأرجنتينيين الذي رفعوا الدعوى، «لقد بدأت هذه القضية في الأرجنتين لأن كافة الدلائل كانت تشير بوضوح إلى انعدام الإرادة اللازمة حتى في عهد الحكومة الاشتراكية» التي حكمت أسبانيا في الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى الشهر الماضي.

وكدليل على عدم توفر مثل هذه الإرادة، ذكّر المحامي بقضية القاضي الأسباني بالتاسار غارثون، الذي أوقف عن مهامه منذ أيار ٢٠١٠ ووجهت إليه تهمة التعدي على الغير لاستهلاله تحقيقات قضائية في الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية ونظام فرانكو لاحقا.

وكان غارثون قد طبق مبدأ الاختصاص العالمي للعدالة للتحرى في الجرائم التي ارتكبتها النظام الديكتاتوري في الأرجنتين (١٩٧٦-١٩٨٢)، وتشيلي (١٩٧٣-١٩٩٠)، في

وقت كانت «قواعد وطنية» مختلفة تمنع مثل هذه المحاكمات في هذين البلدين في أمريكا الجنوبية.

لكن القاضي غاثون، عندما سعى للتحقيق في جرائم بلاده، التي أبطلت بموجب العفو في عام ١٩٧٧، «أقبل عن منصبه بل ويجري تهديده الآن بفقدان وظيفته كقاضي»، حسب المحامي الأرجنتيني سزموكليز.

وإثر إقصاء القاضي غاثون عن هذه القضية في أسبانيا، دعمت الرابطة الإسبانية لاستعادة الذاكرة التاريخية وعشرات من منظمات حقوق الإنسان هذه الدعوى المرفوعة في بوينس آيرس في الأرجنتين من قبل ذوي ضحايا الديكتاتورية.

وتقدر منظمات حقوق الإنسان عدد الأشخاص المفقودين في الحرب الأهلية ونظام فرانكو بنحو ١١٣٠٠٠ شخصا، دفن كثير منهم في قرابة ٢٥٠٠ مقبرة جماعية. ويشار إلى أن منظمة «جداث بلاثا دي مايو» الناشطة في البحث عن الأطفال المفقودين الذين عانوا من الخطف وفقدان الهوية على أيدي عملاء النظام الديكتاتوري في الأرجنتين، قد انضمت إلى هذه الدعوى القضائية للتحقيق في جرائم الحرب الأهلية الأسبانية ونظام فرانكو اللاحق، تضامنا مع الضحايا الأسبان.

■ ■

الإكوادور تطالب

«شيفرون» بتعويضات

أيدت محكمة استئناف في الإكوادور قراراً يلزم شركة «شيفرون كورب» بدفع ١٨ مليار دولار تعويضا للمدعين الذين يتهمون شركة النفط الأميركية العملاقة بتلويث غابة الأمازون وتدمير صحتهم.

وأمر قاض محلي شركة شيفرون في شباط الماضي بأن تدفع ٨.٦ مليارات دولار تعويضات عن أضرار بيئية، لكن المبلغ تضاعف إلى أكثر من ١٨ مليار دولار بسبب فشل الشركة في تقديم اعتذار علني مثلما طلب منها القرار الأصلي.

وقالت محكمة الاستئناف في قرارها الذي صدر الثلاثاء إنها تصدق على الحكم الصادر في ١٤ شباط الماضي بكل أجزاءه بما في ذلك عقوبة التعويض المعنوي. وفي نيويورك سارعت شركة النفط الأميركية إلى شجب القرار ووصفته بأنه «غير قانوني»، مؤكدة أنها ستواصل إجراءات قانونية متعلقة بالقضية خارج الإكوادور. وقد تطلب شيفرون كورب أيضا تدخل المحكمة العليا في الإكوادور، وهو ما قد يفتح فصلاً جديدا في المعركة القانونية التي بدأت قبل ١٨ عاما.

وكان حوالي ٣٠ ألفا من سكان مقاطعة سكومبيوز (شمال شرق) قد رفعوا دعوى قضائية ضد شركة النفط الأميركية بسبب ما قامت به شركة تكساكو في الإكوادور، وهي الشركة التي اشترتها شيفرون في ٢٠٠١. واتهم المدعون تكساكو بإلقاء مخلفات التنقيب عن النفط في حفر غير مبطنة، مما أدى إلى تلويث غابة الأمازون وتسبب في أمراض ووفيات بين السكان المحليين. واستأنف المدعون حكم المحكمة الأصلي، قائلين إن عملية إزالة التلوث ستحتاج إلى المزيد من الأموال. غير أن شيفرون تقول إن تكساكو نظفت جميع الحفر من المخلفات التي كانت مسؤولة عنها وقالت إن القاضي الإكوادوري في القضية الرئيسية تجاهل أدلة على الاحتيل من جانب المدعين.

وتعليقا على قرار محكمة الاستئناف قال الرئيس الإكوادوري اليساري رفاثيل كوريا إنه سعيد، وأضاف للصحفيين في مدينة جواياكيل الساحلية «أعتقد أن العدالة جبرت الضرر الذي سببته شيفرون للأمازون والذي لا يمكن إنكاره».

احتجاجات على الدستور الجديد في المجر

تظاهر عشرات الآلاف من المجرين في العاصمة بودابست أواسط الأسبوع الماضي احتجاجاً على حكومة رئيس الوزراء فيكتور أوربان وعلى بدء العمل بدستور جديد يرون أنه يقوض مؤسسات البلاد الديمقراطية. وطالب المتظاهرون أثناء تجمعهم أمام دار الأوبرا باستقالة أوربان وحكومة يمين الوسط التي يقودها والتي كان أعضاؤها يحتفلون في الداخل بدخول الدستور الجديد حيز التطبيق. وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «كفى» و«دكتاتورية أوربان» و«فيكتاتور» (وهو تلاعب باسم الرئيس على وزن دكتاتور) ورددوا شعارات تنهم رئيس الوزراء بإقامة ما أسموه «أوريانستان». ومعلوم أن حكومة حزب تحالف الديمقراطيين الشباب «فيدز» وزعيمه أوربان فازا بانتخابات تشريعية عام ٢٠١٠ بنسبة ثلثي أصوات الناخبين، مما أتاح لهم فرصة إجراء تعديلات على الدستور المعتمد منذ عام ١٩٨٩ والذي كفل الحقوق الديمقراطية الأساسية بعد انتهاء الحكم الشيوعي.

ويقول معارضو الحكومة إن الدستور الجديد يقلص بعض صلاحيات المحكمة الدستورية ويهدد التعددية واستقلالية الإعلام والقضاء، وهو ما من شأنه تقويض الديمقراطية في البلاد، في حين يرى حزب فيدز أن ذلك إتمام للتحول الديمقراطي الذي بدأ عام ١٩٨٩.

وكان البرلمان المجري قد مضى في نيسان الماضي قدما باعتماد التشريعات الجديدة رغم نداء من وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بإعادة النظر في الأمر ورسالة من رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو يطالب فيها أوربان بسحب مشروعي قرارين رئيسيين. وأبدت المنظمات الحقوقية وبينها منظمة العفو الدولية قلقها من اعتماد حكم بالسجن مدى الحياة على جرائم العنف بدون إطلاق سراح مشروط وعلى رفض منع التمييز كذلك. وألقى النزاع بشأن الدستور الجديد بظلاله على محادثات مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بشأن اتفاق جديد للتمويل ينظر إليه على أنه حيوي للمجر لتعزيز الثقة بسوقها.

خفض راتب رئيس وزراء سنغافورة

خفضت رواتب رئيس وزراء سنغافورة «لي هسيين لونغ» ووزرائه بنحو ٣٦٪، استجابة لشكاوى المعارضة لكنه يظل صاحب أعلى راتب بين الزعماء السياسيين في العالم. وتدفع سنغافورة رواتب سخية لأعضاء حكومتها والموظفين الحكوميين لاجتذاب ذوي الكفاءات إلى القطاع العام. لكن المبالغ التي يتقاضاها هؤلاء كانت محل انتقاد من المعارضة التي حققت مكاسب تاريخية في انتخابات عامة أجريت في أيار الماضي. وأفادت لجنة مراجعة شكلها «لي هسيين لونغ» العام الماضي في موقعها على الإنترنت أن راتبه يتجاوز ثلاثة ملايين دولار سنغافوري (٢,٣ مليون دولار أميركي) سنويا لكنه سينخفض إلى ٢,٢ مليون دولار سنغافوري (١,٧ مليون دولار أميركي) بموجب توصية من جانبها. وقالت لجنة المراجعة إن رواتب وزراء سنغافورة السنوية ستبدأ من ١,١ مليون دولار سنغافوري بخفض يبلغ ٣٧٪.

وترى المعارضة أن الربط بين رواتب الزعماء وما يمكن أن يحصلوا عليه في القطاع الخاص يؤدي إلى تركيز السياسيين على الثراء.

وقال حزب سنغافورة الديمقراطي المعارض في اقتراح طرحه في تشرين الثاني إن ربط الرواتب بأكثر الناس ثراء «أدى إلى تركيز حزب العمل الشعبي على زيادة ثروة من هم أكثر غنى في البلاد وتجاهل الفقراء».

ورغم ذلك سيظل راتب «لي هسيين لونغ» يعادل ثلاثة أضعاف ما يتقاضاه رئيس المجلس التنفيذي لحكومة هونغ كونغ- وهو صاحب ثاني أعلى راتب في العالم بين الزعماء السياسيين- «دونالد تسانغ» الذي يتقاضى ٥٥٠ ألف دولار سنويا.

وتتقاضى رئيسة وزراء أستراليا جوليا جيلارد حوالي ٤٨٠ ألف دولار أسترالي (٤٨٠ ألف دولار أميركي) سنويا بموجب مقترحات تم إعلانها مؤخرا. ويبلغ راتب الرئيس الأميركي باراك أوباما حوالي ٤٠٠ ألف دولار.

● رويترز

هل تنجو الدولة المصرية من السقوط؟ (٢-١)



الاضطرابات في مصر. إذ تعمل قوى النظام القديم الرامية إلى استمراره في الإطار الرأسمالي التابع اكتفاء بمجرد تغيير في بعض شخوص الطبقة المتوحشة المهيمنة، إذ تعمل نخبتها السياسية وإعلامها بكل تبجح على نفي وجوده.

بناءً على تكليف من«ريتشارد بيرل»الذي كان يعمل نائبا لـدبول وولفويتز»أحد أهم أركان إدارة «بوش الابن»، أعد «معهد راند» تقريراً خلاصته أن ضرب العراق هو مجرد هدف تكتيكي، في حين أن الهدف الأكبر و«الجائزة الكبرى» هي مصر. ويعلم كل مهتم بالسياسة أن وولفويتز، اليهودي الصهيوني، هو من أهم من صاغوا الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط. كما أنه أحد أهم مهندسي تدمير العراق واحتلاله. وبالرغم من أهمية العراق، ودور هذا الشخص فيما جرى، فإنه اعتبر أن مصر هي «الجائزة الكبرى» لإدراكه والإدارة الأمريكية لقيمة مصر في الجغرافيا والتاريخ وهو ما يدفعهم للتصميم على تحطيم هذه «النواة الصلبة» ليمتكنوا من إنجاز مشروعهم الصهيوي-امبريالي.

الطريق إلى الهدف:

بشكل متزامن يجري العمل لتقويض الدولة المصرية على محاور وجهات عدة دولية وإقليمية ومحلية، متشابكة ومتداخلة ومتكاملة، بعض أهمها كما يلي:

خنق مصر استراتيجيا:

وهي خطة تنفذ بمنتهى الجدية والسرعة. فقد أقام العدو الصهيوني قاعدتين عسكريتين في الإقليم المنفصل عن السودان

الانطلاق وصولاً إلى الثروة وحجبها عن الآخرين، وحتى عن أصحابها .

وعلى مستوى التاريخ، فإن مصر ذات العمق الحضاري السحيق، حيث تكونت الأمة المصرية كأول أمة على الأرض من سبيكة بشرية واحدة، لا تفصل بينها سلاسل الجبال الشاهقة، أو البحار المتلاطمة. وهو ما حقق التجانس والتوحد في ظل«دولة» لها دور أساسي في الشأن الاقتصادي- الاجتماعي (بحسب مستوى التطور)، فرضه تنظيم الري ورعاية الأرض، قوام هذه الدولة المتناسكة بحدودها المعروفة الآن وعمودها الفقري كان هو «الجيش»، الذي نشأ مصاحبا لنشأة الدولة، لدور استوجيته ظروف وجودها وتطورها، كناظم للسبيكة البشرية للمصريين منذ الماضي السحيق.

هنا ما أكده التطور المصري (رغم الانقطاعات والانكسارات)، ليس في الماضي البعيد فحسب، وإنما في التاريخ الحديث والمعاصر منذ تجربة«محمد علي». حيث تكرر قانون خاص للتطور المصري (لا ينفي القوانين العامة لتطور المجتمعات)، مؤدى هذا القانون «دور أساسي للدولة يعتمد على قوة ودور عمودها الفقري أي الجيش. كلازمة حتمية للتحرر والتقدم والأزدهار»، والعكس بالعكس.

جوهر الموقف الامبريالي من مصر:

بناءً على ما سبق، فمن الضروري الإمساك بالخيط من أوله لنتمكن من تعرية ما يرضخه الإعلام المصري تشكيكا وطمسا لما يطلق عليه «الطرف الثالث» الذي يعمل على تسعير

◀ **إبراهيم البدرابي – القاهرة**

تؤكد الوقائع على الأرض ضرورة النظر إلى الإقليم الممتد من قزوين إلى الأطلسي باعتباره كتلة إستراتيجية واحدة تمثل كل دولة فيه وحدة تتشابك مع باقي الوحدات حتى لو تباعدت جغرافيا أو اختلفت ظروفها في بعض التفاصيل، وبإتالي فإن الضغط على وحدة من وحداته العديدة يؤثر تأثيرا عاصفا على باقي وحداته، هكذا ينبغي إدراك ما حدث في ليبيا وفي السودان، وراهنّا ما يحدث في سورية، وما سبق حدوثه في العراق، والمضمر بالنسبة لإيران... الخ.

بل إنه ليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن القومي لمصر ممتد إلى أبعد من حدود الإقليم، أي حتى مضيق ملقا في جنوب شرق آسيا، فما بالنّا بمخططات العدو الصهيوي-أمريكي، والامبريالي بوجه علم إزاء الإقليم بوحداثه العديدة سواء اقتربت من مصر جغرافيا أو ابتعدت.

ذلك أن خطط القوى المعادية لا ترمي إلى الهيمنة على الإقليم وترك وحداته على ما هي عليه بالرغم من عدم منطقية حالة التقسيم التي نعاني منها، إلا أنه يدفع بموجة جديدة ضارية للمزيد من التقسيم والتحطيم، يراها ضامنة لإحكام الهيمنة وديمومتها، ومن هذه النقطة فإن مسعى إسقاط وتحطيم الدولة المصرية يؤثر بشكل عميق ومباشر، ليس على مصر وحدها، ولكن على الإقليم برمته. إضافةً إلى أن الهيمنة على الإقليم وإخضاعه يعني انتصارا حاسما للقوى الصهيوي-امبريالية على المستوى العالمي، وإنقاذ للعدو (ولزمن طويل) من مصير محتوم ينهي عصرا كاملاً، ويصادر على فجر عصر جديد للبشرية بأسرها، ومن هنا تبرز محورية القضية باعتبارها صراعا عابرا للإقليم إلى آفاق عالمية.

مصر الجغرافيا والتاريخ:

في هذا السياق تتأكد أهمية مصر بمكانها في الجغرافيا ومكانتها في التاريخ، والضرورة القصوى لتدمير وإسقاط الدولة المصرية تعد ضمانا لتنفيذ الخطة الصهيوي-أمريكية أساسا، والصهيوي-امبريالية بوجه عام.

على مستوى الجغرافيا، فإن الأمر معروف منذ ثلاثة وعشرين قرنا. أي منذ «الإسكندر الأكبر» الذي بدأ مسيرة فتوحاته التوسعية العالمية باحتلال مصر، ورأيه الذي لا يزال صحيحا بأن مصر هي باب السيطرة على العالم، وهكذا رأى «نابليون بونابرت» الذي بدأ أيضا بمصر قائدا للحملة الفرنسية عام ١٧٩٨. إذ كانت أهمية المكان تسبق أهمية نهب الثروات، فالثروات قابلة للنفاذ. أما المكان فانه لا يتزحزح، ومنه يكون

١٦٢ ألف قتيل منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

كشفت منظمة «إيراك بادي كاونت» البريطانية مقتل نحو ١٦٢ ألف شخص في العراق، ٨٠٪ منهم مدنيون، منذ بدء احتلال الولايات المتحدة لهذا البلد في ٢٠٠٣ حتى انسحابها منه. وقالت المنظمة: «إن عدد القتلى في العراق خلال الأعوام التسعة الماضية يقدر بنحو ١٦٢ ألف شخص، بينهم نحو ٧٩ في المئة من المدنيين، والباقي من الجنود الأميركيين وقوات الأمن العراقية والمسلحين». وأشارت المنظمة إلى «أن أعمال العنف ومعدل الضحايا انخفاضاً بشكل كبير عن هذا المعدل خلال موجة العنف الطائفي التي ضربت البلاد بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، كما أن مستوى أعمال العنف تغير بشكل واضح منذ منتصف ٢٠٠٩».

وبلغ العنف أعلى معدلاته في أواخر ٢٠٠٦ واستمر حتى النصف الثاني من ٢٠٠٨، وسجلت نحو تسعين في المئة من الوفيات حتى ٢٠٠٩، وفقا للتقرير، لكن التقرير حذر من «عدم وجود مؤشرات ملحوظة إلى انخفاض (عدد القتلى المدنيين) منذ منتصف ٢٠٠٩».

وأنجزت قوات الاحتلال الأجنبية التي بلغ عديدها ذروته بنحو ١٧٠ ألف جندي انتشروا في ٥٥٥ قواعد في العراق، «انسحابها» من البلاد في ١٨ كانون الأول الماضي، وأعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يوم السبت ٣١ كانون الأول «يوم العراق» كونه يجسد الانسحاب. وذكر التقرير بان أكثر من ١١٤ ألف مدني سقطوا شهداء في العراق منذ اجتياحه إضافة إلى أعداد القتلى من الجيش الاحتلال الأمريكي بحسب المواقع الالكترونية وبينها «ويكيليكس» وأخرى رسمية أميركية وعراقية، فضلاً عن القتلى من عناصر الأمن والمسلحين، ليبلغ الرقم الكلي نحو ١٦٢ ألفا. وتعتبر الشرطة العراقية الفئة الأكثر تضررا، إذ قتل تسعة آلاف و١٩ من عناصرها، فيما كانت مدينة بغداد الأكثر خطورة في البلاد وقتل فيها نحو نصف عدد الضحايا ما يعادل مرتين ونصف مرة المعدل العام للبلاد، وفقا للتقرير.

وقتل أربعة آلاف و٤٧ جنديا أمريكيا في العراق خلال الأعوام التسعة الماضية، حسب الأرقام الأمريكية الرسمية المعلنة وما خفي كان أعظم على الأرجح، في حين أعلنت الحكومة العراقية أن ألفين و٦٤٥ شخصا قتلوا من جراء أعمال عنف وقعت في عهوم البلاد خلال العام ٢٠١١، في حين تحدثت المنظمة البريطانية عن مقتل أربعة آلاف و٩٩ شخصا خلال الفترة ذاتها.

كما أشارت أرقام الحكومة العراقية، بخلاف بيانات «إيراك بدي كاونت»، إلى انخفاض ملحوظ في معدل الهجمات خلال العام ٢٠١٠ وقالت إنه قتل خلاله ثلاثة آلاف و٦٠٥ أشخاص.

ونشرت المنظمة تقريرها غداة دعوة المالكي للبدء بعمليات إعادة بناء البنى التحتية والاقتصاد في ظل أزمة سياسية بين الكتل السياسية في البلاد. ■■

تركيا توجه صواريخ هوك إلى سورية

أفادت صحيفة «ميلليت» التركية الثلاثاء ١٣/١٢/٢٠١٢، إن تركيا نشرت صواريخ هوك المستوحاة من اسم نظيرتها الأمريكية توما هوك التي تعتبر جزءاً من الدرع الصاروخي الأمريكي بالقرب من قرية قلعة التابعة لمدينة اسكندرونة الحدودية مع سورية، وبرزت ذلك بأنه يأتي رداً على نشر سورية بطاريات صواريخ سكود روسية الصنع في القامشلي وعين ديار وهي مناطق حدودية مع تركيا. وأشارت الصحيفة إلى أنه تأسس نظام الدفاع الصاروخي التركي قبل عامين الذي يوصف بأنه مظلة تركية لحماية منطقة الشرق الأوسط وأحد أسباب الأزمة بين تركيا و«إسرائيل» حسب الادعاءات المطروحة.

«لقاءات عمان».. تأكيد على خيار المفاوضات!



لقد وفر عريقات على الجميع، مشقة البحث فيما وراء الكلمات، التي جاءت واضحة، ومباشرة، ولا تحتمل الاجتهاد أو التشكيك، لأن برنامج عمل، وخطاب سلطة رام الله المحتلة، الذي تقابل «البعض» من إمكانية انتقاله لموقع آخر، بعد الكوارث التي ألحقها نهج التفريط، الممتد على أكثر من عقد من الزمن، قد اصطدم مجدداً بحقيقة تلك السلطة وخياراتها، رغم «بعض» التوصيفات/ والمحللين عند مناقشتهم لخطورة اللقاء، فما بين «الخطأ الفادح، ذر الرماد في العيون، التحفظ ، فك عزلة العدو...» تناوبت التعليقات، التي جاءت بهدوئها و«اتزانها» لتعكس حالة جديدة عند بعض القوى الجذرية، التي ما زالت تتوهم بأن مصالحات القاهرة الوردية، قادرة على تصحيح الموقف السياسي/ الوظيفي/ الأمني للسلطة وحزبها، وهو ما أكدت عليه تجربة الأيام الأخيرة في الضفة المحتلة. لقد وفرت أجواء الحوارات في القاهرة، أجواءً مريحة، لتتقدم السلطة مجدداً في طريق المفاوضات، ومن هنا تبرز المخاوف، من أن إدارة الانقسام، ستوفر لطرفي الحوار الأساسيين، فرصة اللوج إلى هدف كل منهما، بتفاهات مشتركة، توفر مظلة جماعية لترتيب «البيت الداخلي» الذي يعاني من تشققات وتداعيات واضحة.

إن وحدة وطنية حقيقية، تلتزم ببرنامج سياسي وكفاحي، يتصدى لمهمة تحرير فلسطين، المنكوبة باحتلالَي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ هي الهدف الأساسي لشعبنا وقواه السياسية والاجتماعية، لكونها السلاح الحقيقي لمواجهة العدو، من أي طريقاً واحداً خبره شعبنا على مدى أكثر من قرن من الزمن وهو يواجه المحتلين لوطنه. إنه طريق المقاومة المسلحة والشعبية بكل أشكالها. ■■

◀ **محمد العبد الله**

جاء اللقاء الذي شهدته العاصمة الأردنية بين سلطة الحكم الذاتي المحدود، ومبعوث حكومة العدو، الذي دعت إليه ورعته وزارة الخارجية الأردنية، ليعيد لساحة السجال السياسي الفلسطيني أوجه الاختلاف على قضايا مفصلية في النضال الوطني، بعد ما يقارب الأسبوعين على لقاءات المصالحة، التي افترض أصحاب النوايا الحسنة ممن شاركوا في حواراتها، على أن تكون بداية لمرحلة جديدة. لكن النوايا الطيبة لا تكفي في تجربة العمل الفلسطيني، لترسم طريق الخلاص لشعبنا، طالما أن هناك طرفا يريد من كل الخطوات والخيارات أن تقود إلى المفاوضات، التي أكد عدد كبير من المتحمسين لها، أنها على مدى عقدين تقريبا، قد انعكست سلبيا على الشعب الفلسطيني، لتحقيق لحكومات العدو المتعاقبة«انتصارات» جديدة.

لقاء عمان بين صائب عريقات و«يتسحاق مولوخو»، وبمشاركة اللجنة الرباعية، كان ثمرة لجهود أردنية استمرت لعدة أسابيع، حرص خلالها البلد المضيف على بعث رسالة لكل «من يعينهم الأمر» خاصة، واشنطن التي سيقوم الملك الأردني بزيارتها قريبا، من أن للأردن دورا في العملية السلمية التفاوضية»، وبأن كل التحركات الاستفزازية لـ«زعران التلال»الصهيانية، والتصريحات العدوانية لبعض المسؤولين في كيان العدو، حول غور الأردن والمملكة بشكل عام، ورهان البعض على نتائج الارتجاجات الداخلية الأردنية، كل ذلك لن يعمل على«تقزيم»دور الأردن بالمنطقة، ودفعه للانكفاء داخل حدوده الجغرافية. لكن اللافت لنظر المراقبين، أن الدعوة والتحضيرات جاءت من الخارجية، ولم تكن كالعادة المتبعة منذ سنوات، من«الديوان الملكي» الذي يتابع ملف المفاوضات والعلاقة بين الجانبين. وهذا ما دفع البعض للاستنتاج، من أن الرهان على تحقيق اختراق أو قفزة كبيرة للأمام في هذا المجال، لا يعدو تقاؤلا في غير محله، لأن نتباهو، رفض أن يقدم أية تنازلات للحكومة الأمريكية فيما يخص القضايا المطروحة للتفاوض، والتي يأتي في مقدمتها بناء المستعمرات وتوسيع ما هو قائم منها، الأمن الحدود.

إن الحرص على الاجتماع في هذا الموعد، يحمل أكثر من هدف لكل طرف من أطراف اللقاء. حكومة العدو، عبرت على لسان أكثر من مسؤول فيها على «التطور الإيجابي للعلاقة، إنها أول مرة

خيط أمل لإنقاذ الوطن

◀ جبران الجابر

أكثر دماً، أكثر خطورة، هذه هي الجمل وأمثالها التي يوصف فيها الوضع في سورية، وذلك أمر يدل على أن الصراع يتصاعد على أرضية استراتيجية قتالية ما زالت ترمي لحسم الصراع على قاعدة «من ينتصر على من».

فلا المعارضة المسلحة قانعة بالحوار، ولا النظام قابل بالتظاهرات وسحب الجيش وقوى الأمن من المدن والبلدات، وما زال كل طرف يحصي عدد القتلى، وما حقق من انتصار هنا وهناك.

لقد بات واضحاً أن تلك الاستراتيجيات أدخلت الوضع في حالة استعصاء على العقل والضمير الوطني وأزادت الرهان على العوامل العربية والإقليمية والدولية.

لقد اطمأن النظام للفيتو الروسي وأمن بذلك حماية من العوامل الخارجية وضاف الفيتو اطمئناناً إلى «الخصوصية» السورية حتى وكأن الوضع في سورية لا يشكل أزمة وطنية، إنما هو وضع عادي وطبيعي وهو ما قصده انتخابات الإدارة المحلية، أما المعارضة فقد حققت على الصعيد العربي خطوات تمثلت بالمبادرة العربية ورفض النظام لبعض شروطها، وتسعى إلى خطوة أبعد على الصعيد العربي، ودعمت المعارضة موقفها بالتقارير الصادرة عن هيئات دولية وجدت أن الوقائع الدامية ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وتنتظر تداعيات ذلك، ولا يمكن في ظروف الأزمة أن تكون أية سياسة معطى نهائياً وحاسماً.

لقد غاب عن الفكر السياسي أن مزيداً من الدماء قد يكون عامل تحول في كثير من السياسات، وغاب عن الفكر أن مجرى الأحداث الدامية قد يكس سياسة هذه الدولة أو تلك، ولم يعد يرد من الذهن



سوى خصائص الفكر الميتافيزيقي الشكلي وتوارث النظرة العميقة التي تستشرف التداعيات وترى أن سير الأزمة وتطورها لا يجعل شيئاً نهائياً. وتابع «مفكرون» و«سياسيون» «نخواتهم» و«ارتقوا» في أحاديثهم وكأنهم قوة مقررة لسير الأحداث، فكروا أن الحسم قريب، وقد لا يتجاوز أواخر ٢٠١١ ويرفعون رايات الانتصار ولم يتحرك فكرهم في عمق المشكلة وأن الصراع حتى بحسمه هو هزيمة شاملة تصيب المنتصر، قبل المنهزم.

يضع التاريخ، في ظروف تعمق الأزمة، درساً واضحاً وهو أن كل طلقة ترتد على من أطلقها، وتصيبه قبل أن تصيب خصمه.

وما دام الكثيرون يقرون على أن اعتماد المعارضة على العامل الخارجي بات اتجاهها في «خبر كان»، مادام الأمر على ذلك النحو فلماذا لا يرون أن الأوراق الخارجية التي في يد النظام سيكون لها نفس المال وتصيب في «خبر كان».

أليس من العقلاني القول إن الرهانات على العوامل الخارجية كلها تحولت إلى خطر إضافي على الوطن، تحولت إلى عوامل في دروب تفتت الوضع وجعل

الوحدة الوطنية هدفاً بعيد المنال، فإذا كانت أحداث حماة عام ١٩٨٢ ما زالت في العقول والعواطف فما بالك بأزمة دامية منذ أيامها الأولى ودخلت شهرها العاشر وحصدت عواصفها الآلاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى والمشردين. أغطي ذلك فرحة من نجحوا في انتخابات الإدارة المحلية والتي كانت موضع اهتمام إعلامي تابعها حتى فرز أوراق الصناديق بما فيها الصناديق الفارغة.

أليس على الفكر الوطني أن يقف بكل عمق أمام المخاطر ويستخلص أن على السوريين أن يقلعوا شوكرهم بأيديهم، وأن إنقاذ وطنهم شأنهم وأن التضحيات الآن لها معاييرها وليس منها كثافة النيران وعدد القتلى والجرحى والبيوت المهدامة.

ما زال في الأفق القريب خيط أمل لإنقاذ الوطن يعتمد الشجاعة الذاتية، فلا إسقاط النظام بضربة قاضية هو الحل ولا سحق المتظاهرين هو الحل، إن البداية لإنقاذ الوطن أصبحت تتطلب سوريين وطنيين من خارج المتصارعين وتشكل منهم وزارة تقود مرحلة انتقالية وتمتّع بكل الصلاحيات لقيادة المرحلة وإنقاذ الوطن.

احتجاج شعبي قبرصي على القواعد العسكرية البريطانية

على استقلالها في ١٩٦٠.

ودعت المجموعة إلى تظاهرات جديدة أمام القاعدتين البريطانيتين اللتين ما زالتا موجودتين في قبرص، وهما قاعدة أكروتيري في الجنوب الغربي وقاعدة ديكليا في الجنوب الشرقي.

وقد كررت لندن التأكيد في كانون الأول أنها تريد الاحتفاظ بقاعدتيها. وقال وزير الدفاع فيليب هاموند إنهما «في منطقة مهمة على الصعيد الجيوسياسي وتشكلان أولوية كبيرة للمصالح الأمنية لبريطانيا على المدى البعيد».

قبارصة يطالبون بانسحاب القوات العسكرية البريطانية وعناصر من الشرطة عن عشرة جرحى مساء الاثنين قرب قاعدة عسكرية بريطانية في الجزيرة المتوسطة. ويرفض القبارصة اليونانيين وجود القواعد البريطانية في قبرص، لكن الاحتجاجات ضد وجودها تقلصت في الأعوام الأخيرة.

وقد نظمت التظاهرة حركة جديدة هي التجمع الوطني لمحاربة الاستعمار الذي يطالب بالانسحاب الفوري لجنود بريطانيا القوة الاستعمارية السابقة في الجزيرة التي حصلت

وقد استخدمت هاتان القاعدتان اللتان يعيش فيهما تسعة آلاف جندي وعائلاتهم لإرسال قوات بريطانية إلى العراق وأفغانستان وليبيا.

وبالإضافة إلى القاعدة العسكرية في أكروتيري، تحتفظ بريطانيا أيضاً بقاعدة عسكرية أخرى في مدينة ديكليا في شرق قبرص.

وقد نالت قبرص استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦٠، ومع ذلك لا تزال المملكة المتحدة تحتفظ بالسيادة على قاعدتين عسكريتين كبيرتين جنوبي وشرقي الجزيرة.

● **وكالات**

«غرف العمليات» بين طرازين: أمريكي وسوري..



◀ حمزة منذر

إذا تجاوزنا افتراضاً الخبر الأول في وسائل الإعلام العربية والعالمية حول الوضع في سورية، سنكون أمام حزمة من الأخبار شديدة التعقيد والتنوع والتناقض أحياناً، ولكنها دون أدنى شك تشكل خلفية ذات أهمية قصوى لفهم ما يجري في سورية وحولها من صراع، وماهية السيناريوهات المطروحة ليس لحل الأزمة السورية، بل لتحقيق السيطرة الأمريكية-الإسرائيلية على المنطقة بما فيها سورية، وبمساعدة قادة دول الاعتلال العربي، والتي لم تكن يوماً إلا أدوات بأيدي من أوجدها كأظمة منذ منتصف القرن الماضي.

● في الدوحة تم الإعلان عن فتح مكتب رسمي لحركة طالبان الأفغانية لإعطاء ما تجرّبه من مفاوضات وصلات مع الدبلوماسيين والأمنيين الغربيين «شرعية» مدروسة، وقد تكون مطلوبة، لمرحلة ما بعد «نظام كرازي»، والذي لن يكون بالنسبة للغرب أهم من الجنرالين ضياء الحق وبيروز مشرف في باكستان.

● ما أن أعلن عن استكمال الانسحاب الأمريكي من العراق، حتى جرى تفجير قضية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، والتي اشغلت بها كل القوى السياسية العراقية التي جاءت مع قوات الاحتلال ولم تزل مرتبطة بمخططات الاحتلال الأمريكي الذي أبقى على قوى لا تقل عن خمسين ألف أمريكي بين موظفي السفارة (سنة عشر ألفاً) وخبراء التدريب العسكري لقطعات الجيش العراقي، بالإضافة إلى عشرة آلاف مستخدم أمني في شركات الحماية الأمنية الخاصة.

● تهينة الأردن لتنفيذ مهمة جديدة، وإن على عجل، حيث عقد في عمان اجتماع لممثلي الرباعية الدولية وسارعت السلطة الفلسطينية إلى إرسال صائب عريقات للقاء ممثل الحكومة الإسرائيلية بإشراف أردني ليس للمفاوضات بل للتفاوض على شكل المفاوضات اللاحق، ولا شك أن ما صرح به وزير الخارجية الأردني حول الولاية الكاملة للأردن على سير المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، يؤكد أن النظام الهاشمي والسلطة الفلسطينية والرجعية العربية عموماً، لا هدف أمامهم جميعاً أكبر من ضرب خيار المقاومة سواء في فلسطين المحتلة أو خارجها.

● قبل قدوم سبيّ الذكر جيفري فيلتمان إلى المنطقة ليقود غرفة عمليات جديدة، ضد سورية هذه المرة، تعالت وتكثفت التصريحات الأمريكية والفرنسية ضد سورية بشأن عمل فريق المراقبين العرب، دون حتى انتظار التقرير الأولي الذي سيرفعه الفريق مصطفى الدابي إلى وزراء لجنة الجامعة يوم السبت ٢٠١٢/١/٧ عن عمل مراقبي الجامعة، وما هي تقديراتهم للوضع في سورية.

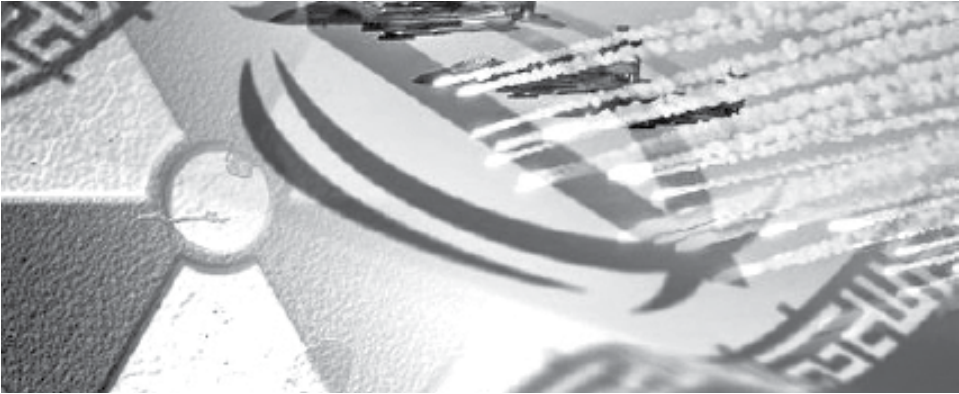
● ها هي حاملة الطائرات الروسية «كوزندتسوف» تقترب من الشواطئ السورية، وما دلالة ذلك على اتجاه الموقف الروسي إزاء محاولات تدويل الأزمة السورية، وبالمقابل المناورات العسكرية لسلح البحرية في إيران وعلاقة ذلك بالتهديدات الأمريكية-الأطلسية لإيران عسكرياً أو بالحصار الاقتصادي، وكيف كان الرد الإيراني والرد الأمريكي المضاد إعلامياً للآن.

● المأرق التركي الداخلي والمجازر التي ارتكبتها سلاح الجو التركي ضد المدنيين الأكراد، وانعكاس ذلك على الوضع السياسي والأمني داخل تركيا نفسها، وكيف سيكون شكل الدور التركي لاحقاً إزاء سورية بعد افتضاح دور حكومة أردوغان في خدمة المخططات الأمريكية في المنطقة.

أمام هذا القدر من تعقيدات المشهد السياسي والعملياتي في المنطقة، وداخل بلدنا سورية، يجب ألا يتوهم أحد بأن التحالف الإمبريالي-الصهيوني-الرجعي العربي سيوقف من مجاولاته الرامية لتفتيت سورية وبشكل مركب من الخارج والداخل، ولذلك لا نرى مخرجاً إلا بقيام حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة بحيث تكون «غرفة عمليات مضادة» قادرة على مواجهة ثلاثة أخطار مترابطة وهي: أولاً، الاستعبداد للدفاع عن الوطن وحماية الوحدة الوطنية ورفض كل أشكال التدخل الخارجي، وثانياً تعبئة قوى المجتمع الحية ضد خطر الفتنة الداخلية، وثالثاً اجتثاث قوى الفساد التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه وما زالت تعيق التوصل إلى مخرج آمن من الأزمة.

h.monther@kassioun.org

واشنطن مصرّة على إرسال قطعها الحربية للخليج



لبيع نفطها إذا قام الاتحاد الأوروبي بحظر استيراد الخام الإيراني، مشيراً إلى أن بلاده تعزم تصدير ما معدله ٢,٣ مليون برميل يوميا خلال هذا العام، وهو ما يعادل صادراتها خلال عام ٢٠١١.

وأوضح محسن قمصري مدير الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية الإيرانية أن طهران درست بالفعل طرقاً مختلفة للتعامل مع الإجراء الأوروبي في حال تم الاتفاق عليه.

إلا أنه أكد على أنه لا يمكن استبدال بعض المشتريين الأوروبيين للنفط الإيراني بسهولة.

وأوضح قمصري أن جزءاً من الكميات التي ستعرض للحظر قد تتجه إلى الصين ودول أخرى في آسيا وأفريقيا، مستبعداً أن يتم تخزينها في ناقلات على اعتبار أن ذلك يعد حلاً قصير الأجل.

ورجح قمصري أن تبقى الشحنات التي تصدرها بلاده من النفط كما هي خلال هذا العام دون تغيير، لافتاً إلى أن هناك طلباً مرتفعاً من قبل زبائن إيران على النفط. وأضاف أن نحو ٢٠٪ وهو ما يعادل ٧٠٠ ألف برميل من النفط الإيراني- تتجه يوميا إلى غرب السويس، حيث تصدر أكثر من نصفها إلى أوروبا ونحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا إلى تركيا والكمية المتبقية إلى أفريقيا.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية صادرات إيران إلى الاتحاد الأوروبي بنحو ٤٥٠ ألف برميل يوميا.

بدورها أعلنت الصين معارضتها لفرض عقوبات أحادية الجانب على إيران. بعدما وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما قانوناً يشد الإجراءات ضد القطاع المالي الإيراني لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، حسب الذرائع المعلنه.

وتنص الإجراءات الأميركية الجديدة على السماح للرئيس الأميركي بتجميد أصول كل هيئة مالية أجنبية تتعامل مع البنك المركزي الإيراني في قطاع النفط.

وارتفعت حدة التوتر في منطقة الخليج العربي بعد أن هددت طهران مؤخراً بإغلاق مضيق هرمز الذي يعبر منه نحو ٣٥٪ من صادرات النفط العالمي المنقولة بحراً، إذا ما فرضت عليها عقوبات دولية جديدة. ■■

ذكرت مصادر في البنتاغون أن الولايات المتحدة ستستمر في إرسال المجموعة الضاربة لحاملة الطائرات إلى منطقة الخليج، بالرغم من تحذير إيران من هذه الخطوة، وقال المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل في بيان، إن «نشر التشكيلات العسكرية الأميركية في منطقة الخليج سيستمر كما كان منذ عقود»، مضيفاً: «أن نشر المجموعة الضاربة لحاملة الطائرات أمر ضروري للحفاظ على استمرار تنفيذ المهام الحالية، ودعمها العملياتي».

وجاءت تصريحات البنتاغون هذه عقب تهديدات أطلقها قائد الجيش الإيراني الجنرال عطاء الله صالح، بشأن عودة حاملة الطائرات «جون سي. ستينيس»، إحدى كبريات حاملات الطائرات في البحرية الأمريكية، إلى الخليج.

وقد أذّن صالحى الولايات المتحدة من مغبة إرسال إحدى حاملات طائراتها مجدداً إلى مياه الخليج، بعد أن عبرت مضيق هرمز باتجاه الشرق إلى بحر عمان عبر منطقة كانت تجري فيها إيران مناوراتها، التي استمرت عشرة أيام عند مدخل الخليج، وشملت تلك المناورات إطلاق ثلاثة صواريخ مخصصة لإغراق القطع البحرية.

وقال ليتل: «إن عبورنا مضيق هرمز سيستمر وفقاً للقانون الدولي، الذي يضمن لسفننا الحق في عبور الممر»، مضيفاً «أننا ملتزمون بحماية حرية الملاحة التي هي أساس الرخاء العالمي، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لعمل قواتنا العسكرية في هذه المنطقة».

وتصاعدت التوترات في منطقة الخليج بعد أن هددت إيران مؤخراً بإغلاق مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية في العالم، والذي يعبر من خلاله بحدود ٤٠ بالمائة من النفط العالمي، بعد أن فرض الغرب عقوبات على صادراتها النفطية.

في هذه الأثناء، تبدل فرنسا جهوداً متواصلة مع دول الاتحاد الأوروبي لتحثها على الاقتداء بالولايات المتحدة وفرض عقوبات مالية ونفطية جديدة على إيران، التي يتهمها الغرب بمواصلة العمل لإنتاج سلاح نووي. فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه لشبكة (أي تيڤي) الفرنسية أن بلاده «ترغب في تشديد العقوبات، دون إغلاق طريق التفاوض والحوار مع إيران»..!!

وبشأن توقعه لبرنامج إيران النووي أكد جوبيه أن «إيران تواصل الإعداد لسلاحها النووي، هذا أمر لا شك فيه» (٩)، مذكراً بأن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية «واضح جداً» في هذا الشأن.

وفي نهاية العام الماضي عززت الولايات المتحدة عقوباتها على القطاع المالي الإيراني عن طريق تجميد أرصدة أي مؤسسة مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في القطاع النفطي.

وتطالب باريس الاتحاد الأوروبي بالاقتداء بواشنطن، وقال الوزير الفرنسي «نرغب في أن يتخذ الأوروبيون قبل ٣٠ كانون الثاني الحالي إجراءً مماثلاً لإظهار قوة تصميمنا».

وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد دعا في نهاية ٢٠١١ إلى تنفيذ عقوبات محددة على طهران تمثل أهمها في تجميد أرصدة البنك المركزي الإيراني وفرض حظر على صادراتها النفطية.

ورغم صعوبة الموقف داخل الاتحاد الأوروبي لاسيما مع احتدام النقاش دون التوصل إلى توافق، إلا أن جوبيه أشار في تصريحاته إلى وجود ما وصفه بـ«أمل كبير» في التوصل إلى نتيجة بشأن هذين العنصرين» في نهاية الشهر الحالي.

لكن المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بدا

حول الاتفاق بين هيئة التنسيق السورية ومجلس اسطنبول

◀ سلام الشريف

أخيراً، صدرت ورقة الاتفاق الموقع عليها بين «مجلس اسطنبول» و«هيئة التنسيق للقوى الديمقراطية في سورية».. والحقيقة أن هذا الاتفاق جرى بطلب من جامعة الدول العربية وبعض القوى الدولية التي تسعى لإيجاد شرعية للضغوط والتدخلات الخارجية من خلال إيجاد أوسع تحالف معارض يباركها. لقد أتى الاتفاق بصيغته الموزعة استجابة لهذا المطلب، آخذاً بعين الاعتبار التغييرات على الساحة الدولية فيما يخص مواقف الدول الكبرى.

ففيما يخص التدخل العسكري الأجنبي، ينص الاتفاق على «رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد ولا يعتبر التدخل العربي أجنياً».. فإذا كان هذا البند يظهر تمسك القوى الموقعة بالتدخل الخارجي العسكري كرافعة لتغيير موازين القوى الداخلية بعد فشل أشكال الضغوط الخارجية الأخرى بتغييره، فإن رفض التدخل العسكري الأجنبي (غير العربي) الآن بعد أن أصبح بعيد المنال نتيجة الموقف الروسي الصيني الصلب، ليس سوى مزادة كلامية انتهازية من جانب هذه القوى، وتحديداً من مجلس اسطنبول الذي قدم طلبه لمجلس الأمن للتدخل العسكري قبل أقل من أسبوعين. من ناحية أخرى فإن هذه القوى تستمر بالتضليل والاحتيال من خلال إيحائها بوجود فارق بين التدخل العسكري الأجنبي والعربي، فالجميع يعلم أن القوى المسيطرة في الجامعة العربية، والتي ترضى المشاركة في تدخل عسكري في سورية، هي دول الخليج بشكل أساسي، التي من نافل القول التأكيد على تبعيتها وارتباطها بالقوى الصهيوي- أميركية. ثم أية حرية وديمقراطية تلك التي ستأتينا على دبابات ملوك العهر والاستبداد والرجعية؟.

أما على صعيد ما يسميه الاتفاق بد«المرحلة الانتقالية»، فهو ينص على: «تبدأ المرحلة الانتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه، الأمر الذي يعني سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية».. يلحظ هذا البند التمييز، الذي دأب بعض أعضاء هيئة التنسيق التأكيد عليه سابقاً، بين إسقاط السلطة السياسية، وإسقاط جهاز الدولة. ولأن كان هذا التمييز مهماً جداً كون جهاز الدولة هو أحد أهم عوامل وحدة الأراضي السورية (إذا لم يكن الأهم حاضراً)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن إسقاط السلطة السياسية في سورية دون إسقاط جهاز الدولة، في ظل التأييد الواضح للقوى الضاربة في جهاز الدولة للنظام، والمقصود هنا بشكل أساسي الجيش وبعض المؤسسات والقباط؟؟؟ تغدو استحالة إسقاط السلطة السياسية دون خلخلة إسقاط جهاز الدولة أمراً بديهياً. من هنا كان رفض بعض القوى السياسية المعارضة في سورية (الجهة الشعبية للتغيير والتحرير) لشعار إسقاط النظام الذي استعاضت عنه بشعار الإصلاح/التغيير الجذري والشامل الذي ضمانته الوحيدة استمرار ضغط الحركة الشعبية وتطويرها والعمل على إنضاج المعبرات السياسية عنها. إذاً، إن هذا البند هو بند تضليلي بامتياز، إذ أنه يلحظ الخطر المتمثل بخلخلة جهاز الدولة وضرب وحدته، بالمقابل يتبنى هدفاً وشعاراً يستجلب تحقق هذا الخطر.

أما على صعيد القضية الكردية، فلقد نص الاتفاق على: «إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً....» في هذا الإطار فإن عدم إدخال كلمة دولة، أي ضمان وحدة الدولة بالإضافة لوحدة التراب والشعب، هو أمر يثير الشك والريبة، إذ يصح أن تضمن وحدة الشعب والتراب السوريين في ظل نظام فدرالي، كحل للقضية الكردية.

مرة أخرى نتجلى عدم المسؤولية السياسية والوطنية للقوى الموضوعة عند الحديث عما يسمى ب«الجيش الحر»، إذ أن الاتفاق ينص على: «نعتز بمواقف الضباط والجنود

السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية، ونفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة، ونحمل النظام كامل المسؤولية في ذلك».. إن الاعتزاز بهؤلاء الضباط لم يرافقه دعوتهم إلى إيقاف أي عمل عسكري ضد المؤسسة العسكرية لما فيه مخاطر على وحدة المجتمع السوري وجهاز دولته. كما أنه يتجاهل تماماً وجود عناصر مسلحة غير منشقة متمترسة وراء تسمية «المنشقين» في الجيش الحر. ثم إن هذا الموقف الصبباني غير المسؤول الذي يكتفي بحمل النظام مسؤولية قضايا تهدد السلم الأهلي والوحدة الوطنية دون تحمل المسؤولية وأخذ موقف واضح حاد وشاجب للأعمال العسكرية. إن هذا الموقف المنصوص عليه بالاتفاق يتجاوز محاولة تفهم عوامل نشوء العمل المسلح إلى شرعنته

أما على صعيد الأراضي السورية المحتلة والسلبية، فينص الاتفاق على: «التمسك بالتراب الوطني وتحرير الأرض السورية، وإقامة علاقات أخوة وتعاون مع الدول العربية وعلاقات متينة ومتكافئة مع الدول الإقليمية، وتعاون واحترام متبادل مع دول العالم، لتأخذ سورية الديمقراطية موقعها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي»... فإذا كان هذا البند يؤكد على التمسك بتحرير الأراضي السورية المحتلة، فانه من ناحية يسقط الأراضي السورية السلبية من الحسبان، ومن ناحية أخرى لا يوضح السبيل وأداة تحرير الأراضي، التي أثبت التجربة أن لا طريق لاسترجاعها سوى المقاومة الشعبية المنظمة المستندة لاقتصاد مستقل وقوي. إن موقف كل من هيئة التنسيق، ومجلس اسطنبول السلبى من قوى المقاومة والدول التي تتناقض مصالحها مع إسرائيل وأميركا (والذي لا يبرره موقف هذه القوى والدول من الأحداث في سورية)، بالإضافة لتصريحات غليون، توضح بأن أداتهم هي اتفاقية ذل على شاكلة اتفاقية العار كامب ديفيد، والتي إن تمت (وهو أمر مشكوك فيه للتعنت الإسرائيلي) فستكون مشروطة بخروج سورية من صراع شعوب المنطقة مع الكيان الصهيوني، وهو ما وعدنا به غليون بقوله إن سورية المستقبل ستكون عامل«استقرار بالمنطقة»(كما لو أنها الآن هي عامل

عدم استقرار، وليس الكيان الصهيوني).

أما فيما يخص «الحريات والنظام السياسي»، فإن البيان يتحدث عن نظام تعددي مدني دون الحديث عن منع إقامة أحزاب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، مما يضع مفهوم المدنية المشار إليها بالاتفاق موضع تساؤل. إذ يكتفي على هذا الصعيد بإيراد عبارة مصاغة بشكل مقصود الإبهام «حرية الدين والاعتقاد مكفولة في الدستور، وتحترم الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية، مع نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني».. فماذا يعني نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني؟؟ إن وجود الإخوان المسلمين وقوى إسلامية أخرى في مجلس اسطنبول والطامحة للعب دور في سورية المستقبل، تقدم الإجابة الواضحة على هذا السؤال. إن الديمقراطية التي يقدمها هذا البيان مبهمة المضمون الاجتماعي، وتشعرن العمل السياسي على أساس طائفي وعرقي، مما يهدد الطريق لنسف الوحدة الوطنية السورية. أما على الصعيد الاقتصادي فيكتفي هذا الاتفاق بإيراد بند يتيم ومبهم وعاتم: «مباشرة مشاريع تنمية مستدامة على الصعيد الوطني وبشكل خاص المناطق الأكثر حرماناً».. لا أحد (بمن في ذلك النظام والدردري أيضاً) يختلف على أهمية التنمية المستدامة وتخصيص المناطق الأكثر فقراً، لكن مريب الفرس في هذه القضية، ألا وهو النهج والسياسات الاقتصادية التي تنتج هذه التنمية، مغيبة تماماً عن الاتفاق. إن التكوين الليبرالي لجزء من أعضاء هيئة التنسيق والكلي للمشاركين في المجلس الوطني، يؤكد بأن سياساتهم ونهجهم هو نهج النظام. أي أنهم يريدون استبدال الأغنياء الحاليين بأغنياء آخرين، مع الإبقاء على الفقيرين وفقيرين، والاستمرار بإفقار الشرائح الوسطى.

بالمحصلة، فإن الورقة المتفق عليها هي برنامج لقوى سياسية تطمح لاستلام السلطة بسورية بأي ثمن، ولن تتوانى بالمشاركة مع قوى القمع والفساد بالنظام باستجلاب التدخل الخارجي (أو العربي حسب فقه البيان)، قوى تعدنا بنظام سياسي لا وطني على كل الأصعدة بما فيها الصعيد الديمقراطي.

وقد تعرض الاتفاق غداة صدوره لنيران صديقة كثيفة



وهلعة، إذ أن بعض «القوى» المشاركة بالمجلس الوطني رفضته، وأصدرت البيانات والتصريحات اللاذعة والمثيرة للغثيان بوقاحتها. الاعتراض الأساسي لهذه القوى، هو رفض البيان لكل أشكال التدخل العسكري الأطلسي الغربي معذرة أن لا خيار سوى التدخل العسكري المباشر والحظر الجوي بغية «حقن الدماء»!. إن ردة الفعل هذه لا يمكن أن تقرأ سوى كحشرجة الموت لقوى مرتبطة بحبل السرة بالتدخل الخارجي والعسكري منه تحديداً، آخذين بعين الاعتبار ابتعاد شبح التدخل العسكري الأطلسي والغربي المباشر. إن مصير المجلس الوطني والتغيرات التي ستطرأ عليه تتوقف على الصراع الجاري داخله والمفعلة بسبب الاتفاق، والتي ستكون نتيجتها إما تكيف المجلس أو أجزاء منه مع المعطيات الجديدة المتعلقة بالتدخل العسكري الغربي، أو تسريع عملية اندثاره سياسياً.

لقد شددت هيئة التنسيق على لسان هيثم المناع وحسن عبد العظيم على أن هذا الاتفاق لا يلغي مبادئ ووثائق هيئة التنسيق، وإنما هو مجرد تحالف. تبدو هذه الحجة استغفاء لعقل المواطن السوري، فالتحالف بين قوة سياسية وأخرى يكون على الجزء المشترك والمتفق عليه ببرنامجهما، وليس اتفاقاً على مسائل تتناقض وبرنامج أحد القوى السياسية المشاركة بالتحالف! لا يمكن قراءة هذا السلوك والتبيرات التي تريد تجميله، إلا من باب الانتهازية والتضليل السياسي، فهذا الاتفاق يعد بمثابة الإعلان عن نقاط كانت غير مضمنة بوثائق الهيئة السابقة، والتي اضطرت إليها بسبب المتغيرات والضغوط الدولية لتكوين تمثيل معارض لتشكل مظلة للتدخلات الخارجية بكل أشكالها وبمختلف وكلائها.

قد يفرح أعضاء هيئة التنسيق بأنفسهم ظناً منهم أنهم نجحوا بتدشين عملية فرز وتفتيت قوى مجلس اسطنبول. وإذا كان ذلك يحمل شيئاً من الحقيقة إلا أنهم لا يرون الشق الآخر من هذه الحقيقة، وهي أنهم لوثوا أنفسهم بهذا الاتفاق وبمن قد يعتلي موجة الاتفاق من مجلس اسطنبول اللاوطني بكل مكوناته، وزادوا من آلام المنعطف السوري بعرقلتهم الفرز الحقيقي بين المعارضة الوطنية والمعارضة اللاوطنية.

■ ■

مجانين عامودا.. وتصريحات «غليون»

ثم ما لبث أن تراجع عن ذلك أيضاً!!.

«نورت المحكمة يا غليون» بالعذر من عادل إمام، وهل هذه التخبطات تليق بمن يحاول أن يطرح نفسه كرجل سورية المستقبل، سورية الديمقراطية، أم أن الكذب والزيف سرعان

ما تقضعه المحكّات والأيام؟.

يبادر مجنون آخر فيقول: إن برهان غليون، وبعد أن وقع اتفاقاً مع هيثم المناع مساء، وتراجع عنه في صباح اليوم التالي يذكرني بحكاية معروفة جرت في عامودا منذ سنين.. فقد كان في مدينة عامودا محل لبيع ألعاب الأطفال، صاحبه رجل طويل القامة نحيف القد، له شاربان طويلان يعودان لأيام السفر بركل، اسمه «علي بك».. وقد كان ذا مكانة محترمة في المدينة. أجبره الزمن على هذا العمل رغم أنه كان كبيراً في السن ويناhez السبعين.. «علي بك» هذا، عندما كنت تسلم عليه يرد عليك التحية بأحسن منها، وعندما تسأل عن الأحوال يحمد ربه آلاف المرات، ولكن عندما تسأله عن العمل يقول بحسرة: «الحمد لله، أنا أبيع الأطفال من الصبح حتى الظهر بالدين، ومن الظهر حتى المغرب يأتي ذوو الأطفال ويرجعون ما اشتراه أولادهم!! هكذا هي حالي».. ويبدو أن سياسيينا في هذا الزمن أيضا صاروا مثل علي بك، يبيعون الكلام قبل الظهر، وبعد الظهر يعتذرون عن ذلك الكلام، أو ينكرون ما قالوه.. والسلام..

■ ■

◀ حمد الله إبراهيم

يقول اليوم أحد مجانين عامودا بما يشبه المناجاة:

«كم كنت رائئة يا عامودا عندما كنت تخرجن للمظاهرات بأعداد ضخمة، وتنادين بالحرية والعدالة والمساواة!.

كم كنت رائئة عندما رفعت شعار «واحد واحد واحد.. الشعب السوري واحد»، وطالبت بإعادة توزيع الثروة بين الناهبين والمنهوبين..

وكم زدت روعة عندما رفعت شعار «لا للطائفية.. لا للاستقواء على الشعب.. لا للتدخل الخارجي»..

وأصبحت ملكة الوحدة الوطنية عندما رفعت شعار «العرب والأكراد والآشوريين والأرمن إخوة في هذا البلد»..

ولكن لماذا لم تستطعي المحافظة على هذه المكانة والرفعة، ولم تتمكني من تطوير شعاراتك بما يتناسب مع الواقع الذي نعيشه وحاجاته ومستجداته، فبدأنأ نسمع فيك يا مدينتي الرائعة شعارات لا ناقة لنا ولك فيها ولا جمل، معظمها شتائم لا تليق بسمعة عامودا وأهلها، ويشم منها رائحة الطائفية؟..».

مجنون أصيل آخر يؤكد:

«لقد انحصر وتراجع عدد المتظاهرين في عامودا لأن قسماً منهم لم يجدوا في هذه المظاهرات ما يعبر تماماً عن مطالبهم،

أدب السجون ألم ومعاناة ٢/١

◀ حسام زيدان

لا ينفك الحديث عن أدب السجون والمعتقلات الصهيونية، دون المرور ولو بالخيال على سرادق الألم ووحشة الظلام، والحزن وابتلاع سنابل الدمع مع الكثير من الأحلام، ولا تنفصل عنا رطوبة الزنازين والسراديب، بعد أن أصبح ما كتبه المعتقلون والأسرى الفلسطينيون في المعتقلات الصهيونية صورة حية وواقعية للمعاناة التي مروا بها وعاشوها، ولم يكن هذا الأدب متنفسا عن حالة اختناق أو تفريغ لحالات البطولة على ورق، بل كان يمثل عمق التجارب الإنسانية وأبعاد إيديولوجية وكفاحية.

وشكل النتاج الإبداعي في زنازين القهر الصهيونية، واجهة الصراع الإنساني والسياسي في القضية الفلسطينية، بعد أن تصدرت واجهة الأدب المقاوم، لفضحه مختلف الأساليب اللاإنسانية المتحكمة في سلوك السجان الصهيوني، كونه الأغنى والأكثر شمولية وزخما من حيث الكم والكيف بين تجارب الشعوب وحركات التحرر على مستوى العالم، وامتداد للجذور في تاريخنا الفلسطيني، وفي التاريخ العربي والعالمي.

إن أدب السجون والمعتقلات في فلسطين، كان أهم من حالة توثيق لما يعيشه الأسير والمعتقل داخل الزنازين من سحق لكرامته مروراً بكل حالات التعذيب التي يتلقاها، بل أنطلق ليكون أدبا وطنيا مقاوما يمجّد النضال ويرفض واقع القيد والاحتلال، ويعدّ من أصدق أنواع الكتابة سواء كان ذلك على مستوى النثر أو على مستوى الشعر، واختلفت التسميات حول النتاج الأدبي في باستيلات العدو الصهيوني، فذهب البعض لتسميتها «الأدب الاعتقالي» وحرص آخرون على صيغها بمفاهيم إيديولوجية فأطلقوا عليها تسمية «الأدب الأسير» وذهب آخرون إلى تسمية «أدب السجون»، ولكن الجميع مجمعون أنه يندرج تحت عنوان الأدب الفلسطيني المقاوم، لتمييزها ضمن المشهد الأدبي الفلسطيني، لأن ابداع الأسير الفلسطيني وليد تجربة نضالية كون الأسير بالأصل هو شخصا تأثرا، والإبداع الحقيقي ينطلق من ثورة، وتمثل السجون والمعتقلات تجربة أليمة تستنهض الأديب لإخراج كل ما في جيبته حبرا على ورق، ويخلق كي يمنح المتلقي القدرة على الإطلال على حياة الأسير النفسية والإنسانية وتجربته النضالية . وتميزت الحالة الفلسطينية عن مثيلاتها في الحالة العربية والعالمية، بأنها الأغنى من حيث الكم والكيف بين تجارب الشعوب وحركات التحرر على مستوى التاريخ، ويعود ذلك إلى ارتباطها بعدالة القضية الفلسطينية وعمق توحدها مع الهم الإنساني،

بالإضافة إلى طبيعة الاحتلال الصهيوني الذي تعرضت له تلك البقعة من الأرض، حيث لم يبق شعب من شعوب العالم تحت الاحتلال غير الشعب الفلسطيني، فهو الاحتلال الأطول في التاريخ، مما ساعد على إطلاق الحركة الثقافية داخل السجون والمعتقلات، فتحوّلت تجربة الاعتقال إلى مدرسة نضالية حقيقية، ومدرسة تثقيف وتعليم ذاتي للأسرى، وكانت قلاع ثقافية يرصد من خلالها مجمل الحركة الثقافية والأدبية الفلسطينية، وأضحت الرافد الحقيقي للنتاج الأدبي الفلسطيني، ونشأت حركة تبادل ثقافي مع الخارج بالرغم من الإجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال الانكليزي وبعده الصهيوني، لكن لم تمنع تلك الإجراءات أن يصدر الإنتاج الأدبي للأسرى للخارج خفية عن سجانهم، فاستخدمت كبسولات محشوة بورق الزبدة لتهرب كتاباتهم كرسائل إلى خارج المعتقل، حيث يقوم الأسير الذي قاربت مدة حكموميته على الانتهاء ببلع كبسولات قبل ساعات من الإفراج عنه تحتوي بداخلها أوراقا ورسائل مكتوبة بخط صغير الحجم، ثم يقوم بعد الإفراج عنه بإخراج هذه الكبسولات.

وساعدت عمليات تبادل الأسرى التي تمت بين حركات المقاومة الفلسطينية والعدو الصهيوني،

سوزان ستيوارت.. ملحمة البُعد

◀ ترجمة: موفق اسماعيل

منحت «حلقة نقاد الكتاب الوطنية الأميركية، في أوائل عام ٢٠٠٤، جائزتها الشعرية السنوية للشاعرة. الناقدة سوزان ستيوارت (١٩٥٢) عن مجموعتها Columbarium، وهي رابع مجموعة شعرية. نثرية كانت قد أصدرتها الشاعرة المقلّة منذ عام ١٩٨١، بسبب من اشتغالها الهادئ على اللغة في قصيدة النثر. هذا إلى جانب إصدارها، وهي بروفيصور اللغة الانكليزية، كتباً نقدية عدة حظيت باهتمام الأوساط الثقافية والأكاديمية، كان أبرزها كتاب «الشعر ومصير الجواس».

هنا قصيدة: «نجوم صفراء وجليد» من مجموعتها الأولى التي تحمل العنوان ذاته والصادرة في عام ١٩٨١:

بعيدة أنا بُعد أعرق سماء بين الغيوم
بعيد أنت بُعد أعرق جذر وجرح،
بعيدة أنا بعد الفطار في المساء،
... بعد نداء لا يمكنك سماعه أو تذكره.
بعيد أنت بُعد حيوان لا يمكن تخيله
يخاف أي شيء، فلا يظهر.

بعيدة أنا بُعد اليزيز والجراد
وبعيد أنت بُعد أملس سهم
حاك الريح نورا فوق
شجر البتولا.

بعيدة أنا بُعد نوم الأنهار
التي تطلع أعرق سماء بين الغيوم،
بعيد أنت بعد اكتشاف، وبعيدة أنا بعد ذاكرة.



النتاج الأدبي للأسرى الفلسطينيين من إخراج الكثير من منتوجها الأدبي والثقافي إلى خارج المعتقلات، ولم تقتصر التجربة الأدبية الفلسطينية في المعتقلات والسجون على فترة الاحتلال الصهيوني، بل بدأت منذ فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكان أول كتاب فلسطيني وُضع حجره في أدب المعتقلات هو الكاتب «خليل بيدس» الذي كتب كتابا بعنوان «أدب السجون» أثناء فترة اعتقاله في سجون سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين، وللأسف لم تصل لنا نسخة من هذا الكتاب بسبب أحداث حرب عام ١٩٤٨، كما وثق الشاعر إبراهيم طوقان الشهداء الثلاثة «عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي» الذين أعدمتهم سلطات الاحتلال الانكليزي عام ١٩٣٠ عقب ثورة البراق، واستخدم المعتقلون الفلسطينيون جدران الزنازين لتسجيل إبداعاتهم، ففي عام ١٩٣٧ كتب الشاعر الشعبي «عوض» على جدران زنازنته، أبياتا شعرية تعبّر عن مدى المعاناة التي يعانيها الأسير، وصور القهر والألم جراء تخاذل العرب عن نصره فلسطين، وذلك قبل أن تنفذ فيه القوات البريطانية حكما بالإعدام، فترك للتاريخ وثيقة مهمة على المستوى النضالي والإنساني.

الرصاصة السحرية.. لعام «٢٠١١»

◀ علي سعيد

لم يعد خافيا أن الإعلام منذ تطوره في القرن العشرين، تحول إلى أداة دعائية جبارة في الصراعات بين الدول والجماعات السياسية المختلفة. ومع نتائج الأداء الإعلامي في الحرب العالمية الأولى، بلور باحثون، نظريات حول التأثير المباشر للإعلام في الرأي العام، مطلّقين نظرية أسموها «الرصاصة السحرية»، أو «الإبرة تحت الجلد»، والتي كانت تقيس وتتحدث عن مدى تأثير الدعاية التقليدية في توجهات وسلوك وخيارات المشاهدين. كانت نظرية «الرصاصة السحرية» ترى أن جمهور المتلقين، هم أفراد معزولون ومجهولون عن بعض، يعيشون في المجتمع كذرات وحيدة ويتلقون الرسائل الإعلامية وهم في أماكنهم، من هذه القناة أو تلك. ومن وجهة نظر الدراسات الإعلامية، كما تذكرنا الدكتوراة فريال مهنا، فإن العامل المرتبط بانعزال الإنسان عن الآخر وخضوعه لتأثير وسائل الإعلام، وفر بيئة ملائمة لإطلاق تلك الرصاصات السحرية في وعي المشاهدين والتلاعب بعقول الرأي العام، بعد أن تحول كل فرد إلى ذرة معزولة تستجيب وحدها لأوامر وسائل الإعلام الاحتكارية «الإبرة تحت الجلد».

صحيح أن هذه النظرية تعرضت إلى نقد «ميرح»، فضلا عن تطوير نظريات أخرى، جاءت استجابة لتطور العصر ووسائله الاتصالية فيما بعد؛ إلا أن التجربة الإعلامية لعام (٢٠١١) مع الإخباريات العربية خلال تغطية أحداث «الربيع العربي» وأداء وسائل الإعلام الإخبارية، لا يزال، يذكرنا بنظرية «الرصاصة السحرية» ومفعولها الدعائي العجيبا!. كلنا يتذكر كيف جاءت التغطيات العربية المباشرة، لأحداث ليبيا مثلاً عندما تحول مقدم التغطية على الهواء، إلى طرف، ضد بعض الضيوف المتصلين وعندما كان يتم استضافة ضيوف داخل الإستديو من لون دون آخر، لضخ أكبر قدر من الدعاية، التي كانت بلا شك توجّع المشاعر وتؤلب الساحات. نعم كان الجمهور المتلقي العربي، المعزول في بيته يتلقى «الرصاصة السحرية» تتلاعب بوعيه وأبرة «دعائية تحت الجلد» تخدره للخروج إلى الشوارع، تحت تأثير تحريض هذه القنوات، هذا ما حدث في (٢٠١١)، وكانت نتائجه وخيمة في أكثر من بلد عربي.

المفارقة التي تستحق التوقف والتنبه في آن، أن بعض هذه الفضائيات الإخبارية العربية، لا يحمل أي موقف مهني ثابت، يمكن أن يعول عليه، إذ أن هنالك قنوات إخبارية لا تردّد في قلب موقفها المهني «سياسيا» بين عشية وضحاها، وكما نعلم، ثمة قنوات وفقت إلى جوار بعض دول عربية دون أخرى في فترات ما، ثم انقلبت إلى المقلب الآخر. مثل هذه القنوات لا يمكن أن يأمن لها، ليس المشاهد وحسب وإنما صانع القرار السياسي، على اعتبار أن مثل هذا الإعلام الموجه بطريقة حديثة، هو إعلام مشبوه، قادر على الانقلاب مجددا على أي طرف، عندما تحين الفرصة للانقضاض عليه. هكذا يمكن أن نؤكد في هذا الزمن: «أن الإعلام الذي لا تملكه لا تأمنن منه»، فدخل هذا الإعلام على خط الأزمة في «ربيع الثورات» كمتبن لحق الشارع إلى جوار تصريحات الدول الغربية «المزدوجة» كل هذا وغيره أصبح بمثابة «خلطات» إعلامية، شبه جاهزة يمكن أن يتبنّاها الإعلام لخلخلة الوضع وحتى تدميره في أي مدينة خليجية أو عربية باسم الديمقراطية والحرية التي تبين مع «ربيع الاتحاد الأوروبي والأمريكي» أنها مجرد وهم يتم المزادة عليه فقط عند الرغبة في تحريك وتأجيج وتفتيت المجتمعات العربية والإسلامية. من هنا نرى أن سيناريو التخريب الدرامي الذي حدث في بعض شوارع الوطن العربي عام (٢٠١١)، هو سيناريو قابل للاستساح في بلدان عربية أخرى، بضخ إعلامي مبرمج سلفا وبمشيئة يمكن أن تحدد في غرف مظلمة، تستهدف تدمير أوطاننا وتحويلنا إلى شعوب وقبائل متناحرة، تفقد كل مكاسب حصلت عليها خلال مرحلة ما بعد الاستقلال أو بناء الدولة الحديثة؛ من هنا يتعين علينا أن نكون أكثر وعيا بالإعلام وبابره التخديرية ورساवاته السحرية المخترقة للعقول والأفئدة.

«إسماعيل كاداريه».. الروح الألبانية



الكاتب والشاعر الألباني المعاصر «إسماعيل كاداريه» Ismail kadare أديب إنساني تجاوز أدبه الطابع المحلي والقموي المتخصص لوطنه إلى آفاق أرحب، يجد فيه المثقف جوانب من حياته وحياة بلده ألبانيا، فالمشكلات المتعلقة به التحرير الوطني تتجاوز بطرحها المفهوم المحلي لتتناول التحرير الوطني في العالم، وإن نضال الجماهير طلبا للحرية في أي بلد هو في جوهره واحد .. الكتاب الذي ألفه عبد اللطيف الأربناؤوط «الهيئة العامة السورية للكتاب»، يبين أن الشعر عند إسماعيل كاداريه تعبير مباشر وشخصي عن عواطفه الذاتية، لكنه ليس نقلا للواقع، وإنما هو أمنية يستحيل به الواقع إلى لون من التماهي الذي يستند إلى قوة الخيال، وروعة الإيحاء.. إنه ينبعث من أعماق أسطورية، ويتكئ على فتنة الفن، إذ لا بد للشاعر من أن يلجأ

إلى مثل هذا الحدق الذي لا ينضب، ولو كان في ذلك تعارض مع المباشرة، والصدق والواقعية، فالهوة تتسع في شعر كاداريه، ومسافة الإبداع تكبر بين ما يطمح إليه الشاعر من واقعية حسية، وما يبلغ إليه شعره من ألوان بلاغية كالإحياء والتشخيص واستنطاق التاريخ والأساطير، والعاطفة الرومانسية المشبوبة، يقول بلسان «الهوائي»: العالم.. جميل هادئ/ وأراني في الكون/ مثل رمح طويل أبيض/ يبرق فوقه الندى والدموع/ ولا أعرف لماذا أخفي في بعض الأحيان/ دموع بكائي المكتوم/ أظل هكذا/ شتاء وصيفا/ أنا الرمح المركز عاليا في السماء/ ألاحظ أول ما ألاحظ/ قدم اللقلق/ وأرسل التحية إلى الغيوم العابرة/ وأتأمل غروب الشمس المجنحة بالذهب . ولد إسماعيل كاداريه في مدينة (جيروكاسترا) بجنوب ألبانيا عام ١٩٢٦م، والتحق بعد دراسته الثانوية بكلية الآداب في جامعة «تيرانا»، وتخرج منها في ١٩٥٨م، وحصل على منحة دراسية لمتابعة دراسته في معهد «غوركي» للأدب العالمي، فاطلع على الثقافة الغربية، وبرز اهتمامه بالشعر منذ أن كان في الحادية والعشرين من عمره، وفي عام ١٩٧٠ اصدر رواية بعنوان «الحصن»، تناول فيها بطولة الشعب الألباني في الدفاع عن حصن حاصره العثمانيون في القرن الخامس عشر.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/1/4) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

القذافي يمتطي بعيراً في شوارع نيويورك!



يبدو أن حلم معمر القذافي في أن يتم تخليده في فيلم سينمائي رشح عددا من النجوم العرب للقيام بدوره فيه، قد تحقق، ولكن بعد مقتله بطريقة وحشية في أحد أكثر فصول «الثورة الليبية» إثارة للأسئلة والجدل، لكن الفيلم لم يكن من إنتاجه، بل من إنتاج شركة بارامونت، ولم يتم بطولته محي إسماعيل الذي كان مرشحا للدور، ولا أي نجم عربي، بل ممثل أمريكي من أصل يهودي اسمه ساشا كوهين ..

ويخلط الفيلم بين شخصية أكثر من ديكتاتور عربي، وتقول دعايته إنه اقتبس من رواية «زبيبة والملك» التي كتبها صدام حسين، ويسخر الفيلم من الهدايا التي كان صدام حسين يقدمها للفنانين، ومن فكرة استعانة معمر القذافي بحرس نسائي وسكنه للخيام، ويتناول الفيلم زيارة الزعيم العربي المسمى بـ«علاء الدين» لنيويورك وتجواله في شوارعها على ظهر جمل تحيط به كتيبة من الحرس النسائي، ويصور ليلة يقضيها في فراش نجمة هوليودية شهيرة تقوم بدورها الممثلة ميجان فوكس، وتشكو في نهايتها من أن الهدايا التي تلقتها أقل من قيمتها .. ويخلط الفيلم بين شخصيات عديدة حيث يظهر الديكتاتور العربي بلحية طويلة تشبه لحية بن لادن..

ويصور الديكتاتور علاء الدين الذي بدد كل ثروات بلاده في سبيل منها من رؤية الديمقراطية، لكن الولايات المتحدة وبريطانيا تجربانه على التحجى والهروب إلى الولايات المتحدة، وهو ما يختلف عن مصير صدام والقذافي، ويتشابه مع مصير زين العابدين بن علي.. وبمجرد إعلان شركة بارامونت عن الانتهاء من تصوير الفيلم ووضع دعايته على موقعها على شبكة الإنترنت، تعالت الأصوات التي تتهم الفيلم بتعمد تشويه صورة العرب والمسلمين والسخرية منهم، وتصويرهم على أنهم شخصيات بدائية وحشية لا تعرف المدنية، واعتبرت بعض هذه الأصوات أن الفيلم استمرار للحملة الصهيونية الشرسة ضد العرب في السينما الهوليودية، مدللين على ذلك بديانة بطل الفيلم ساشا كوهين اليهودية، والذي تحمل والدته الجنسية الإسرائيلية، وبرزت دعوات إلى منع عرض الفيلم في البلاد العربية، ووضع كل من شارك فيه في قائمة سوداء لمقاطعهم.

■ ■

الدراما التلفزيونية.. والحد من الخيال!



كما أن للدراما دوراً في كل شيء تقريباً، فإنه يوجد لديها دور كبير في الحد من خيال الشخص، ومن تخيله، وخاصة عندما تعقد مقارنة بين الروايات التي قرأها، قبل أن تمثل، تلك القصص والحكايات والروايات، التي أنهت خيال القارئ أو المستمع بمجرد أن مثلت، أن الرواية أو القصة لها ثلاثة أجزاء مهمة، هي المكان والزمان والشخصيات، ناهيك عن الحكمة والعقدة وغيرها، لكننا لن نتحدث إلا عن المكان والزمان والشخصيات للدليل على دورها في الحد من الخيال.

مازلت أقرأ كثيراً، ومازلت أحب القراءة، ومازلت أفضلها على كل شيء، ولكن مع التطور التكنولوجي الحديث، صارت معظم الروايات والقصص والحكايات تمثل، وخاصة في التلفزيون، والسينما.

كنت أتصور المكان الذي تدور فيه أحداث رواية علاء الأسواني، عمارة يعقوبيان، وكنت أتخيل الشخصيات، وأتخيل الزمان أيضاً، ولكن عندما مثلت الرواية، شاهدتها كفيلم صور، انحصر خيالي بتلك العمارة السكنية التي كان يسكنها الأبطال، وتدور أحداث الرواية فيها، وانحصرت الشخصيات بالفنان المصري عادل الأمام، ويسرا، ونور الشريف، وسمية الخشاب، وخالد الصاوي، وغيرهم، فكان الصراع بين الشخصيات التي رسمتها لهم خلال القراءة، والشخصيات التي مثلت هذه الأدوار بعد إنتاجها كفيلم سينمائي، فوجدت أن الاختلاف بين الرواية والفيلم كبير، وأن الشخصيات الروائية التي رسمتها من صنع خيالي كانت أفضل،

◀ بلال الملاح

إن الدراما تحمل صفة الفعل، لأنها من نواتج الفعل البشري، ولا يمكن لنا أن نقول الدراما هي حدث، لأن الحدث يمكن أن يكون من غير صنع الإنسان، أما الفعل فهو من صنع الإنسان، وأقرب تعريف للدراما، هي الفعل الممثل، أو القصة الممثلة، والدراما هي صنعة الإنسان، وصناعة الإنسان تكون أفعالا لا أحداثاً.

إن الدراما في هذه الأيام تلعب دورا كبيرا، لكونها أولاً تحمل في طياتها القصة، والصورة معا، وهذه الشبثيات لا يمكن مقاومتها من الإنسان، الدراما مع تطور وسائل الاتصال الجماهيري، أصبحت تلعب دورا كبيرا في التأثير على الناس، من حيث الأفكار والمعتقدات، وتغيير التوجهات، وتغيير التصورات، وتشكيل ورسم الصورة حول فئات المجتمع بشكل عام، إن للدراما دورا كبيرا في التعليم والتربية، دورا في محاربة الفساد، وبناء القيم، وحشد

التأييد .

فالدراما كان لها دور كبير في تعميم صورة المحامي الفهلوي، الذي يقلب الحق باطلاً، فالمحامي ظهر في كل الأفلام المصرية على أنه مرتش، متامر من أجل مصالحه الشخصية، وهذا على سبيل المثال، بالتالي فإن هذه الصورة تعمم لتصبح صورة المحامين بشكل عام، صورة سلبية، صورة كل صفاتها سلبية إلا ما ندر، ونلاحظ أن صورة الصحفي في الدراما المصرية على سبيل المثال للحصر، تظهر ذلك الشخص الذي يبحث عن الحقيقة، ويحاول قدر الإمكان أن يتوصل إلى الحقائق، وهي صورة إيجابية، وبالتالي هذه الصورة تنسحب على صورة الصحافي في كل مكان، وترسم الصورة من خلال الدراما للصحافي وللمحامي، ولرجال الأمن، وللباطية، وللمهندسين... الخ.

تقوم الدراما بأكثر من دور في المجتمع، ولأنها كذلك، يجب أن يكون لها علم خاص بها يسمى علم الدراما، لكون الدراما من الفنون التي عمرها من عمر الإنسان، ولأن فيها الكثير من الجزئيات التي تحتاج إلى دراسة، وهذه الدراسات من الممكن أن تكون لها أهمية في تنبيه كتاب الدراما، وصناعها في توجيههم نحو بناء القيم والمفاهيم الجيدة في المجتمع، وتغيير توجهات المجتمع نحو الأفضل.

لكننا أمام تساؤل كبير، يحتاج إلى الكثير من الجهد من أجل إثباته، ومن منطلق التجربة الشخصية، يمكنني اعتبار نفسي عينة بحث، وذلك للإجابة عن سؤال المقال، هل يوجد دور للدراما في الحد من الخيال؟.

«الكتاب والأدباء الفلسطينيين» يدينون التطبيع مع الاحتلال ورموزه

والندوات والنشاطات الأخرى يعقد تحت عناوين لبحث قضايا سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو مائية، أو زراعية، أو حقوقية، أو لنشر ما يسمى بثقافة السلام والديمقراطية. وعادة ما يتذرع المشاركون فيها بأن هذه اللقاءات تشكل فرصة للفلسطينيين لعرض وجهة نظرهم، وكأن وجهة النظر الفلسطينية غير معروفة لدى الطرف الآخر».

وتابع البيان «وقد عقد مؤخراً مؤتمر سياسي شبابي في فندق (روكي) برام الله، نظمه (تحالف السلام الفلسطيني الإسرائيلي)، تحت عنوان: «الشباب الفلسطيني ودوره في إحداث التغيير»، وشيئاً الاتحاد العام للأرواح الحرة من الشباب والطلبة الفلسطينيين (فلسطينيون ضد مبادرة جنيف) الذين قاموا بفض هذا الاجتماع الذي عقد شبهه له في فندق الإمبرادور، في الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة،

أدانت الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، وبأشد العبارات، كافة أشكال التطبيع مع الاحتلال «الإسرائيلي»، ومؤسساته الرسمية، ورموزه. وحذرت المثقفين والشباب والنخب الفكرية والسياسية الفلسطينية، في بيان أصدرته أمس الأول، «من المشاركة في المؤتمرات المشبوهة التي تعقد تحت يافطات متعدّدة، سواء تلك التي تعقد داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، أم تلك التي تعقد في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وفي مقدمتها مدينة القدس المحتلة». وجاء في البيان أن الاتحاد، الذي يتخذ موقفا واضحا وصریحا وعنيذا من قضية التطبيع مع الاحتلال، «لن يتوانى عن فضح جميع أشكال التطبيع مع الاحتلال ورموزه، وفضح رموز التطبيع وعربائيه من الفلسطينيين مهما كانت الأعدار والأسباب التي يحاولون تسويقها على أبناء شعبنا، إن عديدا من المؤتمرات

فلسطين في كتاب الماني جديد

ضد الإنسانية».

وكانت الأجزاء الأربعة الأولى من السلسلة قد ظهرت تباعا، وعلى النحو التالي: أوشفيتز، هيروشيم، فيتنام، أميركا اللاتينية، أما اليوم «فالعدايات الفلسطينية هي موضوع هذا الجزء من السلسلة»، كما تقول المقدمة التي وضعتها الدار المذكورة للتعريف بكتابتها: «كان يجدر بنا لأسباب تاريخية، وأخرى إنسانية خاصة، أن نفتتح سلسلة جرائم ضد الإنسانية هذه بكتاب عن القضية الفلسطينية أولا، ولكن الرغبة بمخاطبة شريحة واسعة من قراء الألمانية، جعلتنا نؤجل هذا الإصدار إلى هذه السنة، بعد أن حققت سلسلتنا حضورا جيدا يضمن انتشار الفكرة، ويزيد بالتالي من أعداد العارفين بالجوانب الحقيقية لهذه المأساة الفلسطينية المتواصلة منذ عقود عديدة، وهي جوانب مغيبة تماما عن وعي الجمهور الغربي الغارق في أكاذيب وسائل الإعلام، والمستسلم تماما للرعب الذي تخلقه همة معاداة السامية الواقفة دائما في المرصاد، إنه الرعب الذي يجعلنا نبعد بعيدا عن الحقيقة، ويساهم في تعميق خشيتنا من توجيه اللوم لإسرائيل، في وقت يجدر بنا أن ندينها بحق».

يحتوي «فلسطين، التطهير العرقي والمقاومة» على عدة فصول وعناوين مختلفة يناقش كل منها موضوعه البحثي الخاص، كما يحمل اسم مؤلفه الخاص أيضا، فالكتاب (٢٦٢ صفحة من القطع الوسط) عبارة عن عشرة

نصوص لعشرة مؤلفين أوكلت دار النشر إليهم مهمة تسليط الضوء على مواضيع مختلفة، تمس بمجملها، جوهر القضية الفلسطينية وتعمل على تشريح مكوناتها، فقد ضم العمل، على سبيل المثال لا الحصر، فصلا خاصا بالسياسة العنصرية لإسرائيل «الاحتلال هو جريمة ضد الإنسانية»، وآخر حول «مصادرة الأراضي وقطع الأشجار»، إضافة إلى «التهجير، محاولة إلغاء الفلسطيني»، إلى جانب العديد من المواضيع المؤثرة الأخرى التي تمت دراستها بعناية وحرص كبيرين، نذكر منها: «التطهير العرقي وإسرائيل» و«سلام أم احتلال»، إلى آخر الفصول الشبقة والهامة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن النص الافتتاحي للكتاب هو للناسط الايطالي فيتوريو أريغوني، الذي فقد حياته بطريقة وحشية تماما أثناء تواجده في غرة يوم الخامس عشر من نيسان ٢٠١١.

وقد جاء نص فيتوريو حاملا، كما كان صاحبه دوماً، للكثير والجميل من أفكار التسامح والتعاون الضروري بين البشر، كما العمل، على إدانة الكارثة التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي ولا ينتج غيرها، ولعل الحقيقة الأخيرة هذه، هي الواقعة وبجدارة خلف المواضيع التي تناولتها فصول الكتاب، فلا شيء أكثر «أهمية في عصرنا من العمل على رد الاعتبار للشعب الفلسطيني» ولا شيء، تضيف المقدمة، «أكثر وضوحا من حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو جريمة وفحة ضد الإنسانية.. لهذا عملنا على إصدار هذا الكتاب».

■ ■

2012



تعلن قاسيون عن بدء حملة الاشتراكات لعام ٢٠١٢ قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»

زار موقعنا بين عديدين 414.385 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org